إنجازات وزارة الصناعة والتجارة
لعام ٢٠١٤

المحتويات

التسلسل	المحتوى	الصفحات
١	**المقدمة**	**٣**
٢	**قطاع الصناعة**	**٤**
٣	إدارة المشروعات الصناعية	٤-١١
٤	إدارة المناطق الصناعية	١٢-١٧
٥	إدارة التنمية الصناعية	١٨-٢١
٦	إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية	٢٢-٢٧
٧	**قطاع التجارة**	**٢٨**
٨	التجارة المحلية	٢٨ - ٥٠
٩	إدارة الملكية الصناعية	٥١ – ٦٨
١٠	إدارة حماية المستهلك	٦٩ – ٨٢
١١	إدارة المواصفات والمقاييس	٨٣ – ٩٢
١٢	إدارة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات	٩٣ – ٩٥
١٣	إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة	٩٦ – ١٠٤
١٤	إدارة العلاقات التجارية الخارجية	١٠٥ – ١٠٩
١٥	إدارة العلاقات العامة والاعلام	١١٠ - ١١١

المقدمة

التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة لعام ٢٠١٤

حققت وزارة الصناعة والتجارة طفرة نوعيه في أدائها العام خلال عام ٢٠١٤ ، كما قطعت الوزارة شوطاً كبيراً في مجال تنفيذ الإستراتيجية المرحلية المرصودة من قبلها خصوصاً في مجال الترويج للفرص الإستثمارية المتوفرة في مملكة البحرين في القطاعين الصناعي والتجاري بهدف جذب وتوطين الإستثمارات العالمية الكبرى في المملكة ، وفي هذا الإطار تتبنى الوزارة عددٍ من الفعاليات والبرامج النوعية والمدروسة كمنتدى إستثمر في البحرين الذي ينظم بصورة دورية برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر ، إلى جانب الزيارات الترويجية والمعارض والمؤتمرات التي تقام لهذا الغرض في داخل البلاد وخارجها.

وبناءاً على هذه السياسات والإستراتيجيات ، إستطاعت الوزارة جذب وتوطين العديد من المشاريع الصناعية والتجارية الضخمة منها المحلية والإقليمية والعالمية التي تمثل الشركات متعددة الجنسيات مثل شركات موندليز لإنتاج الأجبان ومسحوق العصائر، وBASF لإنتاج المضافات المخصصة لصناعة البوليمرات ، وسيمنز لإعادة تصنيع قطع الغيار وشركة "RMA" لصناعة الصمامات الخاصة وخطوط أنابيب النفط وشركة "JBF" وهي شركة هندية عملاقة متخصصة في صناعة شرائط البوليسترين ، وشركات أخرى مثل "MTQ" السنغافورية لإنتاج معدات حقول النفط وريكيت بنكيزر البحرين **Reckitt Benckiser Bahrain** لإنتاج المنظفات و شركة بحرين فارما Bahrain Pharma لصناعة الادوية والشركة العربية للسكر من المملكة العربية السعودية على سبيل المثال. إضافة إلى الشركات الإقليمية العملاقة كشركة أباحسين و CPIC الصينية للألياف الزجاجية ، على سبيل المثال لا الحصر.

ولا يقل الواقع التجاري كفاءة عن نظيره الصناعي في مملكة البحرين ، حيث إنعكست التسهيلات الكبيرة التي تمنحها الحكومة الموقرة للمستثمرين في المشاريع التجارية ، والجودة العالية في الخدمات والمعاملات في هذا القطاع إضافة إلى تفعيل الرقابة على الشركات والمؤسسات الفردية بالتعاون مع المرخصين للتسجيل التجاري مع الجهات ذات العلاقة والشفافية في تطبيق القوانين والإجراءات ، فكل ذلك إنعكس إيجاباً على البيئة التجارية في مملكة البحرين.

إدارة المشروعات الصناعية

التراخيص الصناعية:

أصدرت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المشروعات الصناعية خلال الفترة مـــن ١ يناير ٢٠١٤ إلي ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ما مجموعه ٢٧٦ موافقة مبدئية (أي التراخيص للمشاريع التي يجب أن تستوفي متطلبات الترخيص كالبيئة، الصحة، البلديات ... الخ) في العديد من القطاعات الصناعية وتبلـغ قيمة الاستثمـارات في هذه المشاريـع ٢٤٦،٧٢٨،٨٣١ ديناراً بحرينياً أي ما يعادل ٦٥٤،٩٩٢،٨١٢ دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي ٨،٨٨٦ فرصة عمل جديدة في حال التنفيذ، ومن المتوقع أن تكون البحرنة منها ٣،٠٣٦ وظيفة من مجموع هذه الوظائف متى تمت حسب التوقعات.

كما قامت إدارة المشروعات الصناعية خلال نفس الفترة بإصدار ما مجموعه ١٧٢ ترخيصاً صناعياً (والتي استوفت جميع متطلبات الموافقة المبدئية) لمشروعات صناعية في العديد من القطاعات الصناعية ، تبلغ الاستثمارات فيها ٩٤،١٠١،٠٥٦ ديناراً بحرينياً أي ما يعادل ٢٤٩،٨١٠،٧٤٩ دولار أمريكي ، وستوفر هذه المشاريع حوالي ٥،٥٨٣ فرصة عمل جديدة في حـــال التنفيذ ، ومن المتوقع أن تكون البحرنة منها ٢،٠٢٨ وظيفة من مجموع هذه الوظائف متى تمت حسب التوقعات.

كما انه من خلال متابعة إدارة المشروعات الصناعية للتراخيص الصادرة للمشاريع الصناعية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تبين ان ما مجموعه ١١٤ مشروعاً صناعياً أي ما يعادل ٦١% من التراخيص الصادرة لعام ٢٠١٣ هي في مرحلة الإنتاج في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها ١٠١،٤٤٦،٩٢٢ ديناراً بحرينياً أي ما يعادل ٢٦٨،٣٧٨،١٠٠ دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي ٥،٥٤٣ فرصة عمل جديدة ، ويتوقع أن تكون البحرنة فيها ١،٦٢١ وظيفة من مجموع هذه الوظائف وذلك عند استكمال عملية التوظيف ، في حين تبين ان ما مجموعه ١١٢ مشروعاً صناعياً أي ما يعادل ٦٥% من التراخيص الصادرة لعام ٢٠١٤ هي في مرحلة الإنتاج في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها ٤٥،٩٧٤،٧٨٥ ديناراً بحرينياً أي ما يعادل ١٢٢،٠٤٩،٥٩١ دولار أمريكي ويمكن أن توفر

حوالي ٣،٠٧٧ فرصة عمل جديدة ، ويتوقع أن تكون البحرنة فيها ٧١٣ وظيفة من مجموع هذه الوظائف وذلك عند استكمال عملية التوظيف.

كذلك تبين من خلال متابعة إدارة المشروعات الصناعية للتراخيص الصادرة للمشاريع الصناعية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تبين ان ما مجموعه ٥٧ مشروعاً صناعياً أي ما يعادل ٣٠% من التراخيص الصادرة لعام ٢٠١٣ هي في مرحلة التشييد والبناء في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها ٢٠،٧٦٤،٤٦٠ ديناراً بحرينياً أي ما يعادل ٥٤،٩٣٢،٤٣٩ دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي ١،٥٨٧ فرصة عمل جديدة ، وقد تكون البحرنة منها ٣٨٦ وظيفة من مجموع هذه الوظائف إذا ما بدأت في الانتاج، في حين تبين ان ما مجموعه ٣٩ مشروعاً صناعياً أي ما يعادل ٢٣% من التراخيص الصادرة لعام ٢٠١٤ هي في مرحلة التشييد والبناء في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها ٩،٥٦٦،٢٧١ ديناراً بحرينياً أي ما يعادل ٢٥،٣٩٥،٦٤٨ دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي ٦٥٢ فرصة عمل جديدة، وقد تكون البحرنة منها ١٨٠ وظيفة من مجموع هذه الوظائف إذا ما بدأت في الانتاج.

ويبين الجدول التالي عدد الموافقات المبدئية والتراخيص الصناعية الصادرة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ موزعة حسب القطاعات الصناعية بالمملكة :

القطاع	موافقات مبدئية ٢٠١٣	موافقات مبدئية ٢٠١٤	تراخيص صناعية ٢٠١٣	تراخيص صناعية ٢٠١٤
البتروكيماويات والبلاستيك	٨٤	٦٠	٤٣	٣٤
الألمنيوم	١٠٥	١٠١	٧٧	٦٥
الأثاث الخشبي	١٥	١٩	٣	١٧
الأغذية والأدوية	٤٩	٣٥	٢٧	١٨
الملابس الجاهزة	٦	٦	٨	٤
الهندسية	٧٣	٥٥	٢٩	٣٤
المجموع	٣٣٢	٢٧٥	١٨٧	١٧٢

كما يبين الجدول التالي مقارنة للموافقات المبدئية والتراخيص للمشاريع الصناعية الصادرة بين عام ٢٠٠٩و٢٠١٠و٢٠١١و٢٠١٢و٢٠١٣ لنفس الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر:

البيان	من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١١	من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	القيمة التراكمية خلال خمس سنوات	معدل القيمة السنوية التراكمية خلال خمس سنوات
عدد الموافقات المبدئية	٢٥٣	٢٠٩	٢٨٠	٣٣٢	٢٧٦	١،٣٥٠	٢٧٠
حجم الاستثمار (د.ب)	٦٣٧،٢٤٣،٩٠٠	٦١٠،٩٢٧،٩٦٧	٧٦٣،٦٨١،٢٤٠	١،٠٤٥،٧٤٧،٣٧٨	٢٤٦،٧٢٨،٨٣١	٣،٣٠٤،٣٢٩،٣١٦	٦٦٠،٨٦٥،٨٦٣
(دولار أمريكي)	١،٦٨٥،٨٣٠،٤٢٣	١،٦١٦،٢١١،٥٥٢	٢،٠٢٠،٣٢٠،٧٤٠	٢،٧٦٦،٥٢٧،٤٥٥	٦٥٤،٩٩٢،٨١٢	٨،٧٤٣،٨٨٢،٩٨٢	١،٧٤٨،٧٧٦،٥٩٦
توقعات إجمالي العمالة	١٣،٠٥٣	٨،٠١٢	٩،٤٠٠	١٥،٢٥٢	٨،٨٨٦	٥٤،٦٠٣	١٠،٩٢١
توقعات الفرص للبحرينيين	٣،٧١٠	٢،٠١٢	٢،٥٦٨	٤،٢٤٥	٣،٠٣٦	١٥،٥٧١	٣،١١٤
عدد التراخيص النهائية للمشاريع الصناعية	١٤٠	١٢٠	١٢٥	١٨٥	١٧٢	٧٤٢	١٤٨
حجم الاستثمار (د.ب)	٧٤٧،٠٠٩،٢٧٩	٢٤٣،٤٥٥،٢٥٥	٥٢،٣٥٤،٤٤٦	١٥٠،٨٩٦،٦٥٤	٩٤،١٠١،٠٥٦	١،٢٨٧،٨١٦،٦٩٠	٢٥٧،٥٦٣،٣٣٨
(دولار أمريكي)	١،٩٧٦،٢١٥،٠٢٤	٦٤٤،٠٦١،٥٢١	١٣٨،٥٠٣،٨٢٥	٣٩٩،١٩٧،٤٩٧	٢٤٩،٨١٠،٧٤٩	٣،٤٠٧،٧٨٨،٦١٦	٦٨١،٥٥٧،٧٢٣
توقعات إجمالي العمالة	٧،٠٣٣	٤،٣١٠	٣،٥٩٠	٨،١٨٦	٥،٥٨٣	٢٨،٧٠٢	٥،٧٤٠
توقعات الفرص للبحرينيين	٢،٣٧٠	٨٦٦	٨٧٠	٢،١٧٥	٢،٠٢٨	٨،٣٠٩	١،٦٦٢

كما يبين الجدول التالي مقارنة للموافقات المبدئية والتراخيص للمشاريع الصناعية الصادرة خلال عام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ لنفس الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر

البيان	من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	من ١ يناير – ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤
عدد الموافقات المبدئية حجم الاستثمار (د.ب) (دولار أمريكي) توقعات إجمالي العمالة توقعات الفرص للبحرينيين	٢٨٠ ٧٦٣،٦٨١،٢٤٠ ٢،٠٢٠،٣٢٠،٧٤٠ ٩،٤٠٠ ٢،٥٦٨	٣٣٢ ١،٠٤٥،٧٤٧،٣٧٨ ٢،٧٦٦،٥٢٧،٤٥٥ ١٥،٢٥٢ ٤،٢٤٥	٢٧٦ ٢٤٦،٧٢٨،٨٣١ ٦٥٤،٩٩٢،٨١٢ ٨،٨٨٦ ٣،٠٣٦
عدد التراخيص للمشاريع الصناعية حجم الاستثمار (د.ب) (دولار أمريكي) توقعات إجمالي العمالة توقعات الفرص للبحرينيين	١٢٥ ٥٢،٣٥٤،٤٤٦ ١٣٨،٥٠٣،٨٢٥ ٣،٥٩٠ ٨٧٠	١٨٧ ١٥٠،٨٩٦،٦٥٤ ٣٩٩،١٩٧،٤٩٧ ٨،١٨٦ ٢،١٧٥	١٧٢ ٩٤،١٠١،٠٥٦ ٢٤٩،٨١٠،٧٤٩ ٥،٥٨٣ ٢،٠٢٨

كما يبين الجدول التالي المشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصادرة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد المشاريع الصناعية في مرحلة الإنتاج حجم الاستثمار (د.ب) (دولار أمريكي) إجمالي العمالة الفرص للبحرينيين	١١٤ ١٠١،٤٤٦،٩٢٢ ٢٦٨،٣٧٨،١٠٠ ٥،٥٤٣ ١،٦٢١	١١٢ ١٢٢،٠٤٩،٥٩١ ٤٥،٩٧٤،٧٨٥ ٣،٠٧٧ ٧١٣

كما يبين الجدول التالي المشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصادرة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد المشاريع الصناعية في مرحلة التشييد والبناء	٥٧	٣٩
حجم الاستثمار (د.ب)	٢٠،٧٦٤،٤٦٠	٩،٥٦٦،٢٧١
(دولار أمريكي)	٥٤،٩٣٢،٤٣٤	٢٥،٣٩٥،٦٤٨
إجمالي العمالة	١،٥٨٧	٦٥٢
الفرص للبحرينيين	٣٨٦	١٨٠

كما يبين الجدول التالي مقارنة للتراخيص الصناعية من حيث التنفيذ خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤:

البيان	٢٠١٣	%	٢٠١٤	%
عدد التراخيص الصناعية للمشاريع	١٨٧		١٧٢	
المشاريع التي في مرحلة الانتاج	١١٤	٦١	١١٢	٦٥
المشاريع التي في مرحلة التشييد والبناء	٥٧	٣٠	٣٩	٢٣
المشاريع التي لم تنفذ	١٦	٩	٢١	١٢

يلاحظ من الجدول اعلاه : -

١ – أن نسبة التراخيص الصناعية التي في مرحلة التنفيذ " مرحلة الإنتاج ومرحلة التشييد والبناء" تبلغ ٩١% و٨٨% لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي ، ويرجع ذلك الى البيئة الاستثمارية المناسبة وكذلك البيئة القانونية والتشريعية والحوافز المقدمة للقطاع الصناعي بالبلاد .

٢ – ان نسبة التراخيص الصناعية التي لم تنفذ حتى تاريخ هذه المذكرة ٩% و ٢١% لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي ، وتعد تلك النسب ضئيلة جدا ويمكن أن يتم تنفيذ تلك المشاريع في المستقبل القريب .

نبذة مختصرة لإدارة المشروعات الصناعية :

١- أصدرت وزارة الصناعة والتجارة خلال عام ٢٠١٤ عدد ٢٧٦ موافقة مبدئية في العديد من القطاعات الصناعية.

٢- أصدرت وزارة الصناعة والتجارة خلال عام ٢٠١٤ عدد ١٧٢ ترخيصاً صناعياً نهائياً في العديد من القطاعات الصناعية.

٣- بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للموافقات المبدئية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ مبلغ وقدره ٢٤٦،٧٢٨،٨٣١ ديناراً بحرينياً.

٤- بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ مبلغ وقدره ٩٤،١٠١،٠٥٦ ديناراً بحرينياً.

٥- بلغ الاجمالي المتوقع لحجم العمالة للموافقات المبدئية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ عدد وقدره ٨،٨٨٦.

٦- بلغ الاجمالي المتوقع لحجم العمالة للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ عـدد وقـدره ٥،٥٨٣.

٧- بلغ عدد المشاريع التي في مرحلة الإنتاج ١١٢ مشروعا صناعيا خلال عام ٢٠١٤.

٨- بلغ عدد المشاريع التي في مرحلة التشييد والبناء ٣٩ مشروعاً صناعياً خلال عام ٢٠١٤.

٩- بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للمشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ مبلغ قدره ٤٥،٩٧٤،٧٨٥ ديناراً.

١٠- بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للمشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ مبلغ قدره ٩،٥٦٦،٢٧١ ديناراً بحرينياً.

١١- بلغ اجمالي حجم العمالة للمشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ عدد قدره ٣،٠٧٧.

١٢- بلغ اجمالي حجم العمالة للمشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ عدد قدره ٦٥٢.

١٣- بلغت نسبة المشاريع الصناعية التي تم تنفيذها "مرحلة الإنتاج ومرحلة التشييد والبناء " ٩٠ % من اجمالي التراخيص الصناعية النهائية لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

الاعفاءات الجمركية :

قامت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المشروعات الصناعية خلال الفترة مـــن ١ يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ باستلام ١٨٠ طلباً تقدمت به الشركات الصناعية الوطنية في العديد من القطاعات الصناعية للحصول على الدعم الذي تقدمه مملكة البحرين للمصانع الوطنية والمتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية للمنشآت الصناعية على مدخلات الصناعة من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية والمواد نصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي، حيث قامت إدارة المشروعات الصناعية بدراسة تلك الطلبات وتقييمها من خلال الزيارات الميدانية للمنشآت الصناعية التي يقوم بها الفنيون والمهندسون العاملون بالإدارة للتحقق من صحة البيانات الواردة في انموذج طلب الاعفاء الجمركي الذي تقدمت بها المنشآت الصناعية قبل عرض تلك الطلبات على لجنة حماية ودعم الصناعات الوطنية.

كما قامت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المشروعات الصناعية خلال نفس الفترة باستلام ١٠٧ طلباً تقدمت به الشركات الصناعية الوطنية في العديد من القطاعات الصناعية للحصول على الإعفاء من الرسوم الجمركية لمواد خام اولية إضافية ، حيث قامت إدارة المشروعات الصناعية بدراسة تلك الطلبات وتقييمها من قبل الفنيين والمهندسين العاملين بالإدارة للتحقق من صحة تلك الطلبات قبل عرض تلك الطلبات على لجنة حماية ودعم الصناعات الوطنية.

كما قامت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المشروعات الصناعية بالتنسيق لعقد ١١ اجتماعاً للجنة حماية ودعم الصناعات الوطنية خلال الفترة مـــن ١ يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمناقشة طلبات الاعفاء الجمركي التي تقدمت بها الشركات الصناعية الوطنية ، حيث قامت اللجنة بإصدار التوصيات اللازمة بالموافقة على ٢٣٨ طلباً مستوفي لشروط منح الاعفاء الجمركي ، وصدرت بها الموافقة السامية من لدن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر .

المصانع الوطنية الحاصلة على الإعفاء الجمركي وفقاً للقطاعات الصناعية خلال الفترة من ١ يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

الرقم	القطاعات الصناعية	عدد المصانع
١	البتروكيماويات والبلاستيك	٤٥
٢	الهندسية والألومنيوم	٦٠
٣	النسيج والملابس الجاهزة	٩
٤	الغذائية والدوائية	١٧
٥	إضافات مواد خام وقطع غيار	١٠٧
	المجموع	٢٣٨

إن المؤشرات التي جاء بها التقرير تعتبر جيدة بكل المعايير الاقتصادية وخاصة في ظل التباطؤ الاقتصادي الذي يشهده مختلف القطاعات الاقتصادية في كثير من الدول ، وهذا يدل على البيئة الملائمة للاستثمار الصناعي التي أوجدتها مملكة البحرين سواءً من ناحية التشريعات الصناعية وتهيئة البنية التحتية، وكذلك توفير الحوافز للقطاع الصناعي الذي أثر إيجاباً على تنفيذ المشاريع الصناعية في البلاد.

إنجازات إدارة المناطق الصناعية

أولا: فعاليات إفتتاح وتدشين مصانع جديدة:

قامت وزارة الصناعة والتجارة بافتتاح وتدشين عدد من المصانع والشركات الصناعية بحضور عدد من مسئولي وزارة الصناعة والتجارة وكذلك ممثلين من الهيئات والوزارات الحكومية الأخرى ممن كانت لهم اسهامات في تسهيل اجراءات قيام هذا المشروع الهام، بالإضافة إلى كبار مسئولي الشركة ، وذلك على النحو التالي :

١- **تدشين الشركة العربية للسكر ش.م.ب مقفلة Arabian Sugar Company BSC Closed:**

تفضل صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين بتدشين شركة الشركة العربية للسكر بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٤ ، وهي شركة مشتركة بحرينية وسعودية وإسبانية، متخصصة في تكرير وإنتاج السكر وتبلغ قيمة الاستثمار فيها ٢٥٠ مليون دولار أمريكي .

٢- **إحتفالية شركة موندليز (كرافت فود) الأمريكية بإنتاج مليار منتج:**

إحتفلت شركة موندليز الأمريكية بإنتاج بليون منتج بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٤، حيث أعربت الشركة عن سعادتها باختيار مملكة البحرين كمركز إقليمي لخدمة السوق الخليجية لمنتجاتها (كرافت وتانج) كما أثنت الشركة على جودة الكوادر البحرينية العاملة بالمصنع حيث بلغ نسبة البحرنة في الشركة ٣٣% تعمل في كافة اقسام المصنع بمستويات إدارية وفنية عالية، وتعمل الشركة حالياً على زيادة نسبة البحرنة بالتعاون مع الجهات الرسمية المختصة.

وفي هذا الاطار أعلنت الشركة عن خطتها في توسع نشاط المصنع الحالي في المملكة وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية لإنتاج الجبن (كرافت). وقد بدئت الشركة فعلياً على أرض الواقع مشروع التوسعة ومن المؤمل الإنتهاء منه في منتصف العام القادم.

٣- **احتفالية تدشين مشروع شركة موندليز العالمية – مشروع البسكويت :**

تم الإعلان بشكل رسمي تدشين المشروع العملاق لشركة موندليز العالمية في الأول من أكتوبر ٢٠١٤ في المنطقة المحاذية لمدينة سلمان الصناعية باستثمار يبلغ حوالي ٩٠ مليون دولار أمريكي لمنتجات أنواع عديدة وماركات تجارية عالمية معروفة من البسكويت مثل TUC - Oreo, Ritz" .

ثانيا : منطقة البحرين العالمية للاستثمار:

١ ـ النافذة الواحدة لتخليص المعاملات :

تم مساعدة ١٠٨ شركة لإنشاء مشاريعهم في المنطقة وذلك عن طريق مساندتهم للحصول على الموافقات و التراخيص اللازمة للمشاريع من مختلف الجهات الحكومية ومنها المجلس الاعلى للبيئة، هيئة الكهرباء والماء، وزارة الصحة، مركز البحرين للمستثمرين، وزارة البلديات والتخطيط العمراني، شؤون الجمارك بوزارة الداخلية، وزارة العمل وهيئة تنظيم سوق العمل وهناك تواصل دائم بين إدارة منطقة البحرين العالمية للاستثمار والمعنيين في الهيئات والمؤسسات الحكومية وذلك للتنسيق معهم وتسهيل وتسريع إجراءات وطلبات المستثمرين المقدمة وذلك حافظاً على صورة المملكة كواجهة إستثمارية صديقة "Business Friendly" ، كما تم التنسيق بين الشركات والجهات الحكومية والخاصة في مجال التدريب والتأهيل مثل بوليتكنك البحرين ، ومعهد البحرين للتدريب ، وجامعة البحرين وتمكين وذلك لتحفيز الشركات على توظيف الطاقات البحرينية وتوفير فرص عمل للبحرينيين.

٢ـطلبات الأراضي :

تم دراسة ٢٢ طلب من خلال لجنة منطقة البحرين العالمية للاستثمار، وتم الموافقة على ٢٠طلب، بقيمة استثمار تقدر حوالي ٤٧٢ مليون دينار بحريني وتوفير ما يقارب ٣١٠٠ وظيفة، وخصصت لهذه الطلبات مساحة كلية بمقدار ١٤٠ الف متر مربع بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار.

٣ـالمعاملات الهندسية

تصاريح البناء : تم الموافقة على ٥١ خرائط للبناء في المنطقة .

المخالصة الهندسية "Wayleave" : تم دراسة والانتهاء من ٦٥ معاملة .

شهادات إكمال المشاريع : تم منح ٥ شركات في المنطقة شهادة الانتهاء من تشييد البناء حسب المواصفات المطلوبة للمنطقة .

٤ ـ المشاريع:

٤,١ـ الشركة الأمنية : ٦٦% تم انجاز المتفق شركة الامن لتوفير نظام للأمن في المنطقة ابتداء من ٢ نوفمبر ٢٠١٢ لمدة ٣ سنوات.

٤,٢- تنظيف منطقة البحرين العالمية للاستثمار: تم ترسيه المناقصة على شركة تنظيف لمدة ٤ سنوات ابتداءً من تاريخ ١ أبريل ٢٠١٣. نسبة الإنجاز ٣٨%.

٤,٣- عقد تشجير المنطقة: العمل جاري من قبل المقاول والاستشاري. نسبة إنجاز ٦٦%.

٥- التسويق

- المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية
- استقبال ٨٨ شركة أجنبية مهتمة بالمنطقة وعرض خيارات الاستثمار فيها واستقبال وفود من الشخصيات المهمة ضمن زياراتهم الرسمية لمملكة البحرين.

ثالثا : قسم الخدمات الهندسية:

١- تطوير محطة المياه المعالجة – جنوب ألبا الصناعية

تم إرساء خدمات الاستشارات الهندسية لمشروع تطوير محطة المعالجة على مكتب واطسون خنجي للاستشارات الهندسية بعد أقصاء مكتب خطيب علمي – فخرو للاستشارات الهندسية من قِبَل وزارة الأشغال ، وقد أنتهى المكتب الاستشاري من اعداد الخرائط و التصاميم التفصيلية النهائية وكذلك المستندات اللازمة لطرح المناقصة والتي تم فعلا طرحها بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٤ والتي ستكون مفتوحة لغاية فبراير ٢٠١٥. سيتم بعد ذلك عملية تقييم المناقصات لاختيار وتحديد المقاول ومن ثم يتم البدء في تنفيذ المشروع.

علما بأن نسبة الإنجاز قبل إقصاء المكتب الهندسي والمقاول كانت ٣٥%.

٢- مشروع شبكة الصرف الصحي و مشروع محطة المعالجة – منطقة المعامير والمصفاة الشمالية

هما مشروعان في الواقع لكنهما يخدمان نفس المنطقتين الصناعيتين. فقد تم الانتهاء من تشييد شبكة المجاري والتي بدأت في نوفمبر ٢٠٠٧، حيث تم إنجاز ما نسبته ١٠٠%، كما تم الانتهاء من فحص عمل الشبكة للتأكد من جودة عملها. كما تم فحص طرق المنطقتين الصناعيتين مِن قِبَل إدارة مشاريع وصيانة الطرق بوزارة الأشغال والتي تم تشييدها ضمن المشروع استعدادا لنقل مسؤوليتها إليهم (Take Over).

أما بالنسبة لمحطة المعالجة فقد تم البدء في فبراير ٢٠١٠، وتم الانتهاء من المشروع في نوفمبر ٢٠١٢.

٣- **مشروع توسعة منطقة جنوب ألبا – المرحلة الثالثة بناء جسر فوق أنابيب شركة نفط البحرين "بابكو" :**

تمت الموافقة المبدئية من قبل إدارة مشاريع الطرق والصيانة على التصاميم الأولية للمشروع والتي أعدتها "كوي للاستشارات الهندسية"، كما تمت موافقة وزارة المالية على المشروع.

كما تم تحرير فواتير المبالغ المالية المطلوبة من قِبل المكتب الإستشاري، ينتظر الموافقات اللازمة من مجلس المناقصات و وزارة المالية للمضي قُدما لإعداد الخرائط و التصاميم التفصيلية.

٤- **مشروع تطوير شارع ١١٥ وتشييد السور الأمني بمنطقة شمال سترة الصناعية**

تم الانتهاء من المشروع ، وكذلك تم الانتهاء من تشييد مبنى الجمارك ويتم حاليا العمل على تزويده بخدمات الكهرباء و الماء.

٥- **تطوير الشوارع في منطقة ميناء سلمان الصناعية :**

تم الانتهاء من تبليط شارع ٤٣٠٤ و كذلك ٤٢ بمنطقة ميناء سلمان الصناعية، وتم كذلك تسوية طرق رئيسية استعدادا لتبليطها بمنطقة جنوب ألبا الصناعية.

٦- **إصدار وتجديد شهادات مسح القسائم الصناعية :**

تم إصدار ٧٠ شهادات مسح، وتجديد ٢٠ شهادات.

٧- رخص التخطيط و العمل :

تم الانتهاء من ٤٥ مخالصات هندسية "WAYLEAVE"

تم الانتهاء من ٢ تصاريح التخطيط "PLANNING PERMISSION"

رابعا : قسم الشؤون الفنية:

١) **تقييم طلبات الأراضي :**

تم الانتهاء من تقييم ٦٢ طلبا للأراضي الصناعية للفترة من منتصف عام ٢٠١٠ حتى نهاية العام ٢٠١٣ ، حيث تم زيارة ومقابلة أصحاب الطلبات والتقيد بمعايير شفافة وعادلة في هذا الشأن وذلك من خلال الفريق الفني والذي شكل بقرار وزير الصناعة والتجارة رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١٣ في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣ لدراسة طلبات الأراضي الصناعية.

٢) طلبات الأراضى:

تم استلام ٤٢ طلبا خلال العام ٢٠١٤ ، وسيتم دراستها حسب ما هو متوفر من أراض صناعية وحسب المعايير المتبعة في هذا الشأن ، على غرار ما تم في الطلبات السابقة أعلاه .

٣) مواضيع لجنة شئون المناطق الصناعية

الرقم	المعاملة	العدد
١	تخصيص أراضي صناعية	٣
٢	تقييم طلبات الأراضي الصناعية "من منتصف عام ٢٠١٠ حتى نهاية العام ٢٠١٤"	٦٢
١	تجديد عقود الإيجار	٢٤
٢	تحويل عقود الإيجار	٤
٣	عدم تجديد عقود إيجار القسائم الصناعية المنتهية	٩
٤	سحب قسائم صناعية " إلغاء عقود إيجار"	١٤
٥	معاملات مختلفة "تشتمل على تغيير النشاط الصناعي والالتزام بشروط الإدارة والأمور القانونية وأخرى"	٨٨
إجمالي المواضيع التي تم مناقشتها في اللجنة		٢٠٤

٤) معاملات الادارة :

الرقم	المعاملة	العدد
١	المستثمرين والمراجعين	١٧٦٨
٢	المراسلات الواردة	١٣٢٦
٣	المراسلات الصادرة	٨٨٧
٤	طلبات الأراضي	٤٢
٥	معاملات شهادة المسح	٩٠
٦	معاملات خرائط البناء	٥١
٧	التقارير المعدة بعد عملية التفتيش	٥٧٢

٨	تجهيز عقود الإيجار القسائم الصناعية	٥٣
٩	توقيع عقود الإيجار	٥١
إجمالي المعاملات المختلفة		٤٨٤٠

٥) <u>المتابعة والتفتيش :</u>

تم التفتيش على وزيارة ما يقارب ٧٤٠ شركة صناعية في المناطق الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة وذلك حسب الأهداف التي وضعت لها الإدارة وذلك من النواحي الفنية والبيئية والقانونية وأنواع المخالفات ، وتم إعداد تقارير عنها حسب التقرير النموذجي المعتمد في هذا الشأن ، حيث تم حصر تلك المخالفات وتوجيه خطابات إنذار للشركات المخالفة ، وتم تطبيق الإجراء القانوني على بعض الشركات التي تم إنذارها في السابق سواء عن طريق رفع الموضوع إلى القضاء أو إلغاء عقودها.

<u>خامسا : مشروع نظام المعلومات الإلكتروني لإدارة المناطق الصناعية</u>

تم تدشين النظام الالكتروني للمناطق الصناعية واستخدامه بشكل فعلي بالتنسيق إدارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ، ويتم حاليا استكمال المرحلة الثانية من النظام ، وكذلك نظام الأرشفة ونظام المعلومات الجغرافية "GIS".

<u>سادسا : برنامج مركز البحرين للتميز</u>

تم التواصل مع مركز البحرين للتميز والمشاركة في الفعاليات والورش في هذا الشأن .

<u>سابعا : إدارة نظام الجودة ISO:</u>

يتم العمل على تطبيق متطلبات نظام الجودة .

إنجازات إدارة التنمية الصناعية

١ –تنظيم "منتدى استثمر في البحرين ٢٠١٤" وإقامة معرض مصاحب:

برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموّقر حفظه الله قامت وزارة الصناعة والتجارة بتنظيم منتدى ومعرض "استثمر في البحرين ٢٠١٤" صباح الأربعاء الموافق للخامس عشر من شهر أكتوبر ٢٠١٤ بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات وقد أناب صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء لافتتاح هذا المنتدى.

ويمثّل هذا الحدث السنوّي الهام إحدى الآليّات التي اعتمدتها وزارة الصناعة والتجارة لترجمة هذا التوجيه السامي على أرض الواقع وليكون مؤشراً حيوّيّاً يعكس طبيعة المناخ الاستثماري في مملكة البحرين ويسهم في تعزيز موقعها كمركزٍ جاذبٍ للاستثمار مع ما تقدمّه من حزم وافية من التسهيلات للمستثمرين وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

تعاونت وزارة الصناعة والتجارة في تنظيم منتدى" استثمر في البحرين التاسع" مع غرفة تجارة وصناعة البحرين ومصرف البحرين المركزي وصندوق العمل "تمكين" واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" وشركة ممتلكات البحرين القابضة "ممتلكات". ويأتي هذا التعاون ترجمةً للتوجيه السامي لتعزيز بيئة الاستثمار وتيسير أداء الأعمال حيث تكاتفت جهود هذه الجهات المنظّمة للقطاعات الاقتصادية لتصنع ملتقىً متخصّصاً للتعريف بمكانة مملكة البحرين الاقتصادية والترويج المتخصّص لبيئتها الاستثمارية الآمنة ونظمها الكفيلة بحماية المستثمرين.

كان الحضور مميّزاً وكبيراً تمثّل في مشاركة أكثر من١٢٠٠ من رجال وسيدات الأعمال وشخصيات بارزة من مملكة البحرين ومن دول مجلس التعاون وفي مقدمتّها المملكة العربيّة السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إضافة إلى عدد غير مسبوق من الدول العربيّة الشقيقة والصديقة ومجموعة كبيرة من المستثمرين الأجانب من الاتحاد الأوروبي وأمريكا والهند والصين واليابان والفلبين وغيرها.

واستهّلت وزارة الصناعة والتجارة المنتدى بكلمة شكر وامتنان لصاحب السمو رئيس الوزراء الموقر على رعايته الكريمة المتكررة التي تجعل هذه الفعالية هادفة وفريدة، كما عبرّت عن فخرها واعتزازها بنجاح هذه الفعالية وبإمكانيات مملكة البحرين المتميزة التي جعلتها تتبوأ المركز المالي الأجدر وجعلتها مركزاً للمال الإسلامي بالذات، فأصبحت كبوابة إلى منطقة الشرق الأوسط وما بعده.

والجدير بالذكر أن وزارة الصناعة والتجارة قد أعدت بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية العديد من الفرص الاستثمارية في منتدى عام ٢٠١٤ وفي مجال صناعة المنتجات البلاستيكية ومنتجات الألياف الزجاجية بالإضافة إلى مجال تنقية المياه بالتركيز على الفلاتر.

ولقد تم تنظيم وإقامة معرض على هامش المنتدى بهدف إبراز الوجه الحضاري للبحرين على المستوى العالمي من خلال إتاحة الفرصة للاطلاع على الصناعات الوطنية الرائدة، حيث عرضت المصانع والشركات المتنوعة منتوجاتها محلية الصنع، فتباينت المعروضات ما بين غذائية وورقية وبلاستيكية

ومعدنية وكيماوية وكهربائية وإلكترونية وألواح زجاجية ونسيج وملبوسات ومواد بناء وبتروكيماويات وغيرها.

كما تم تنظيم ورشة عمل متخصصة عرضت فيها نخبة من المحاضرين واقع المناخ الاستثماري بمملكة البحرين والتصورات المستقبلية حوله، حسب التالي:

- وزارة الصناعة والتجارة، "منطقة البحرين العالمية للاستثمار".
- مجلس التنمية الاقتصادية، "البيئة الاستثمارية في البحرين".
- صندوق العمل "تمكين"، "عرض برنامج تمكين لدعم المؤسسات".
- شركة ممتلكات البحرين القابضة، "مشاريع شركة البحرين للاستثمار العقاري- إدامة".

وقُدِمت كذلك عروضاً على هامش المنتدى لفرص استثمارية في القطاع الصناعي على النحو التالي:

- عرض فرص استثمارية في الصناعات التحويلية للفايبرغلاس من إعداد شركة "أبا حسين فايبرجلاس - الشرق الأوسط" والتي وقعت مؤخراً اتفاقية شراكة مع الشركة الصينية سي. بي. آي. سي (CPIC).
- عرض ٢١ فرصة استثمارية في قطاعات المعادن و٢٧ فرصة في قطاع الفايبرغلاس والبلاستيك و٤ فرص استثمارية في مجال تنقية المياه لوزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
- عرضت وزارة الصناعة والتجارة ٤ فرص استثمارية في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢ –الدليل الصناعي:

تم إطلاق النسخة الإلكترونية المبدئية لدليل المنشآت الصناعية كمرجع عن القطاع الصناعي في مملكة البحرين، ويتم الإعداد حالياً لعرض النسخة النهائية على موقع وزارة الصناعة والتجارة.

تهدف وزارة الصناعة والتجارة من خلال إصدار دليل المنشآت الصناعية لمملكة البحرين إلى جمع وتقديم المعلومات المرتبطة بالصناعة في وثيقة واحدة للباحثين والمستثمرين والصناعيين وأصحاب القرار.

ويحتوي الدليل الصناعي على قوائم ملخصّة بالشركات الصناعية العاملة في مملكة البحرين وأنشطتها في القطاعات المختلفة ووصف مفصّل لتعريف المستثمرين بالإجراءات والخطوات المطلوبة لتسجيل الشركات الصناعيّة على أنواعها.

كما يصنف الدليل الصناعي في كونه مرجعاً معتمداً لبيانات القطاع ويسهم كذلك في نشر المعرفة والوعي الصناعي لدى الجمهور ويتيح الفرصة للمنشآت الصناعية للإعلان عن منتوجاتها وعرض أعمالها وأنشطتها المختلفة مقسمة بحسب التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية.

ويصدر الدليل بشكل دوري بعد جمع وتحديث البيانات به ليكون مرجعاً عن الصناعات البحرينية على اختلاف أنشطتها كصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والغزل والنسيج والملابس والجلود وصناعة الخشب والورق ومنتجاته والطباعة والنشر وصناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات

البترول والفحم والمطاط والبلاستيك والمنتجات غير المعدنية والصناعات المعدنية الأساسية والماكينات والمعدات وغيرها.

٣-مشروع مركز البحرين لتنمية الصادرات:

يأتي مقترح إنشاء مركز البحرين لتنمية الصادرات في صدر أولويّات وزارة الصناعة والتجارة وفي اتجاه دعم أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتقوم وزارة الصناعة والتجارة حالياً بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى بالتحضير لإطلاق مشروع المركز وتشغيله.

٤-إعداد دراسات الصناعية:

أعدّت إدارة التنمية الصناعية أربع دراسات صناعية بالتعاون والتنسيق مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، كالتالي:

١. استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية لدول المجلس.
٢. إدارة النفايات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٣. الأمن المائي في مملكة البحرين من وجهة نظر اقتصادية
٤. إعداد فرص استثمارية في مجال تنقية المياه، وقد نتج عنها المشاريع التالية:

- مشروع انتاج ثاني اكسيد الكلور (بودر) Chlorine Dioxide (powder)
- مشروع انتاج كلوريد الحديديك Ferric Chloride
- مشروع تصنيع أغشية الترشيح الدقيقة من الالياف
- مشروع تصنيع مادة هيبوكلوريت الصوديوم Sodium Hypochlorite

وفي إطار ذلك، تم إعداد أربع فرص استثمارية في مجال تنقية المياه تم عرضها خلال منتدى "استثمر في البحرين" مع باقة من الفرص الاستثمارية الناتجة من دراسات سابقة.

كما تم التنسيق للزيارات الميدانية ولعقد الاجتماعات المطلوبة لممثلي الأمانة العامة ومنظمة الخليج للاستشارات خلال فترة تواجدهم في مملكة البحرين في الفترة ٩-١٠ أبريل ٢٠١٤ لإعداد "استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية لدول المجلس".

وكذلك تم الترتيب للقاء عدد من المسؤولين في الجهات المعنية بموضوع دراسة "إدارة النفايات في دول المجلس" خلال الفترة ٢٨-٣٠ ديسمبر ٢٠١٤، هذا بالإضافة إلى تنفيذ دراسة "الأمن المائي في مملكة البحرين من وجهة نظر اقتصادية".

ملخص إنجازات إدارة التنمية الصناعية:

١. تنظيم "منتدى استثمر في البحرين ٢٠١٤" وإقامة معرض مصاحب:

برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر نظمت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والخاصة منتدى ومعرض "استثمر في البحرين ٢٠١٤" وبحضور ١٢٠٠ شخص بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٤ في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات. جديد هذا العام هو عرض ٥٦ فرصة استثمارية بمقدار ما يقارب المليار دولار في مختلف القطاعات الصناعية وفي مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك نتيجة لتعاون الوزارة مع جهات محلية ودولية وإقليمية.

نجح المنتدى في تطوير المعرض المصاحب لإشهار المنتجات الصناعية الوطنية والتعرّف على أنشطة الشركات الوطنيّة والترويج لها على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تم عرض منتجات غذائية وورقية وبلاستيكية ومعدنية وكيماوية وكهربائية وإلكترونية وألواح زجاجية ونسيج وملبوسات ومواد بناء وبتروكيماويات وغيرها.

٢. الدليل الصناعي:

تم إطلاق النسخة الإلكترونية المبدئية لدليل المنشآت الصناعية كمرجع عن القطاع الصناعي في مملكة البحرين، ويتم الإعداد حالياً لعرض النسخة النهائية على موقع وزارة الصناعة والتجارة.

٣. مشروع مركز البحرين لتنمية الصادرات:

يأتي مقترح إنشاء مركز البحرين لتنمية الصادرات في صدر أولويّات وزارة الصناعة والتجارة وفي اتجاه دعم أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتقوم وزارة الصناعة والتجارة حالياً بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى بالتحضير لإطلاق مشروع المركز وتشغيله.

٤. إعداد دراسات الصناعية:

أعدّت إدارة التنمية الصناعية أربع دراسات صناعية بالتعاون والتنسيق مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، كالتالي:

١. استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية لدول المجلس.
٢. إدارة النفايات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٣. الأمن المائي في مملكة البحرين من وجهة نظر اقتصادية
٤. إعداد فرص استثمارية في مجال تنقية المياه، وقد نتج عنها المشاريع التالية:

- مشروع إنتاج ثاني أكسيد الكلور (بودر) Chlorine Dioxide (powder)
- مشروع إنتاج كلوريد الحديديك Ferric Chloride
- مشروع تصنيع أغشية الترشيح الدقيقة من الالياف
- مشروع تصنيع مادة هيبوكلوريت الصوديوم Sodium Hypochlorite

إنجازات إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية

أولاً: اللجنة الرئيسية التنسيقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن وزارة الصناعة والتجارة تقوم بدور محوري وأساسي في إدارة وتنسيق عملية التنمية والتطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين، وانطلاقا من هذا الاهتمام بادرت بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٩ بتشكيل لجنة رفيعة المستوى تحت مسمى "اللجنة الرئيسية التنسيقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" برئاسة وزير الصناعة والتجارة ضمّت ممثلين عن الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة منها: وزارة البلديات والتخطيط العمراني، مجلس التنمية الاقتصادية، بنك البحرين للتنمية، صندوق العمل "تمكين"، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو"، هيئة تنظيم سوق العمل، غرفة تجارة وصناعة البحرين، مؤسسة إنجاز البحرين، جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية، بنك الإبداع، المجلس الأعلى للمرأة، جمعية رجال الأعمال، جمعية سيدات الأعمال وغيرها من الجهات الرسمية بالإضافة الى ممثلين عن القطاع الخاص، وتعد المهمة الأساسية للجنة الرئيسية التنسيقية توفير قاعدة عامة للتشاور والعمل المشترك لتسهيل خطوات العمل ومواصلة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ربط قوى المؤسسات المعنية، وخلق وتقوية الروابط بين هذه المؤسسات وتوفير خدمات التدريب والاستشارات بالإضافة لمختلف وسائل الدعم الأخرى وذلك للتعاون والتنسيق فيما يتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تسعى اللجنة لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار المحلي والخارجي عن طريق جهود أعضائها في تذليل الصعوبات وتحديد الاحتياجات وتبسيط الاجراءات للحصول على جميع الخدمات وطرح البرامج المتعددة من قبل جميع الجهات ذات العلاقة التي من شأنها أن ترتقي بمستوى الجذب بالنسبة للمستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة وإبراز عناصر الاستقطاب بالنسبة للكفاءات والمهارات للعمل فيها بغية تحقيق الأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، ومن أبرز أهداف اللجنة:

- زيادة التعاون بين المؤسسات المعنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ممثليهم في اللجنة.
- تقوية الروابط بين أعضاء المؤسسات المعنية للخروج بمبادئ مشتركة تصب في مصلحة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.
- البحث في المعوقات التي تواجه حركة التطوير عند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد الحلول الملائمة من خلال البرامج المشتركة والمبادئ الداعمة.
- توفير الدعم والتطوير المتواصل، والبنية التحتية لرواد الأعمال المحتملين من الشباب والسيدات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتسهيل نجاح هذه المهمة.

أنجزت اللجنة حتى ديسمبر ٢٠١٤ العديد من المشاريع والمبادرات التي تعني بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- مبادرة وزارة الصناعة والتجارة بشأن اصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقترح إنشاء "مجلس ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر".
- تفعيل التعاون بين الجهات المعنية بمشروع البوابة الالكترونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: المشاريع التنموية:

- **مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:**

يهدف المشروع إلى تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات الصناعية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال ربط هذه المؤسسات بالشركات الكبيرة، حيث يحتوي المشروع على سبعة مراحل، وفي ٢٦مايو ٢٠١٤ نظمت وزارة الصناعة والتجارة ورشة عمل مشروع "تطوير قدرات المقاولات الفرعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية وتأتي هذه الورشة ختاماً للمشروع حيث تم تقديم عرض مرئي عن أهداف المشروع وخطة العمل ومراحل التنفيذ وتناول أهم الثغرات الموجودة وتحليلها.

اشتمل المشروع على عينة من ٣٢ منشئة صناعية صغيرة ومتوسطة، وبلغ عدد المكونات الصناعية التي تم تصنيعها ٣٢ نوعاً من أصل ٤٠٠ نوع متاحة للتصنيع المحلي، مع توفير في الاسعار تراوح بين ٢٠٪ إلى ٩٠٪.

كما قدمت كل من شركة البحرين للألمنيوم "ألبا" وشركة الخليج للبتروكيماويات "جيبك" عروضاً حول مشاركتهما في هذا المشروع وتعاونهما مع وزارة الصناعة والتجارة والمكتب الاستشاري وعدد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وقد أعربتا عن استفادتهما من حيث تقليل كلفة استيراد المنتجات الصناعية واستبدالها بمثيلاتها المصنعة محلياً. كما أبدت كل من "ألبا" و "جيبك" رغبتهما في مواصلة التعاون مع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية بغية تشجيعها والإسهام في رفع كفاءتها لتحقيق مستويات أعلى من التنافسية.

- **برنامج الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية:**

يسهم هذا البرنامج في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين لتحقيق معدلات أعلى في استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة حيث يفتح لها افاقاً جديدة وأسواقاً متعددة من حيث الأنواع والكميات المطلوبة، اضافة الى توفير منبر لتطوير المشاريع الصناعية الجديدة التي تتبلور بهدف ملئ الثغرات الموجودة في الاسواق بناءً على حركة العرض والطلب. حيث قامت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" بتنفيذ هذا البرنامج والذي يعمل كآلية وسيطة للإيجاد توافقات ثنائية وشراكات بين المشترين والموردين، كما يعمل البرنامج كمركز خدمات للمعلومات الفنية الصناعية بين دول الخليج.

تم تسجيل ٢٣١ مصنع حتى ديسمبر ٢٠١٤ في برنامج المناولة والشراكة الصناعية، ويجري العمل حالياً على تسويق البرنامج لإدخال المزيد من المصانع في البرنامج.

- **برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال:**

ساهمت وزارة الصناعة والتجارة في تنمية وتدريب رواد الأعمال بما يتماشى مع توجهات حكومة البحرين وتنفيذ الاستراتيجيات التطويرية للوزارة من أجل تسهيل عملية تنويع القاعدة الاقتصادية في البحرين عبر تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يُسهم في تحقيق المزيد من الاستثمارات وتوفير فرص العمل للمواطنين في البحرين.

ويهدف هذا البرنامج إلى صقل مهارات المشاركين من رواد الأعمال وتقديم المشورة في سبيل تطوير و تحسين أداء مشاريعهم المستقبلية. حيث شاركت الادارة في برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال الذي تقوم بتنفيذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو"، وتم تدريب ٨ دفعات من رواد الأعمال بمجموع ١٢١ متدرب خلال العام ٢٠١٤.

- **مشروع الرائد المبدع ٩٧٣+:**

تشرف وزارة الصناعة والتجارة على مشروع الرائد المبدع ٩٧٣+ وذلك بالتعاون مع صندوق العمل "تمكين" وشركة مياسم كوميونيكيشنز ذ.م.م حيث تم افتتاح المرحلة الثانية من المشروع برعاية كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في ٣٠ ابريل ٢٠١٤ ، حيث تم أنتساب ٣١ رائد عمل إلى المشروع في هذه المرحلة حيث تتميز منتجاتهم بالابتكار والإبداع والتي تجمع بين الماضي والحاضر بروح شبابية جديدة وبطابع عصري حديث، أن الهدف الأساسي من وراء إقامة هذا المشروع دعم الفئة الشبابية المبدعة من خلال جمع رواد الاعمال المبدعين وتدريبهم وصقل

مهاراتهم والعمل على تعريفهم بمختلف المنتجات وكيفية التعامل مع المؤسسات العالمية للبدء في مشاريعهم وتحقيق غاياتهم وفتح الأبواب ودفعهم للإمام وتأهيلهم وتشجيعهم على إنشاء منشآت تجارية خاصة بهم.

- **مشروع البوابة الإلكترونية لأدوات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

في إطار جهود ومساعي وزارة الصناعة والتجارة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مملكة البحرين، وقعت وزارة الصناعة والتجارة اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية "IFC" وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي لإنشاء مشروع البوابة الإلكترونية لأدوات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "SME Toolkit" لتطبيقه على مستوى مملكة البحرين بالتعاون مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهم بنك البحرين للتنمية، صندوق العمل "تمكين" وغرفة تجارة وصناعة البحرين، و بموجب هذه الاتفاقية تحصل وزارة الصناعة والتجارة على رخصة تمكنها من انشاء بوابة الكترونية لأدوات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشتمل على جميع المحاور الأساسية التي تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى خاصية ادراج القوانين المحلية والمعلومات المتعلقة بالحصول على التمويل المحلي وكيفية بدء مشروع تجاري في مملكة البحرين الأمر الذي يسهل الاجراءات لرواد الأعمال ويشجع الاستثمار في مملكة البحرين بحيث تصبح البوابة الالكترونية لأدوات مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمملكة البحرين ليس موردا لصاحب المشروع فحسب، وإنما سيكون حافزا لتطوير ريادة الأعمال في مملكة البحرين .

كما نظمت وزارة الصناعة والتجارة مع مؤسسة التمويل الدولية "IFC" ، ورشة عمل تدريبية للموظفين المعنيين بالمشروع من وزارة الصناعة والتجارة وصندوق العمل "تمكين"، وبنك البحرين للتنمية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين على كيفية ادارة البوابة الالكترونية وذلك استعداداً لتدشين البوابة التي تعتبر برنامجاً مبتكراً من مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع شركة "آي بي إم" حيث يوظف البرنامج أحدث ما توصلت إليه تقنية المعلومات والاتصالات لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة من التعلّم وتطبيق ممارسات الإدارة المستدامة للأعمال، وزيادة الإنتاجية والكفاءة والقدرات، والمساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لجميع فئات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، وتيسير زيادة فرص الوصول إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير، بالإضافة الى تعزيز الخدمات الاستشارية التجارية للمؤسسات الدعم.

ثالثاً: مركز تنمية الصناعات الحرفية:

تأسس مركز تنمية الصناعات الحرفية في عام ١٩٩٠، ويقع مركز تنمية الصناعات الحرفية في قلب مدينة المنامة، الذي أنشأ في مدرسة المنامة الصناعية. يشرف مركز تنمية الصناعات الحرفية على ٤٧ مشروعاً حرفياً، منها ٢٣ مشروعاً حرفياً محتضناً بورش المركز توفرها وزارة الصناعة والتجارة للحرفيين مجاناً و٢٤ مشروعاً ينفذها الحرفيون خارج المركز، وتقدم وزارة الصناعة والتجارة المساعدات الفنية والإدارية والتسويقية للإفراد والهيئات والمؤسسات التي تعمل بمجال الصناعات الحرفية والمساهمة في توفير فرص العمل من خلال تأهيل المواطنين البحرينيين للعمل في مجال الصناعات الحرفية.

١) المبيعات:

بلغ مجموع مبيعات صالة العرض والبيع المباشر لحرفيي مركز تنمية الصناعات الحرفية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ وقدره ٧٦,١٦٩/٧٠٧ دينار بحريني مقارنة بـ ٤٦،٤١٦/- دينار بحريني حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ بارتفاع بلغت نسبته ٦٤ %.

٢) **المشاريع الجديدة:**

احتضن مركز تنمية الصناعات الحرفية عدد من المشاريع الحرفية حتى ديسمبر٢٠١٤ وهي كالتالي:

- حرفة الرسم علي الكنفس.
- حرفة النحت علي الخشب.
- حرفة الديكوباج علي الحصالات الفخارية.
- مشروع صور فوتوغرافية تراثية.
- مشروع معرضي غادة للفن.

٣) **الفعاليات والمشاركات:**

شارك مركز تنمية الصناعات الحرفية في العديد من الفعاليات المحلية خلال عام ٢٠١٤ وهي:

- الاحتفال السنوي لمدرسة سنت كريستوفر بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٤.
- سوق البسطة من يناير ٢٠١٤ حتى مارس ٢٠١٤.
- يوم السلامة العالمي لشركة الخليج للبتروكيماويات بتاريخ ١٠ يوليو٢٠١٤ بقاعة المؤتمرات بفندق الخليج.
- معرض الصناعات الحرفية البحرينية بمحلات أونست هايبر بمجمع سوق واقف والمنظم من قبل المحافظة الشمالية في الفترة من ٢١ - ٢٧ يوليو ٢٠١٤.
- معرض العيد الوطني باللولو هايبر ماركت بمجمع الرملي في الفترة من ١٦ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٤.

٤) **الزيارات:**

زار مركز تنمية الصناعات الحرفية العديد من الوفود والجمعيات والمعاهد والمؤسسات الخاصة حتى ديسمبر ٢٠١٤ حيث بلغ عددهم ٦٨، كما استقبل مركز تنمية الصناعات الحرفية ٧١ مدرسة من مدارس مملكة البحرين الحكومية والخاصة من مختلف المراحل التعليمية.

رابعاً: معرض الصناعات الوطنية:

١. **زيارات الوفود والمدارس:**

استقبل معرض الصناعات الوطنية حتى ديسمبر ٢٠١٤ العديد من وفود القطاعين الحكومي والخاص حيث بلغ عددهم ٦٤ وفداً و كذلك استقبل المعرض العديد من طلاب المدارس الحكومية والخاصة من جميع المراحل التعليمية الذي بلغ عددها ٣٨ مدرسة.

٢. **اللقاءات:**

نظمت وزارة الصناعة والتجارة وشركة البحرين للألمنيوم "ألبا" في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ ورشة عمل حول " استراتيجية ألبا لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة" لأصحاب المؤسسات المشاركة بمعرض الصناعات الوطنية حيث تم استعراض أهداف الشركة وخططها المستقبلية بما يخص المشتريات الخاصة بها، كيفية الاستفادة من فرص الأعمال المطروحة على أن يتم توفير المنتج بجودة عالية مطابق للمواصفات المعتمدة.

نظمت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع أوال الخليج للمكيفات في نوفمبر ٢٠١٤ فعالية بعنوان "المقاولات الفرعية بين أوال الخليج للمكيفات والمصانع الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المكيفات" لأصحاب المؤسسات المشاركة بمعرض الصناعات الوطنية حيث قامت اوال الخليج بعرض منتجاتها العالية الجودة مجال المقاولات الفرعية.

ملخص إنجازات إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية:

أولاً: اللجنة الرئيسية التنسيقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنجزت اللجنة حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ العديد من المشاريع والمبادرات التي تعني بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- مبادرة وزارة الصناعة والتجارة بشأن اصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقترح إنشاء "مجلس ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر".
- تفعيل التعاون بين الجهات المعنية بمشروع البوابة الالكترونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: المشاريع التنموية:

✓ **مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:**
نظمت وزارة الصناعة والتجارة ورشة عمل لمشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وذلك لشرح خطوات المشروع وعرض نتائج الدراسة الأولية، وطرح الفجوات الاستثمارية حيث تأتي هذه الورشة ختاماً للمشروع. اشتمل المشروع على عينة من ٣٢ منشئة صناعية صغيرة ومتوسطة، وبلغ عدد المكونات الصناعية التي تم تصنيعها ٣٢ نوعاً من أصل ٤٠٠ نوع متاحة للتصنيع المحلي، مع توفير في الاسعار تراوح بين ٢٠٪ إلى ٩٠٪.

✓ **برنامج الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية:**
تعمل وزارة الصناعة والتجارة على هذا البرنامج بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" والذي يعمل كآلية وسيطة للإيجاد توافقات ثنائية بين المشترين والموردين، و كمركز خدمات للمعلومات الفنية الصناعية بين دول الخليج. وتم تسجيل ٢٣٠ مصنع حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ في برنامج المناولة والشراكة الصناعية.

✓ **برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال:**
عملت وزارة الصناعة والتجارة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و بنك البحرين للتنمية في برنامج تنمية وتدريب رواد الأعمال، وتم تدريب ٨ دفعات من رواد الأعمال بمجموع ١٢١ متدرب خلال العام ٢٠١٤.

✓ **مشروع الرائد المبدع ٩٧٣+:**
تشرف وزارة الصناعة والتجارة على مشروع الرائد المبدع ٩٧٣+ وذلك بالتعاون مع صندوق العمل "تمكين" و شركة مياسم كوميونيكيشنز ذ.م.م حيث تم افتتاح المرحلة الثانية من المشروع برعاية كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في ٣٠ ابريل ٢٠١٤ ، حيث تم انتساب ٣١ رائد عمل إلى المشروع في هذه المرحلة.

✓ **مشروع البوابة الإلكترونية لأدوات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**
في إطار جهود ومساعي وزارة الصناعة والتجارة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مملكة البحرين، وقعت وزارة الصناعة والتجارة اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية "IFC" وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي لإنشاء مشروع البوابة

الإلكترونية لأدوات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "SME Toolkit" لتطبيقه على مستوى مملكة البحرين.

ثالثاً: مركز تنمية الصناعات الحرفية:

يضم مركز تنمية الصناعات الحرفية ٤٧ مشروعاً حرفياً، منها ٢٣ مشروعاً حرفياً محتضناً بورش المركز توفرها وزارة الصناعة والتجارة للحرفيين مجاناً و٢٤ مشروعاً ينفذها الحرفيون من خارج المركز. بلغ مجموع مبيعات صالة العرض والبيع المباشر لحرفيي مركز تنمية الصناعات الحرفية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ وقدره ٧٦,١٦٩/٧٠٧ دينار بحريني مقارنة بـ ٤٦،٤١٦/- دينار بحريني حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ بارتفاع بلغت نسبته ٦٤ %.

رابعاً: معرض الصناعات الوطنية:

استقبل معرض الصناعات الوطنية خلال عام ٢٠١٤ العديد من وفود القطاعين الحكومي والخاص، حيث بلغ عددهم ٦٤ وفداً، واستقبل المعرض العديد من طلبة المدارس الحكومية والخاصة من جميع المراحل التعليمية الذي بلغ عددها ٣٨ مدرسة.

إنجازات قطاع التجارة المحلية

أولاً: مقدمة:

يعتبر قطاع التجارة المحلية أحد أهم القطاعات الحيوية في وزارة الصناعة والتجارة، وهو يعنى بتسجيل المؤسسات الفردية والشركات التجارية والرقابة عليها، وترسيخ مبادئ حوكمة الشركات ومكافحة عمليات غسل الأموال، وتشجيع المواطنين والمقيمين للاستثمار والانخراط بالعمل التجاري بمملكة البحرين، ومواكبة التطور العالمي والاقليمي والعمل على تسهيل عملية جذب الاستثمارات المحلية والخارجية.

ثانياً: سجلات المؤسسات الفردية والشركات:

١. البيانات التراكمية للسجلات: بلغ عدد السجلات التجارية النشطة المقيدة بقاعدة بيانات السجل التجاري منذ بداية انشائه وحتى ٢٠١٤/١٢/٣١ عدد ٨٥،٠٢٧ سجلاً تجارياً بزيادة بنسبة قدرها ٩،٣% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣، ويبين الجدول التالي رقم (١) نسبة هذه الزيادة:

(جدول رقم ١)

جدول بعدد السجلات التجارية التراكمية لغاية عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

البيان	السجلات حتى نهاية عام ٢٠١٤			السجلات حتى نهاية عام ٢٠١٣			نسبة الزيادة / الانخفاض
	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	
مجموع السجلات العاملة	٦٠،٧٧١	٢٤،٢٥٦	٨٥،٠٢٧	٥٤،٩٦٤	٢٢،٨٤٧	٧٧،٨١١	%٩,٣
رؤوس الأموال المستثمرة التراكمية بمليارات الدنانير	-	١٩,٩ مليار	١٩,٩ مليار	-	١٩,٦ مليار	١٩،٦ مليار	%١,٤

كما يتضح أيضاً أن رؤوس الأموال المباشرة المحلية والأجنبية التراكمية للشركات العاملة حتى نهاية عام ٢٠١٤ قد بلغت ١٩,٩ مليار دينار بزيادة بنسبة قدرها ١،٤% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢. **السجلات الجديدة:** تم خلال عام ٢٠١٤ تسجيل ٩،٧٨٢ منشأة جديدة، منها ٧،٦٦٨ مؤسسة فردية، و ٢،١١٤ شركة تجارية، والجدول رقم (٢) يشير إلى أن هناك انخفاض بسيط ٠,٦% من إجمالي عدد المنشآت الجديدة المسجلة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وقد شمل الانخفاض كل من المؤسسات الفردية الجديدة والشركات الجديدة حيث بلغت نسبة الإنخفاض للمؤسسات الفردية - ٠,٨% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣، أما الشركات التجارية فقد بلغت نسبة الانخفاض -٠,١% فقط، ويعزى هذا الإنخفاض إلى وضع ضوابط جديدة لتسجيل المؤسسات الفردية والشركات ومنها رفع شرط العمر إلى ٢١ سنة بدلاً عن ١٨ سنة استناداً لقانون الولاية على المال العام، وكذلك اشتراط عدم وجود مخالفات لدى الشركات العائدة لنفس الشركاء الراغبين في تسجيل شركات جديدة حسب توصية ديوان الرقابة المالية والإدارية. والجدول التالي رقم (٢) يوضح عدد المنشآت الجديدة التي سجلت خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣:

(جدول رقم ٢)
جدول بعدد المؤسسات الفردية والشركات التجارية الجديدة المسجلة خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

البيـــــان	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	الفرق	نسبة الزيادة أو الانخفاض
مجموع السجلات الجديدة الصادرة (مؤسسات فردية وشركات)	٩،٧٨٢	٩،٨٤٣	ـ ٦١	ـ ٠,٦%
مجموع المؤسسات الفردية الجديدة	٧،٦٦٨	٧،٧٢٦	ـ ٥٨	ـ ٠,٨%
○ السجلات رئيسية	٢،٧١٢	٢،٨٦٤	ـ ١٥٢	ـ ٥,٣%
○ الفروع	٤،٩٥٦	٤،٨٦٢	٩٤	١,٩%
مجموع الشركات التجارية الجديدة	٢،١١٤	٢،١١٧	ـ ٣	ـ ٠,١%
○ السجلات رئيسية	١،٤٠٢	١،٤١٣	ـ ١١	ـ ٠,٨%
○ الفروع	٧١٢	٧٠٤	٨	١,١%

٣. **<u>السجلات التجارية الملغية:</u>** تم خلال عام ٢٠١٤ شطب ٢،٣٠٧ سجلاً لمؤسسات فردية وشركات تجارية بانخفاض بنسبة ٤٥,٥% عن عام ٢٠١٣. والجدول التالي رقم (٣) يوضح عدد السجلات التي تم شطبها خلال الأعوام من ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٤ مع إيضاح أسباب الشطب المدرجة بقاعدة بيانات السجل التجاري:

(جدول رقم ٣)
جدول بعدد السجلات التي شطبت خلال الأعوام من ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٤

سبب الإلغاء لدى الوزارة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إلغاء السجل لترك العمل بالمحل واستيفائه شروط الإلغاء (يتم شطب القيد بطلب من صاحب السجل بعد التأكد من عدم وجود عمالة أجنبية على السجل وبعد دفع الرسوم المستحقة لكل من السجل التجاري وإدارة الصحة العامة).	٢،١١٩	٢،١٦٨	٢،٠١٩	١،٥١٥	١،٢١٦	١٣٤٦
إلغاء السجل بأمر إداري من قبل الوزارة إذا ثبت لديها بأن المؤسسة أو الشركة قد تركت محلها التجاري ولم تقم بالتجديد لمدة تزيد عن سنة.	٨٨٨	١١٣	٦،٠٤٥	٢٤٣	٢،٥٢٣	٤١٣
إلغاء السجل لعدم التجديد لأكثر من سنتين (يدرج هذا السبب إذا ألغي قيد المؤسسة أو الشركة بناء على طلب أصحابها، مع عدم قيامهم بدفع الرسوم المستحقة، ضمن اشتراطات معينة منها: - عدم وجود عمالة أجنبية مستقدمة على السجل. - عدم وجود فروع أو سجلات أخرى نشطة لدى صاحب السجل. - إلزام صاحب السجل بتوقيع تعهد بدفع الرسوم المستحقة في حالة تقدمه بطلب لإعادة القيد أو فتح أي سجل آخر.	٣٤٥	٢٥٦	٢٦٣	٢٦	٩٥	٨٨
إلغاء السجل بأمر قضائي، حيث يتم شطب القيد إذا ورد أمر قضائي ببطلان إجراء	٢	١	---	١	---	---

سبب الإلغاء لدى الوزارة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
تسجيل قيد واعتباره كأن لم يكن.						
إلغاء السجل لوفاة التاجر	٣٨	٤٥	٧٠	٢١	٢١	١٣
إلغاء السجل لترك العمل بالمحل وعليه بلاغ عمالة أجنبية هاربة (يتم شطب القيد في حالة تقدم صاحب السجل بطلب إلغاء قيد محله التجاري وعليه عمالة هاربة قد تم اتخاذ إجراءات التبليغ عنها حسب النظام).	٦٦٧	٤٥٢	٤١٩	٢٢٦	٢٣٧	٣٠٣
إلغاء السجل لتصفية الشركة سواء التي تكون باتفاق الشركاء على حلها أو تكون لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء، وفقا لما ورد بالقانون وعقد التأسيس ونظامها الاساسي.	١١٠	١٢٨	١٣٨	١٦٣	١٤٢	١٤٤
إلغاء السجل وتسجيل إفلاس (وهو توقف التاجر عن سداد ديونه التجارية أثر اضطراب أعماله المالية ويتقرر ذلك بحكم قضائي).	٦	٣	١٢	٣	---	---
مجموع السجلات الملغية	٤،١٧٥	٣،١٦٦	٨،٩٦٦	٢،١٩٨	٤،٢٣٤	٢،٣٠٧
نسبة الزيادة أو الانخفاض عن السنة السابقة	-	٢٤،٢٪ -	١٨٣،٢٪	٧٥،٥٪ -	٩٢,٦٪	٤٥,٥٪ -

١- المعاملات المنجزة: تم خلال عام ٢٠١٤ استلام ٩٠،٩٣٦ معاملة، منها ٦،٢٨٩ لسجلات جديدة، و ٨٤،٦٤٧ للتأشيرات (من ضمنها فتح الفروع) بمعدل ٣٠٥ معاملة في اليوم بواقع ٢٩٨ يوم عمل في السنة. والجدول التالي رقم (٤) يبين مقارنة بين المعاملات المنجزة لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣:

(جدول رقم ٤)
جدول بعدد معاملات التسجيل والتأشير في السجل التجاري
خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

البيـــــان	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	الفرق	نسبة الزيادة أو الانخفاض
مجموع المعاملات المستلمة (بما في ذلك طلبات التسجيل للمؤسسات الجديدة والشركات)	٩٠،٩٣٦	٨٥،٥٢١	٥،٤١٥	٦,٣٪
مجموع طلبات التسجيل الجديد	٦،٢٨٩	٦،٦٣١	٣٤٢ -	٥,٢٪ -
• طلبات مستكملة	٣،٥٩٢	٣،٧٢٦	١٣٤ -	٣,٦٪ -
• طلبات ملغية أو مرفوضة من الجهات الرسمية	١،٤٤٠	١،٥١٦	٧٦ -	٥,٠٪ -
• طلبات تحت المتابعة	١،٢٥٧	١،٣٨٩	١٣٢ -	٩,٥٪ -
مجموع طلبات التأشيرات بما في ذلك طلبات فتح الفروع	٨٤،٦٤٧	٧٨،٨٩٠	٥،٧٥٧	٧,٣٪
• طلبات مستكملة	٧٢،٥٧٩	٦٧،٦٩٧	٤،٨٨٢	٧,٢٪
• طلبات ملغية أو مرفوضة من الجهات الرسمية	٧،٦١٤	٧،٠٧٢	٥٤٢	٧,٧٪

البيـــــان	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	الفرق	نسبة الزيادة أو الانخفاض
• طلبات تحت المتابعة	٤،٤٥٤	٤،١٢١	٣٣٣	%٨,١
معدل عدد المعاملات في اليوم	٣٠٥	٣٣٢	ـ ٢٧	ـ %٨,١

٤. ملكية المرأة للمؤسسات الفردية:

ارتفع عدد المؤسسات الفردية العاملة العائدة للمرأة في عام ٢٠١٤ بنسبة ٠,٩% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣ ، مما أدى إلى رفع مساهمة المرأة من مجموع عدد المؤسسات التجارية العاملة إلى ٤١,٤% حيث كانت النسبة ٤٠,٥% في عام ٢٠١٣، والجدول التالي رقم (٥) يوضح إجمالي عدد السجلات التجارية العاملة والعائدة للرجال والنساء:-

(جدول رقم ٥)
جدول بعدد المؤسسات الفردية الإجمالية العاملة والعائدة للرجال والنساء
خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

البيـــــان	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	نسبة الزيادة
المؤسسات العائدة للرجال	٣٥،٥٩٢	٣٢،٧١٤	%٨,٨
المؤسسات العائدة للنساء	٢٥،١٧٩	٢٢،٢٥٠	%١٣,٢
المجموع	٦٠،٧٧١	٥٤،٩٦٤	%١٠،٦
نسبة ملكية المرأة	%٤١,٤	%٤٠،٥	%٠،٩
عدد النساء المالكات لمؤسسات فردية	١٣،٤١٣	١٢،٠٨٠	%١١,٠

٥. توزيع المؤسسات الفردية حسب الجنسية:

الجدول التالي رقم (٥-أ) يوضح إجمالي عدد السجلات التجارية العاملة العائدة للرجال والنساء مصنف حسب جنسية المالك لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣:-
(جدول رقم ٥-أ)

الجنسية	عام ٢٠١٤			المجموع لعام ٢٠١٣	نسبة الزيادة / الأنخفاض
	رجال	نساء	المجموع		
بحريني	٣٤،٤١٦	٢٤،٨٥٠	٥٩،٢٦٦	٥٣،٦٢٢	%١٠,٥
سعودي	٨٧٥	١٤٦	١٠٢١	٨٨٥	%١٥,٤
قطري	٣٨	٧٤	١١٢	١٠١	%١٠,٩
كويتي	٦٥	٤٣	١٠٨	١٠٠	%٨,٠
إماراتي	٧٠	٣٢	١٠٢	٩٧	%٥,٢
عماني	٣٩	١٤	٥٣	٥٣	%٠,٠
امريكي	٣٨	١٣	٥١	٤٢	%٢١,٤
هندي	٣٥	٢	٣٧	٣٩	ـ %٥,١
ايراني	٩	ـ	٩	١١	ـ %١٨,٢
باكستاني	٥	٤	٩	١٠	ـ %١٠,٠
كندي	١	١	٢	٣	ـ %٣٣,٣

ايرلندي	١	-	١	١	%٠,٠
مجموع المؤسسات الفردية العاملة التراكمية	٣٥،٥٩٢	٢٥،١٧٩	٦٠،٧٧١	٥٤،٩٦٤	%١٠,٦
مجموع المؤسسات الفردية التراكمية العائدة لغير البحرينيين	١،١٧٦	٣٢٩	١،٥٠٥	١،٣٤٢	%١٢,١

ثانياً : التفتيش والرقابة التجارية:

قام قسم التفتيش التجاري بإنجاز عدة معاملات الكترونية إدارية خلال عام ٢٠١٤، حيث اشتملت على تحرير وإدخال مخالفات أو إزالة مخالفات ووقف إجراءات وإصدار إشعارات إلى المؤسسات الفردية لتصحيح أوضاعها. حيث بلغ مجموع معاملات التفتيش ١٤٨،٧٣٢ معاملة تفتيشية (إدارية وميدانية) بزيادة بنسبة ٤،٠% عما كانت عليه في عام ٢٠١٤، والجدول التالي رقم (٦) يتضمن موجزاً لمجمل عمليات قسم التفتيش التجاري لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣:

(جدول رقم ٦)

جدول بعمليات قسم التفتيش التجاري لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

البيـــان	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	الفرق	نسبة الزيادة/ الانخفاض
مجموع معاملات التفتيش	١٤٨،٧٣٢	١٤٣،٠٧١	٥،٦٦١	%٤,٠
المخالفات المدرجة خلال العام	٨٣،٣٥٢	٨٢،٧٦١	٥٩١	%٠,٧
المخالفات المرفوعة خلال العام	٦٥،٣٨٠	٦٠،٣١٠	٥،٠٧٠	%٨,٤
الفحص بنظام الكهرباء	٣٥،٣٠٠	٣٥،٣٠٦	ـ ٦	%٠
اصدار بطاقات التخليص	٩٧٩	١،١٠٣	ـ ١٢٤	ـ ١١,٢%
متابعة القضايا	٥٢٩	٧٥٥	ـ ٢٢٦	ـ ٣٠%
محاضرات ارشادية	١٨	١٨	٠	%٠
إشعارات للمتأخرين عن التجديد لأكثر من سنتين	٥٧٦	١،٠٣١	ـ ٤٥٥	ـ ٤٤%
إشعار بشطب السجلات غير المجددة لأكثر من سنتين	-	٩٣٥	ـ ٩٣٥	ـ ١٠٠%
التفتيش الدوري الميداني	٧،٩٩٩	٩،٤٥٨	ـ ١،٤٥٩	ـ ١٥%
زيارات (المعاينات والشكاوي)	١١٩	١١٣	٦	%٥,٣١

ثالثا: إنجازات ونتائج إدارة شئون الشركات:

١- الإجراءات الإدارية:

يقوم قسم التحليل والرقابة المالية بإدارة شئون الشركات ببعض الإجراءات الإدارية بحق الشركات التجارية والتي تشمل إضافة مخالفات على الشركات لمخالفتها بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م والتي تقع ضمن اختصاص القسم وتتضمن هذه المخالفات إيقاف القيد في بعض الحالات، كما أن القسم يقوم بمخاطبة الشركات لأسباب مختلفة تشمل:

١. رسائل طلب تصحيح الوضع المالي.
٢. رسائل طلب عقد اجتماعات الجمعيات العمومية المتأخرة عن الموعد المقرر قانوناً.
٣. رسائل طلب التقارير المالية حال التخلف عن تسليمها في الموعد المقرر قانوناً.

والجدول التالي (جدول رقم ٧) يوضح الإجراءات الإدارية التي اتخذتها إدارة شئون الشركات خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام ٢٠١٣.

(جدول رقم ٧)

نوع الإجراء	عام٢٠١٤	عام ٢٠١٣	نسبة التغير
إضافة مخالفات	٢٢،٣٥٦	٢٠،٨١٦	%٧
إزالة مخالفات	١٦,١٤٥	١٤،١٥٠	%١٤
وقف إجراءات	١٣،٠٩٨	١٦،٥٣٨	٢٠،٨ ـ%
رسائل طلب تصحيح الوضع المالي	٣١٨	٢٦٥	%٢٠,٠
رسائل طلب عقد اجتماعات الجمعيات العمومية	٧٢٠	٨٢٣	١٢,٥ ـ%
رسائل طلب تسليم التقارير المالية	١٠،١٧٨	٩،٩٣٦	%٢,٤
مراجعة رؤوس الأموال للشركات والمؤسسات	٧٠	٤٠	%٧٥

٢ـ الرقابة الميدانية:

تتلقى إدارة شئون الشركات بعض الشكاوى لأسباب مختلفة حيث يقوم قسم التحليل والرقابة المالية بتسجيل تلك الشكاوى ومن ثم التعامل مع كل شكوى ودراستها على حدة، ولذلك فإن موظفي القسم قد يضطرون للقيام ببعض الزيارات التفتيشية – إن استدعى الأمر – للتحقق من موضوع الشكوى الواردة أو في حال الشك في أنشطة بعض الشركات أو وضعها القانوني فيما يتعلق بمخالفة أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م.

كما يقوم القسم بزيارات تفقدية لمتابعة إلتزام الشركات بإجراءات حظر ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإلتزامهم بإرسال تقارير العمليات المشبوهة وتعيين ضباط إمتثال حسب متطلبات قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن حظر ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(جدول رقم ٨)

النوع	عام ٢٠١٤	عام٢٠١٣	نسبة التغير
عدد ضباط الامتثال (Compliance Officer's)	١،٩٤٩	١،٩١٧	%١,٧
زيارات تفقد الالتزام لعمليات غسل الأموال	٣٣	١٥٠	٧٨ ـ%

وتجدر الإشارة إلى أن ضباط الإمتثال هم الأشخاص المُعينين من قبل الشركات والمؤسسات ليكونوا حلقة الوصل بين مؤسساتهم أو شركاتهم وبين وزارة الصناعة والتجارة في إرسال تقارير العمليات المشبوهة إلى وزارة الصناعة والتجارة والتي تقوم بدورها برصد تلك التقارير وإرسالها إلى الجهات المختصة، مع العلم ان عدد ضباط الإمتثال المذكور في الجدول اعلاه (جدول رقم ٨) هو عدد تراكمي.

٣ـ التقارير المالية:

يوضح الجدول أدناه (جدول رقم ٩) أعداد التقارير المالية التي استلمها قسم التحليل والرقابة المالية خلال العام ٢٠١٤.

(جدول رقم ٩)

النوع	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	نسبة التغير
مجموع التقارير المالية المدققة	٧،٩١٠	٤،٣٣٠	%٨٢،٧

٤- مكاتب التدقيق ومدققي الحسابات:

يُعد من اختصاصات قسم التحليل والرقابة المالية بإدارة شئون الشركات التعامل مع المدققين ومكاتب تدقيق الحسابات، وذلك من خلال استلام طلبات قيدهم والبت فيها والقيام بتجديد القيد للمدققين المسجلين لدى الإدارة، كما أن القسم يعمل كمراقب لأعمال مكاتب تدقيق الحسابات، وخلال الفترة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م استلم القسم عدداً من طلبات القيد في سجل مدققي الحسابات والتي تتلخص فيما يلي مع المقارنة بنتائج العام ٢٠١٣ كما هو في الجدول التالي (جدول رقم ١٠):-

(جدول رقم ١٠)

النوع	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	نسبة التغير
تسجيل جديد	٢٠	٧	%١٨٥,٧
تجديد القيد	٦٥	٦٠	%٨
المجموع	٨٥	٦٧	%٢٦,٩

٥- اجتماعات الجمعيات العمومية:

تتولى الإدارة مهمة ترشيح موظف لتمثيل وزارة الصناعة والتجارة في حضور جلسات الجمعيات العمومية المنعقدة للشركات التجارية، حيث حضر موظفي الإدارة ٥٧٥ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٤ والتي تتلخص في الجدول التالي:

(جدول رقم ١١)

النوع	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	نسبة التغير
جمعية عمومية عادية	٤٢٦	١٥٨	%١٦٩
جمعية عمومية غير عادية	١٤٩	٤٧	%٢١٧
المجموع	٥٧٥	٢٠٥	%١٨٠

٧- القضايا والشكاوى والقضايا الأخرى:

يقوم قسم التحليل والرقابة المالية بالبت في القضايا والشكاوى السابقة والجديدة الواردة للإدارة، واتخاذ الإجراء اللازم بشأنها حتى إغلاق تلك القضية أو الشكوى، والجدول التالي (جدول رقم ١٢) يبين عدد الشكاوى التي تم البت فيها خلال العام ٢٠١٤م مقارنة مع العام ٢٠١٣م.

(جدول رقم ١٢)

	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	نسبة التغير
قضايا / شكاوى جديدة – أفراد	٣	١٠	- %٧٠
قضايا / شكاوى جديدة – جهات رسمية	٢٠	٢٧	- %٢٦
المجموع	٢٣	٣٧	- %٣٨

رابعاً: الوكالات التجارية:

بالرغم من إصدار المرسوم بقانون رقم "٨" لسنة ١٩٩٨ والذي تم بموجبه رفع الحماية عن أصحاب الوكالات التجارية إلا إن رغبة بعض التجار ما زالت قائمة في تسجيل وتجديد وكالاتهم التجارية إيماناً منهم بأهمية الغطاء القانوني لهم. والجدول رقم (١٤) يبين عدد الوكالات التجارية الجديدة المسجلة والمجددة خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.

(جدول رقم ١٤)

البيـــان	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	الفرق	نسبة الزيادة / الانخفاض
مجموع الوكالات التجارية المسجلة	٣١	٣٠	١	%٣,٣
الوكالات التجارية المجددة	٦٩٩	٥١٠	١٨٩	%٣٧,١
الوكالات التجارية المشطوبة		٤		

خامساً: طلبات تنظيم المعارض:

تولى قطاع التجارة المحلية خلال الأعوام السابقة مهمة الترخيص ومتابعة طلبات تنظيم المعارض، والجدول التالي رقم (١٥) يلخص عدد الطلبات التي تم البت فيها خلال العام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ ونتيجة تلك الطلبات، حيث يتضح أن جميع طلبات إقامة المعارض قد تمت الموافقة عليها تشجيعاً لنمو هذه الصناعة المهمة للبلاد وبحسب النظام، وقد انخفض عدد الطلبات المستلمة لعام ٢٠١٤ بنسبة ٨,٥% عن طلبات عام ٢٠١٣:-

(جدول رقم ١٥)

البيان	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣	نسبة الزيادة أو الانخفاض
مجموع الطلبات المستلمة	٩٧	١٠٦	ـ ٨,٥%
عدد الطلبات المقبولة	٩٧	١٠٦	ـ ٨,٥%
منها: بيع مباشر	٥٨	٧١	ـ ١٨,٣%
عرض فقط	٣٩	٣٥	١١,٤%
عدد الطلبات المرفوضة	-	-	-

وفيما يلي الجداول التفصيلية للسجلات التجارية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ وحجم رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات:-

كشف بتوزيع السجلات التجارية العاملة (المؤسسات الفردية والشركات) على القطاعات الاقتصادية
كما هي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
(جدول رقم ١٦)

القطاع الاقتصادي	تضامن	تضامن مهنية متخصصة	توصية بسيطة	شركة الشخص الواحد	شركة ذات مسئولية محدودة	شركة مساهمة بحرينية مقفلة	فرع لشركة أجنبية	مساهمة بحرينية عامة	مجموع الشركات	مؤسسة فردية	مجموع الشركات و المؤسسات الفردية	نسبة السجلات بالقطاع لاجمالي السجلات
الزراعة والصيد والحراجة	١٤			٤٢	٧١	٣	١		١٣١	٤٧٤	٦٠٥	%٠,٧
صيد الأسماك				١	١٠	٢	١		١٤	١٤	٢٨	%٠,٠
التعدين واستغلال المحاجر	١			١١	٤٩	٦	١٧		٨٤	١٢	٩٦	%٠,١
الصناعات التحويلية	٣١٥		٣٧	٤٥٤	١،١٢٤	٩٨	٤٤	٥	٢،٠٧٧	٧،٤٨٧	٩،٥٦٤	%١١,٢
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	١			٤	١٥	٢	٢		٢٤	١١	٣٥	%٠,٠
الإنشاءات	١٨٦		١٤	٨٦٦	١،٠٩٨	٦٥	١٢١	٢	٢،٣٥٢	٨،٠٩٤	١٠،٤٤٦	%١٢,٣
تجارة الجملة والتجزئة ،إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	٨١٨	٢	٩٧	١،١٠٨	٥،٧٩٨	٤٦٣	٦١	٢٣	٨،٣٧٠	٢٨،٦٨٢	٣٧،٠٥٢	%٤٣,٦
الفنادق والمطاعم	١١٩		١٢	٣٠٣	٨٤٩	٥٣	٧	١٠	١،٣٥٣	٤،٣٠٧	٥،٦٦٠	%٦,٧
النقل والتخزين والإتصالات	١٠٩		٣	٢٨٦	٤٥١	٤٦	٤٨	٢٥	٩٦٨	١،٢٩٨	٢،٢٦٦	%٢,٧
الوساطة المالية	٢٥			٤٥٩	١،٠٠٣	٥٣١	١٤٧	١٤٤	٢،٣٠٩	٩٧	٢،٤٠٦	%٢,٨
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٢١٥	٢٠	٥	١،٢١٥	٣،٤٤٦	٢٩١	٦٩٥	٤	٥،٨٩١	٥،٢٦٩	١١،١٦٠	%١٣,١
التعليم	١	٢	١	١٧	٥٨	١٠	٤		٩٣	٤٤	١٣٧	%٠,٢
الصحة والعمل الإجتماعي	١			١٦	٦٠	٥	١		٨٣	٥٨	١٤١	%٠,٢
انشطة الخدمات المجتمعية ، والإجتماعية والشخصية الأخرى	٦١		١٩	١٠٨	٢٨٥	١٠	١٠	١٢	٥٠٥	٤،٩٢٠	٥،٤٢٥	%٦,٤
سجلات غير مصنفة	١					١			٢	٤	٦	%٠,٠
مجموع الشركات والمؤسسات الفردية	١،٨٦٧	٢٤	١٨٨	٤،٨٩٠	١٤،٣١٧	١،٥٨٦	١،١٥٩	٢٢٥	٢٤،٢٥٦	٦٠،٧٧١	٨٥٠٢٧	%١٠٠

كشف بالسجلات الجديدة (مؤسسات فردية وشركات) المسجلة خلال عام ٢٠١٤
مصنفة حسب الشكل القانوني والأنشطة للمنشأة
(جدول رقم ١٧)

القطاع الاقتصادي	تضامن	توصية بسيطة	شركة الشخص الواحد	شركة ذات مسئولية محدودة	شركة مساهمة بحرينية مقفلة	فرع لشركة أجنبية	مساهمة بحرينية عامة	مجموع الشركات	مؤسسة فردية	مجموع الشركات والمؤسسات الفردية	نسبة السجلات الجديدة لاجمالي السجلات الجديد بالقطاع التسجيل
الزراعة والصيد والحراجة	٤		٨	٨				٢٠	١١١	١٣١	%١,٣
صيد الأسماك								٠	٣	٣	%٠,٠
التعدين واستغلال المحاجر				٣	١			٤		٤	%٠,٠
الصناعات التحويلية	٢٥	٤	٢٧	٦٣	١			١٢٠	٧٠٧	٨٢٧	%٨,٥
امدادات الكهرباء والغاز والمياه								٠	٢	٢	%٠,٠
الإنشاءات	٢٥		٤٨	٦٩	٢	٥		١٤٩	٨٤٠	٩٨٩	%١٠,١
تجارة الجملة والتجزئة ،إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	٥٥	١	٨٦	٦١٥	٢١	٩		٧٨٧	٣،٨٥٧	٤،٦٤٤	%٤٧,٥
الفنادق والمطاعم	٤		٣٦	٨٨	١		١	١٣٠	٥٩٠	٧٢٠	%٧,٤
النقل والتخزين والإتصالات	٦		٢٥	٢٨	١	٢		٦٢	١٥٧	٢١٩	%٢,٢
الوساطة المالية			٢٣	٤٩	٢٢	١	٦	١٠١	١٠	١١١	%١,١
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٢٥	١	١٥٨	٤١٥	١٠	٦١		٦٧٠	٧٠٢	١،٣٧٢	%١٤,٠
التعليم			٤	٥				٩	٥	١٤	%٠,١
الصحة والعمل الإجتماعي	١		٦	٢٠	١			٢٨	٢٥	٥٣	%٠,٥
انشطة الخدمات المجتمعية ، والإجتماعية والشخصية الأخرى	٦		١٢	١٦				٣٤	٦٥٨	٦٩٢	%٧,١
سجلات غير مصنفة								٠	١	١	%٠,٠
مجموع عدد السجلات الجديدة	١٥١	٦	٤٣٣	١٣٧٩	٦٠	٧٨	٧	٢،١١٤	٧،٦٦٨	٩،٧٨٢	%١٠٠,٠

جدول بالمؤسسات والشركات التجارية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣
(جدول رقم ١٨)

القطاع الاقتصادي	عدد السجلات الصادرة في عام ٢٠١٤			عدد السجلات الصادرة خلال ٢٠١٣			نسبة الزيادة أو الانخفاض في عدد السجلات الصادرة في عام ٢٠١٤ عن عام ٢٠١٣		
	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع
الزراعة والصيد والحراجة	١١١	٢٠	١٣١	١٢٧	١٢	١٣٩	ـ ١٢,٦%	٦٦,٧%	ـ ٥،٨%
صيد الأسماك	٣	٠	٣	٢	-	٢	٥٠,٠%	-	٥٠,٠%
التعدين واستغلال المحاجر		٤	٤	٢	٦	٨	ـ ١٠٠,٠%	ـ٣٣,٣%	ـ ٥٠,٠%
الصناعات التحويلية	٧٠٧	١٢٠	٨٢٧	٧٨٤	١١٦	٩٠٠	ـ ٩,٨%	٣,٤%	ـ ٨,١%
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٢	٠	٢	-	٤	٤	-	ـ ١٠٠%	ـ ٥٠,٠%
الإنشاءات	٨٤٠	١٤٩	٩٨٩	٧٧٥	١٧٢	٩٤٧	٨,٤%	ـ ١٣,٤%	٤,٤%
تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	٣،٨٥٧	٧٨٧	٤،٦٤٤	٣،٦٦٢	٧٣١	٤،٣٩٣	٥,٣%	٧,٧%	٥,٧%
الفنادق والمطاعم	٥٩٠	١٣٠	٧٢٠	٥٨٣	١٢٧	٧١٠	١,٢%	٢,٤%	١,٤%
النقل والتخزين والاتصالات	١٥٧	٦٢	٢١٩	١٦٣	٥٢	٢١٥	ـ ٣,٧%	١٩,٢%	١,٩%
الوساطة المالية	١٠	١٠١	١١١	١١	١٦٥	١٧٦	ـ ٩,١%	ـ ٣٨,٨%	ـ ٣٦,٩%
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٧٠٢	٦٧٠	١،٣٧٢	٩١٧	٦٦٧	١،٥٨٤	ـ ٢٣,٤%	٠,٤%	ـ ١٣,٤%
التعليم	٥	٩	١٤	٢	٨	١٠	١٥٠,٠%	١٢,٥%	٤٠,٠%
الصحة والعمل الاجتماعي	٢٥	٢٨	٥٣	١٤	١١	٢٥	٧٨,٦%	١٥٤,٥%	١١٢,٠%
أنشطة الخدمات المجتمعية ، والاجتماعية والشخصية الأخرى	٦٥٨	٣٤	٦٩٢	٦٨٣	٤٦	٧٢٩	ـ ٣,٧%	ـ ٢٦,١%	ـ ٥,١%
سجلات غير مصنفة	١	٠	١	١	-	١	٠,٠%	-	٠,٠%
المجمـــوع	٧،٦٦٨	٢،١١٤	٩،٧٨٢	٧،٧٢٦	٢،١١٧	٩،٨٤٣	ـ ٠,٨%	ـ ٠,١%	ـ ٠,٦%

جدول بالمؤسسات والشركات التجارية العاملة كما في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣
(جدول رقم ١٨)

القطاع الاقتصادي	عدد السجلات العاملة حتى ٢٠١٤/١٢/٣١			عدد السجلات العاملة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١			نسبة الزيادة أو الانخفاض في مجموع السجلات في نهاية عام ٢٠١٤ عن عام ٢٠١٣		
	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع
الزراعة والصيد والحراجة	٤٧٤	١٣١	٦٠٥	٣٥٠	١١٣	٤٦٣	%٣٥,٤	%١٥,٩	%٣٠,٧
صيد الأسماك	١٤	١٤	٢٨	١٢	١٥	٢٧	%١٦,٧	%٦,٧ -	%٣,٧
التعدين واستغلال المحاجر	١٢	٨٤	٩٦	١٢	٨٣	٩٥	%٠,٠	%١,٢	%١,١
الصناعات التحويلية	٧،٤٨٧	٢،٠٧٧	٩،٥٦٤	٧،٠٠٦	١،٩٨٩	٨،٩٩٥	%٦,٩	%٤,٤	%٦,٣
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	١١	٢٤	٣٥	٩	٢٥	٣٤	%٢٢,٢	%٤,٠ -	%٢,٩
الإنشاءات	٨،٠٩٤	٢،٣٥٢	١٠،٤٤٦	٧،٣٤٢	٢،٣٠١	٩،٦٤٣	%١٠,٢	%٢,٢	%٨,٣
تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	٢٨،٦٨٢	٨،٣٧٠	٣٧،٠٥٢	٢٥،٨٩٠	٧،٦٨٧	٣٣،٥٧٧	%١٠,٨	%٨,٩	%١٠,٣
الفنادق والمطاعم	٤،٣٠٧	١،٣٥٣	٥،٦٦٠	٣،٨٧٧	١،٢٤٥	٥،١٢٢	%١١,١	%٨,٧	%١٠,٥
النقل والتخزين والاتصالات	١،٢٩٨	٩٦٨	٢،٢٦٦	١،١٧٦	٩٤٢	٢،١١٨	%١٠,٤	%٢,٨	%٧,٠
الوساطة المالية	٩٧	٢،٣٠٩	٢،٤٠٦	٩٣	٢،٣٤٣	٢،٤٣٦	%٤,٣	%١,٥ -	%١,٢ -
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٥،٢٦٩	٥،٨٩١	١١،١٦٠	٤،٧٠٨	٥،٤٨٠	١٠،١٨٨	%١١,٩	%٧,٥	%٩,٥
التعليم	٤٤	٩٣	١٣٧	٤٣	٨٥	١٢٨	%٢,٣	%٩,٤	%٧,٠
الصحة والعمل الاجتماعي	٥٨	٨٣	١٤١	٣٧	٦٠	٩٧	%٥٦,٨	%٣٨,٣	%٤٥,٤
أنشطة الخدمات المجتمعية ، والاجتماعية والشخصية الأخرى	٤،٩٢٠	٥٠٥	٥،٤٢٥	٤،٤٠٦	٤٧٧	٤,٨٨٣	%١١,٧	%٥,٩	%١١,١
سجلات غير مصنفة	٤	٢	٦	٣	٢	٥	%٣٣,٣	%٠,٠	%٢٠,٠
المجمـــوع	٦٠،٧٧١	٢٤،٢٥٦	٨٥،٠٢٧	٥٤،٩٦٤	٢٢،٨٤٧	٧٧،٨١١	%١٠,٦	%٦,٢	%٩,٣

عدد الشركات العاملة ورؤوس أموالها في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ حسب أنواع الشركات والقطاعات الاقتصادية:-

الجدول التالي رقم (١٩) يوضح بأن عدد الشركات التجارية الرئيسية العاملة التراكمية لغاية عام ٢٠١٤ (دون الفروع) قد بلغت ١٦،٠١٦ شركة ، حيث زادت بعدد ٨٧١ شركة عما كانت عليه في عام ٢٠١٣ أي بزيادة بنسبة ٥،٨% عن عام ٢٠١٣، وهذه الزيادة تتمثل في تسجيل ١،٤٠٢ شركة جديدة تم تسجيلها خلال العام، واستبعاد ٥٣١ شركة لتحويل بعضها إلى مؤسسات فردية وتصفية وشطب البعض الآخر.

أما حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد زادت خلال عام ٢٠١٤ بمبلغ ٢٧١ مليون دينار تقريباً أي بزيادة بنسبة قدرها ١,٤% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وهذه الزيادة تمثل رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة خلال عام ٢٠١٤ وقدرها ١٢١ مليون دينار، وصافي الزيادات الإجمالية في رؤوس أموال الشركات القائمة، والتي بلغت ١٥٠ مليون دينار.

(جدول رقم ١٩)
جدول برؤوس أموال الشركات التجارية العاملة التراكمية مع بيان عددها في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣
(حسب الشكل القانوني للشركات)

نـــوع الشركـة	الشركات التجارية العاملة لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١		الشركات التجارية العاملة لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١		نسبة الزيادة / الانخفاض	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
مساهمة بحرينية عامة	٤٥	٤،٦٤٣،٦٢٦،٠٨٦	٤٤	٤،٣٦٦،٥٩٧،١٢٨	%٢,٣	%٦,٣
شركة ذات مسئولية محدودة	٩،٨١٣	١،٨٤٢،٢٠١،٨٩٧	٩،٠٧٠	١،٨٣٥،٣٩٩،٨٠٢	%٨,٢	%٠,٤
فرع لشركة أجنبية	١،١٠٦	-	١،١٠٤	-	%٠,٢	-
شركة مساهمة بحرينية مقفلة	٨٥٣	١٢،٤٥٨،٦٠٥،١١٤	٨٦١	١٢،٤٩٧،٨٥٨،٨٧٧	- %٠,٩	- %٠,٣
تضامن	٩٩٦	٤١،٤٠١،٥٨٠	٩٥٢	٤٠،٤١٩،٩٦٣	%٤,٦	%٢,٤
تضامن مهنية متخصصة	١٩	١،٩٣٧،٠٠٠	١٩	١،٩٣٧،٠٠٠	%٠,٠	%٠,٠
توصية بسيطة	٨٦	٦،٨٥٦،٤٨٩	٨٦	٦،٦٤٦،٩٣٩	%٠,٠	%٣,٢
شركة الشخص الواحد	٣،٠٩٨	٩٢٢،٦٤١،١١٩	٣،٠٠٩	٨٩٦،٩٩٠،٧١٤	%٣,٠	%٢,٩
المجموع	١٦،٠١٦	١٩،٩١٧،٢٦٩،٢٨٦	١٥،١٤٥	١٩،٦٤٥،٨٥٠،٤٢٤	%٥,٨	%١,٤

أما الجدول التالي رقم (٢٠) فيوضح حجم الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية، حيث يتضح أن نسبة الاستثمارات في قطاع الوساطة المالية يستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات في مملكة البحرين حيث يمثل ما نسبته ٦٣,٧% يليه قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية حيث يبلغ ما نسبته ١٠,١% ، ويأتي قطاع النقل والتخزين والاتصالات في المرتبة الثالثة حيث تبلغ نسبته ٧،٠% من حجم الاستثمار.
كشف بعدد وحجم رؤوس أموال الشركات التجارية التراكمية خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ (حسب القطاعات الاقتصادية)

(جدول رقم ٢٠)

اسم المجموعة	٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٣/١٢/٣١		نسبة الزيادة / الانخفاض		نسبة القطاع إلى إجمالي الاستثمار
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأ س المال	
الزراعة والصيد والحراجة	٩٠	١٧،٥٢٥،٠٠٠	٨١	١٦،٩٢٥،٠٠٠	%١١,١	%٣,٥	%٠,١
صيد الأسماك	٨	٢،٠٦٧،٣٥٠	٩	٢،٠٨٧,٣٥٠	- %١١,١	- %١,٠	%٠,٠
التعدين واستغلال المحاجر	٦٢	٣٦٩،٩٧٠،٨٤٦	٦٣	٣٧٠،٣٥٠،٨٤٦	- %١,٦	- %٠,١	%١,٩
الصناعات التحويلية	١،٠٥٧	١،٠١٣،٧٥٨،٧٤٦	١،٠٢٤	١،٠١٩،٨٠٣،٩٢٣	%٣,٢	- %٠,٦	%٥,١
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٢٢	٢٥،٦٢٨،٠٠٠	٢٣	٢٤،١٤٨،٠٠٠	- %٤,٣	%٦,١	%٠,١
الإنشاءات	١،٨٧٩	٣٦٧،٠٢١،٩٨٠	١،٨٤٨	٣٥٢،٧٤١،٦٧٢	%١,٧	%٤,٠	%١,٨
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية	٤،٣٧٤	٧٩١،٢٥٤،٠٠٧	٣،٩٦٦	٧٤٢،٢٢١،٧٠٢	%١٠,٣	%٦,٦	%٤,٠
الفنادق والمطاعم	٥٤١	١١٨،٦٨٦،٥٠٢	٤٩١	١١٤،٢١٩،٥٠٢	%١٠,٢	%٣,٩	%٠,٦
النقل والتخزين والاتصالات	٥٥٣	١،٣٨٩،٩٥٨،٢٥٧	٥٥٤	١،٣٧٩،٧٨٥،٢٥٧	- %٠,٢	%٠,٧	%٧,٠
الوساطة المالية	١،٨١٩	١٢،٦٩٦،٥٥٥،٧٨٦	١،٨٥٧	١٢،٥٦٦،١٩٦،٥٠٥	- %٢,٠	%١,٠	%٦٣,٧
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٥،١٤٤	٢،٠١٨،٨٦٣،٠٥٤	٤،٧٩٨	١،٩٥٠،٣٨٨،٨٨٥	%٧,٢	%٣,٥	%١٠,١
التعليم	٥٧	١١،٥٩٥،٧٤٦	٥٤	١١،٤٥٩،٣٧١	%٥,٦	%١,٢	%٠,١
الصحة والعمل الاجتماعي	٧٤	٢١،٧٩٣،٣٨٥	٥٥	٢٠،٤٢٩،٧٨٥	%٣٤,٥	%٦,٧	%٠,١
أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	١٩٨	٢٣،٦٥٧،١٣٧	١٨٥	٢٧،٤٠٩،١٣٧	%٧,٠	-%١٣,٧	%٠,١
سجلات غير مصنفة	١٣٨	١،٠٤٨،٩٣٣،٤٩٠	١٣٧	١،٠٤٧،٦٨٣،٤٩٠	%٠,٧	%٠,١	%٥,٣
المجموع	١٦،٠١٦	١٩،٩١٧،٢٦٩،٢٨٦	١٥،١٤٥	١٩،٦٤٥،٨٥٠،٤٢٤	%٥,٨	%١,٤	%١٠٠,٠

<u>عدد وحجم رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة خلال عام ٢٠١٤ مصنفة حسب أنواعها القانونية مقارنة بعام ٢٠١٣</u>

تم خلال عام ٢٠١٤ تسجيل ١،٤٠٢ شركة متنوعة وقد بلغ مجموع رأسمالها ١٢١،٤٥٨،٨٥٠ دينار منها ٧٩ مليون دينار استثمارات بحرينية جديدة، و ١٠ مليون دينار استثمارات خليجية، أما الاستثمارات الأجنبية الجديدة فقد بلغت ٣٢ مليون ديناراً، والجدول رقم (٢١) التالي يوضح حجم الاستثمارات الجديدة حسب الشكل القانوني للشركات ونوعية الاستثمارات سواءً كان بحرينياً أو خليجياً أو أجنبياً، لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.

كشف بعدد وحجم رؤوس أموال الشركات التجارية <u>الجديدة</u> المسجلة بعام ٢٠١٤ ومصنفة حسب أنواعها القانونية مقارنة بعام ٢٠١٣
(جدول رقم ٢١)

نوع الشركة	عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام ٢٠١٤					عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام ٢٠١٣				
	مجموع الشركات الجديدة		استثمارات بحريني	استثمارات خليجية	استثمارات أجنبية	مجموع الشركات الجديدة		استثمارات بحريني	استثمارات خليجية	استثمارات أجنبية
	العدد	رأس المال	دينار	دينار	دينار	العدد	رأس المال	دينار	دينار	دينار
شركة ذات مسئولية محدودة	٩٨٤	٦٢،٤٠٠،٦٤٠	٣٦،٣٢٧،٧٥٥	٥،١٣٢،١٠٠	٢٠،٩٤٠،٧٨٥	٩٦٨	٥٤،٣٨٧،٧٠٠	٣١،٨٧٤،٧٥٠	٢،٦١٩،٦٠٠	١٩،٨٩٣،٣٥٠
فروع الشركات الاجنبية	٧٦	-	-	-	-	٧٥	-	-	-	-
المساهمة المقفلة	٢٩	٢٦،٦٨٦،٤١٠	٢٤،٧٨٩،٤٠٥	١،٢١٨،٥٠٠	٦٧٨،٥٠٥	٢١	١١،٦٣٧،٥٠٠	٤،٢٥٥،٨٤٩	٥،٥٧٣،٤٤٠	١،٨٠٨،٢١١
تضامن	٤٨	١،٠١٥،٠٠٠	٩٣٨،٨٠٠	٦١،٥٠٠	١٤،٧٠٠	٥٧	١،٢٩٥،٥٠٠	١،٢٢٥،٦٠٠	٦٥،٠٠٠	٤،٩٠٠
توصية بسيطة	١	١٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠			-	-	-	-	-
الشخص الواحد	٢٦٤	٣١،٣٤٦،٨٠٠	١٦،٨٧١،٤٥٠	٤،٠٨٥،٥٠٠	١٠،٣٨٩،٨٥٠	٢٩٢	٣١،٠٠٣،٠٦٩	١٩،١٠٣،٠٦٩	٣،٢٥٠،٠٠٠	٨،٦٥٠،٠٠٠
المجموع	١،٤٠٢	١٢١،٤٥٨،٨٥٠	٧٨،٩٣٧،٤١٠	١٠،٤٩٧،٦٠٠	٣٢،٠٢٣،٨٤٠	١،٤١٣	٩٨،٣٢٣،٧٦٩	٥٦،٤٥٩،٢٦٨	١١،٥٠٨،٠٤٠	٣٠،٣٥٦،٤٦١

عدد وحجم رؤوس أموال الشركات التراكمية بنهاية عام ٢٠١٤ مصنفة حسب أنواعها القانونية مقارنة بعام ٢٠١٣

خلال عام ٢٠١٤ بلغ عدد الشركات العاملة المدرجة بقاعدة بيانات السجل التجاري ١٦،٠١٦ شركة متنوعة مجموع رأسمالها ١٩,٩ مليار دينار منها ١١,٩ مليار دينار استثمارات بحرينية، و ٥,٧ مليار دينار استثمارات خليجية، أما الاستثمارات الأجنبية فقد بلغت ٢,٧ مليار ديناراً، والجدول رقم (٢١) التالي يوضح حجم الاستثمارات الجديدة حسب الشكل القانوني للشركات ونوعية الاستثمارات سواءً كان بحرينياً أو خليجياً أو أجنبياً لعام ٢٠١٤.

كشف بعدد وحجم رؤوس أموال الشركات التجارية التراكمية بعام ٢٠١٤ ومصنفة حسب أنواعها القانونية
(جدول رقم ٢١)

نوع الشركة	عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام ٢٠١٤				
	مجموع الشركات الجديدة		استثمارات بحرينية	استثمارات خليجية	استثمارت أجنبية
	العدد	رأس المال	دينار	دينار	دينار
مساهمة بحرينية عامة	٤٥	٤،٦٤٣،٦٢٦،٠٨٦	٣،٣٠٨،٥٠٤،٦٤٢	٧٢٦،٨٦٦،٧٤٥	٦٠٨،٢٥٤،٦٩٩
شركة ذات مسئولية محدودة	٩،٨١٣	١،٨٤٢،٢٠١،٨٩٧	١،١٤٤،٦٤١،٥٧٢	٣٠٢،٨٣١،٨١٠	٣٩٤،٧٢٨،٥١٥
فرع لشركة أجنبية	١،١٠٦	-	-	-	-
شركة مساهمة بحرينية مقفلة	٨٥٣	١٢،٤٥٨،٦٠٥،١١٤	٦،٧٧٧،١٣٩،٣٧٠	٤،١٠٩،٨٩٠،٨٦٨	١،٥٧١،٥٧٤،٨٧٥
تضامن	٩٩٦	٤١،٤٠١،٥٨٠	٣٦،٢٧٢،٣٦٠	٥٧٤،٢٧٥	٤،٥٥٤،٩٤٥
تضامن مهنية متخصصة	١٩	١،٩٣٧،٠٠٠	١،٦٠٥،٩٦٠	١٥،٠٠٠	٣١٦،٠٤٠
توصية بسيطة	٨٦	٦،٨٥٦،٤٨٩	٣،٩٦٦،٧١١	٧٥٥،٠٣٧	٢،١٣٤،٧٤٢
شركة الشخص الواحد	٣،٠٩٨	٩٢٢،٦٤١،١١٩	٦٠٩،٢٠٨،٥٦٨	١٨٦،٨٨٠،١١٤	١٢٦،٥٥٢،٤٣٧
المجموع	١٦،٠١٦	١٩،٩١٧،٢٦٩،٢٨٦	١١،٨٨١،٣٣٩،١٨٣	٥،٣٢٧،٨١٣،٨٤٩	٢،٧٠٨،١١٦،٢٥٤

تصنيف الشركات التجارية المسجلة في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣:

تم تصنيف الشركات التجارية المسجلة بقاعدة بيانات السجل التجاري في نهاية عام ٢٠١٤ على (٤) أربع فئات على أساس رأس المال المستثمر – والمخصص لتصنيف الشركات والمؤسسات بالقطاع الصناعي استناداً للقرار رقم (١١٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم استخدام التعريف الوارد بالقرار المذكور وسحبه على جميع القطاعات وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بالتصنيف المناسب للقطاعات الأخرى. والجدول رقم (٢٢) يوضح تصنيف الشركات التجارية بعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، وقد انخفضت فئة الشركات المتناهية الصغر بنسبة ٦,٤% ، بينما زادت الفئتين الصغيرة

والمتوسطة بنسبة ١٩,٣% و ٤,٧% على التوالي، وقد استقر عدد الشركات الكبيرة على ما هو عليه في عام ٢٠١٣. وتمثل الشركات الكبيرة نسبة ٩٢,٦% من عدد الشركات في حين أن رأسمالها يمثل ٩١,٧% من حجم رؤوس أموال الشركات التجارية العاملة بمملكة البحرين :-

(جدول رقم ٢٢)

جدول بتصنيف الشركات التجارية كما هي في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

الفئة	تصنيف الشركات كما هي في عام ٢٠١٤				تصنيف الشركات كما هي في عام ٢٠١٣				نسبة الزيادة أو الإنخفاض بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٣	
	العدد	رأس المال	نسبة عدد الشركات بالفئة لمجموع الشركات	نسبة رؤوس أموال الشركات بالفئة لمجموع الشركات	العدد	رأس المال	نسبة عدد الشركات بالفئة لمجموع الشركات	نسبة رؤوس أموال الشركات بالفئة لمجموع الشركات	عدد	رأس المال
الشركات الكبيرة (أكثر من ٣ مليون دينار)	٤١٩	١٨،٢٦٦،٣١٦،٧٦٦	%٢,٦	%٩١,٧	٤١٩	١٨،٠٨٧،٧٨٦،٩١٥	%٢,٨	%٩٢,١	%٠,٠	%١,٠
الشركات المتوسطة (من ٥٠٠،٠٠١ دينار إلى ٣ مليون دينار)	٥٦٠	٧٢٧،٦٨٨،٩٥٤	%٣,٥	%٣,٧	٥٣٥	٦٩٦،٩٦٥،١٠٧	%٣,٥	%٣,٥	%٤,٧	%٤,٤
الشركات الصغيرة من ٢٠،٠٠١ دينار إلى ٥٠٠،٠٠٠ دينار)	٧،٨٠٤	٧٩١،١٦٤،٧٨٨	%٤٨,٧	%٤,٠	٦،٥٣٩	٧٤٠،٧٤٩،٢٩٣	%٤٣,٢	%٣,٨	%١٩,٣	%٦،٨
الشركات متناهية الصغر (لغاية ٢٠،٠٠٠ دينار)	٦،١٢٧	١٣٢،٠٩٨،٧٧٨	%٣٨,٣	%٠,٧	٦،٥٤٨	١٢٠،٣٤٩،١٠٩	%٤٣,٢	%٠,٦	-%٦,٤	%٩,٨
فروع الشركات الأجنبية	١،١٠٦	-	%٦,٩	-	١،١٠٤	-	%٧,٣	-	%٠,٢	-
المجموع	١٦،٠١٦	١٩،٩١٧،٢٦٩،٢٨٦	%١٠٠	%١٠٠	١٥،١٤٥	١٩،٦٤٥،٨٥٠،٤٢٤	%١٠٠	%١٠٠	%٥,٨	%١,٤

كشف برؤوس أموال الشركات الجديدة والمضافة المستثمرة خلال السنوات من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٤
(جدول رقم ٢٣)

السنة	رؤوس الأموال للشركات الجديدة	زيادة أو تخفيض في رؤوس أموال الشركات القائمة ورؤوس أموال المؤسسات الفردية المتحولة إلى شركات	مجموع رؤوس الأموال الموظفة خلال العام
عام ٢٠٠٦	١،٩٧٦،٥٢١،٧٧٤	١،٢٠٣،٦٨٣،٣٥٩	٣،١٨٠،٢٠٥،١٣٣
عام ٢٠٠٧	١،٨٦٦،٢١٩،٦٥٣	٩٦٧،٩٤١،٢٣٣	٢،٨٣٤،١٦٠،٨٨٦
عام ٢٠٠٨	١،٢٢٠،٩٤٠،٨٥٨	١،٥٥٩،٤٢٩،٣٥٢	٢،٧٨٠،٣٧٠،٢١٠
عام ٢٠٠٩	٩٦٩،٩٥٠،٢٤٦	٧٩٠،٣٠٧،٢٥٥	١،٧٦٠،٢٥٧،٥٠١
عام ٢٠١٠	٢١٩،٧٢٩،٦٢٤	١،٥٤٨،٩١١،٦٦٨	١،٧٦٨،٦٤١،٢٩٢
عام ٢٠١١	١١٣،٤٥٥،٦٧٦	٢٩،٢٢٦،٢٤١-	٨٤،٢٢٩،٤٣٥
عام ٢٠١٢	١١٤،٦٣٩،٤٤٢	٢٣٠،٤١٠،١٢٩	٣٤٥،٠٤٩،٥٧١
عام ٢٠١٣	٩٨،٣٢٣،٧٦٩	١٤١،٩٦٠،٢٦٩	٢٤٠،٢٨٤،٠٣٨
عام ٢٠١٤	١٢١،٤٥٨،٨٥٠	١٤٩،٩٦٠،٠١٢	٢٧١،٤١٨،٨٦٢

رسم بياني برؤوس أموال الشركات الموظفة والجديدة خلال السنوات من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٤

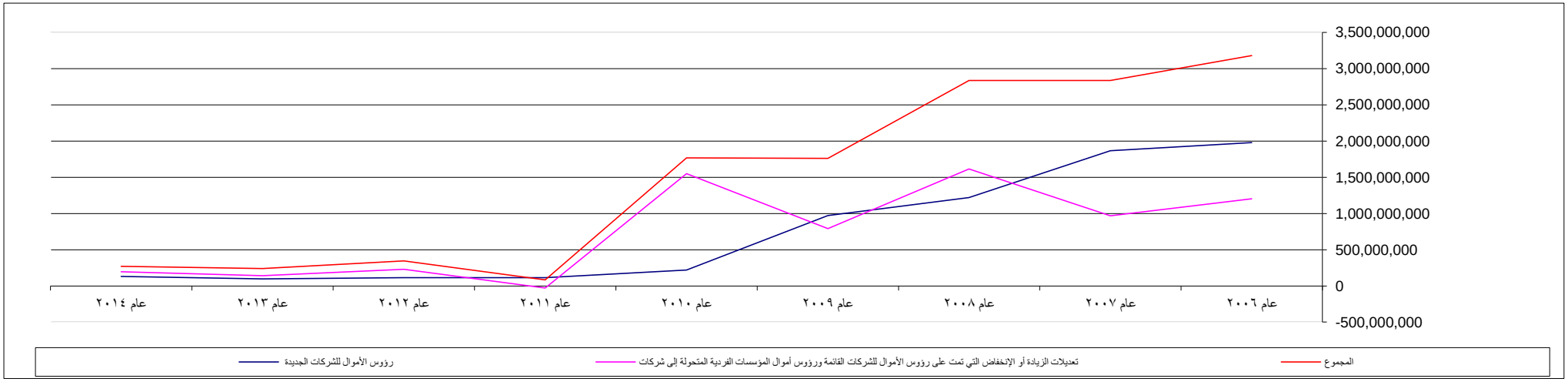

كشف بعدد السجلات (المؤسسات الفردية) العائدة للرجال والنساء حسب القطاعات الاقتصادية
(جدول رقم ٢٤)

القطاع الاقتصادي	عدد سجلات الرجال	عدد سجلات النساء	المجموع	نسبة ملكية الرجال بالقطاع	نسبة ملكية النساء بالقطاع	نسبة ملكية الرجال بالقطاع لإجمالي سجلات الرجال	نسبة ملكية النساء بالقطاع لإجمالي سجلات النساء
الزراعة والصيد والحراجة	٢٩٣	١٨١	٤٧٤	%٦١,٨	%٣٨,٢	%٠,٨	%٠,٧
صيد الأسماك	١٣	١	١٤	%٩٢,٩	%٧,١	%٠,٠	%٠,٠
التعدين واستغلال المحاجر	١٢		١٢	%١٠٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
الصناعات التحويلية	٤،٣١١	٣،١٧٦	٧،٤٨٧	%٥٧,٦	%٤٢,٤	%١٢,١	%١٢,٦
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	٨	٣	١١	%٧٢,٧	%٢٧,٣	%٠,٠	%٠,٠
الإنشاءات	٥،٥١٨	٢،٥٧٦	٨،٠٩٤	%٦٨,٢	%٣١,٨	%١٥,٥	%١٠,٢
تجارة الجملة والتجزئة ،إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	١٦،٤٥٩	١٢،٢٢٣	٢٨،٦٨٢	%٥٧,٤	%٤٢,٦	%٤٦,٢	%٤٨,٥
الفنادق والمطاعم	٢،٢٤٩	٢،٠٥٨	٤،٣٠٧	%٥٢,٢	%٤٧,٨	%٦,٣	%٨,٢
النقل والتخزين والإتصالات	٩٣٣	٣٦٥	١،٢٩٨	%٧١,٩	%٢٨,١	%٢,٦	%١,٤
الوساطة المالية	٦٤	٣٣	٩٧	%٦٦,٠	%٣٤,٠	%٠,٢	%٠,١
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٣،٧٠٣	١،٥٦٦	٥،٢٦٩	%٧٠,٣	%٢٩,٧	%١٠,٤	%٦,٢
التعليم	٢٩	١٥	٤٤	%٦٥,٩	%٣٤,١	%٠,١	%٠,١
الصحة والعمل الإجتماعي	٣٦	٢٢	٥٨	%٦٢,١	%٣٧,٩	%٠,١	%٠,١
انشطة الخدمات المجتمعية ، والإجتماعية والشخصية الأخرى	١،٩٦٢	٢،٩٥٨	٤،٩٢٠	%٣٩,٩	%٦٠,١	%٥,٥	%١١,٧
سجلات غير مصنفة	٢	٢	٤	%٥٠,٠	%٥٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
المجموع	٣٥،٥٩٢	٢٥،١٧٩	٦٠،٧٧١	%٥٨,٦	%٤١,٤	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠

كشف بالسجلات التجارية الصادرة خلال السنوات من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٤
(جدول رقم ٢٥)

العام	المؤسسات الفردية	الشركات	المجموع
عام ٢٠٠٣	٤،٠٠٣	٥٩٤	٤،٥٩٧
عام ٢٠٠٤	٤،٣١٩	٧٩٣	٥،١١٢
عام ٢٠٠٥	٥،٥٥٩	١،٢٢٣	٦،٧٨٢
عام ٢٠٠٦	٦،٥٢٦	١،٦٥٥	٨،١٨١
عام ٢٠٠٧	٥،٢١٦	٢،٢٠٥	٧،٤٢١
عام ٢٠٠٨	٤،١٥١	٢،٥٧٩	٦،٧٣٠
عام ٢٠٠٩	٤،٢٧٨	١،٩٩٧	٦،٢٧٥
عام ٢٠١٠	٥،٠٠٨	٢،٥١١	٧،٥١٩
عام ٢٠١١	٤،٥٤١	٢،٠١٥	٦،٥٥٦
عام ٢٠١٢	٦،٦٧٢	٢،٠١٧	٨،٦٨٩
عام ٢٠١٣	٧،٧٢٦	٢،١١٧	٩،٨٤٣
عام ٢٠١٤	٧،٦٦٨	٢،١١٤	٩،٧٨٢

رسم بياني يلاحظ من خلاله نمو عدد المؤسسات الفردية والشركات التجارية المسجلة سنوياً خلال السنوات من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٤

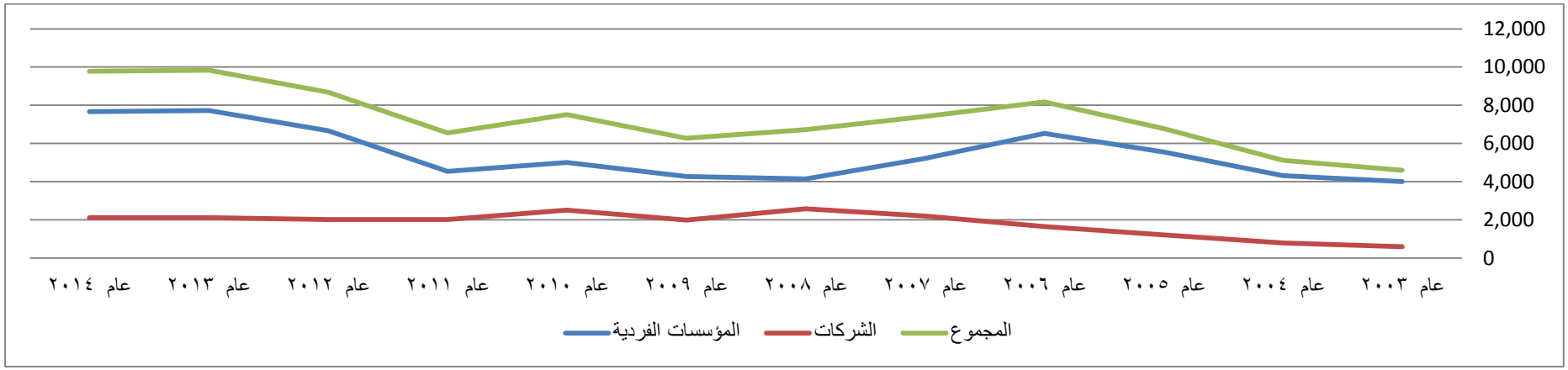

كشف بنشاط الوكالات التجارية خلال السنوات من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٤
(جدول رقم ٢٦)

البيـــــان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مجموع الوكالات التجارية الجديدة	٦٣	٦٦	٥٢	٣٢	٢٨	٣٨	٤٠	٥٣	٣٠	٣١
الوكالات التجارية المجددة خلال العام	١،٢٥٣	١،٠٥٣	٨٤٠	٧٧٠	٨٨٨	٧٣٨	٧٦٢	٦٧٤	٥١٠	٦٩٩

والرسم البياني التالي يوضح عدد الوكالات التجارية الجديدة والمجددة خلال السنوات من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٤ ويلاحظ من خلاله تدني واستقرار نسبي في تسجيل الوكالات التجارية الجديدة وانخفاض في عدد الوكالات المجددة وذلك بسبب رفع الحماية عن أصحاب الوكالات التجارية بموجب المرسوم بقانون رقم "٨" لسنة ١٩٩٨.

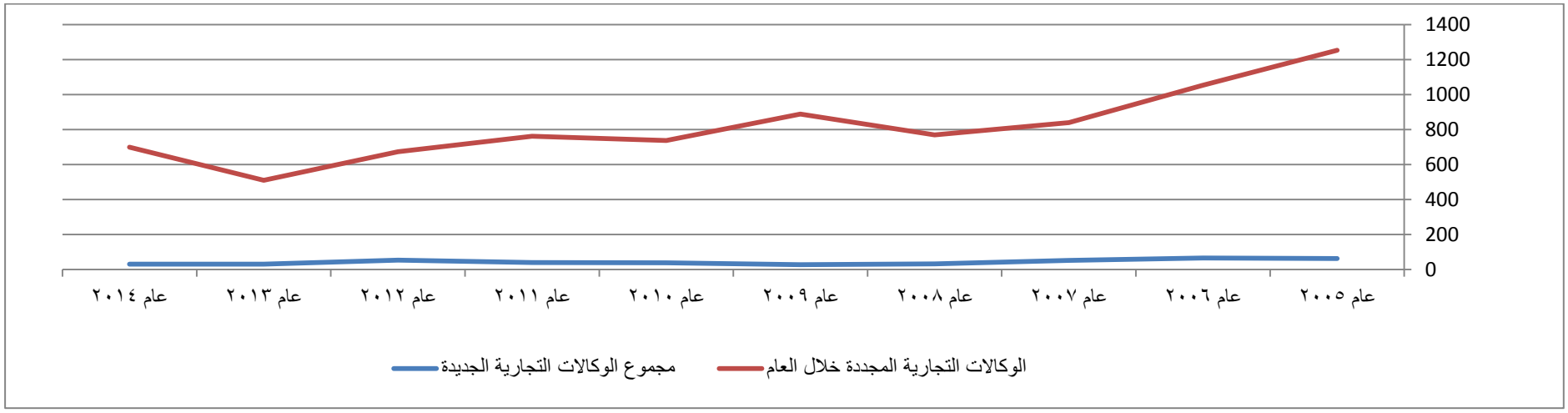

الخلاصة:

يعتبر هذا الانجاز الذي قامت به وزارة الصناعة والتجارة متمثلة بقطاع التجارة المحلية بالايجابي ويُقيم بالجيد حسب تقييمنا للوضع الاقتصادي التي تمر به مملكة البحرين والمنطقة والعالم أجمع، وان وزارة الصناعة والتجارة تعمل جاهدةً لتوفير الخدمات والتسهيلات لاستقامة عمليات التسجيل والتجديد والمراقبة على القطاع الصناعي والتجاري بمملكة البحرين، وعليه نعرض الانجازات بشكل مختصر على النحو الآتي:

١. تم في ١٨ ديسمبر ٢٠١٤ تدشين المرحلة الأولى من مشروع تطوير النظام الآلي لإصدار التراخيص التجارية والذي تشترك فيه وزارة الصناعة والتجارة مع جميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتراخيص التجارية والصناعية وبإشراف من مجلس التنمية الاقتصادية ودعم من هيئة الحكومة الإلكترونية.
٢. بلغ مجموع عدد السجلات التجارية التراكمية العاملة ٨٥،٠٢٧ سجلاً تجارياً نشطاً للعام ٢٠١٤ بزيادة بنسبة ٩,٣% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وهذا يدل على نمو النشاط الاقتصادي تدريجياً بمملكة البحرين.
٣. تم شطب عدد ٢،٣٠٧ سجلاً تجارياً للمؤسسات الفردية والشركات التجارية في عام ٢٠١٤ بانخفاض بنسبة قدرها ٤٥,٥% عن عام ٢٠١٣، حيث تم خلال هذا العام شطب ٤١٣ سجل تجاري فقط لمؤسسات فردية أو شركات تجارية شطباً إدارياً وذلك لعدم تجديد سجلاتها منذ عام ٢٠١٠، وقد بلغ مجموع عدد السجلات الملغية التراكمية ٧٤١٤٦ سجلاً تجارياً بزيادة بنسبة ٣,٦% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣ ، وتعتبر هذه النسبة في نطاق المعدل الطبيعي للإلغاءات السنوية.
٤. بلغ حجم رؤوس الأموال التراكمية المستثمرة في الشركات العاملة ١٩,٩ مليار دينار لعام ٢٠١٤ بزيادة بنسبة قدرها ١,٤% عما كانت عليه في عام ٢٠١٣ للشركات العاملة فقط.
٥. تم خلال عام ٢٠١٤ تسجيل ٢،١١٤ شركةً بأنواعها وأشكالها القانونية ، كما تم تسجيل ٧،٦٦٨ مؤسسةً فردية، وبالتالي فان العدد يعتبر مؤشراً جيداً لنمو وتحسن النشاط الإقتصادي بمملكة البحرين رغم الظروف الاقتصادية العالمية.
٦. تم خلال عام ٢٠١٤ استلام ٩٠،٩٣٦ معاملة تسجيل أو تأشير في السجل التجاري، بمعدل ٣٠٥ معاملة يومياً أي بزيادة بنسبة ٦,٣% عن عام ٢٠١٣، حيث يتضح بأن عمليات التسجيل التجاري وحركة التأشير عليها مستمرة بشكل ايجابي.
٧. قامت إدارة السجل التجاري بإنجاز ١٤٩،٧٣٢ معاملة تفتيش الكترونية وإدارية بزيادة قدرها ٤,٧% عن عام ٢٠١٣ بسبب تكثيف الحملات التفتيشية والمتابعة المستمرة بعد تطوير نظام التفتيش الالكتروني وتحسن الإمكانيات الإدارية.
٨. قامت إدارة شئون الشركات خلال عام ٢٠١٤ باتخاذ ٤٦،٧٥٦ إجراءً إدارياً على الشركات المخالفة مقارنة بـ ٦٢،٥٢٨ بعام ٢٠١٣ أي بانخفاض بنسبة قدرها ٢٦,٤% عن عام ٢٠١٣ وهو مؤشر جيد يعكس جهد الإدارة في تكثيف عملية التفتيش والمراقبة المستمرة.
٩. خلال عام ٢٠١٤ حضر ممثلو إدارة شئون الشركات عدد ٥٧٥ اجتماعاً للجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة والمقفلة.
١٠. تم خلال عام ٢٠١٤ تسجيل ٣١ وكالة تجارية جديدة، كما تم تجديد قيد ٦٩٩ وكالة تجارية.

والجدول الآتي عبارة عن ملخص تنفيذي للإحصائيات المذكورة بالتقرير أعلاه:

(جدول رقم ٢٧)

جدول مقارنة بالإنجازات المشار إليها بالملخص التنفيذي للسنوات من ٢٠٠٩ ـ٢٠١٤

البيان	عام ٢٠٠٩	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٢	عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤
عدد السجلات النشطة والعاملة التراكمية	٦٤،٢٦٤	٦٨،١٤٣	٦٥،٨٥٧	٧٢،٤٢٤	٧٧،٨١١	٨٥،٠٢٧
عدد السجلات الملغية التراكمية	٥٢،٤٩٠	٥٦،١٥٠	٦٤،٩٩٥	٦٧،١٢٤	٧١،٥٧٩	٧٤،١٤٦
رؤوس الأموال المستثمرة التراكمية (بمليارات الدنانير)	١٧,٠	١٩,٠	١٩,١	١٩,٤	١٩,٦	١٩,٩
التراخيص التجارية الجديدة (شركات)	١،٩٩٧	٢،٥١١	٢،٠١٥	٢،٠١٧	٢،١١٧	٢،١١٤
التراخيص التجارية الجديدة (المؤسسات الفردية)	٤،٢٧٨	٥،٠٠٨	٤،٥٤١	٦،٦٧٢	٧،٧٢٦	٧،٦٦٨
السجلات الملغية خلال العام	٤،١٧٥	٣،١٦٦	٨،٩٦٦	٢،١٩٨	٤،٢٣٤	٢،٣٠٧
نسبة ملكية المرأة في المؤسسات الفردية	% ٣٨,٩	% ٣٩,٠	%٣٨,٥	%٣٩,٥	%٤٠,٥	%٤١,٤
معاملات التسجيل و التأشير بالسجل التجاري	٦٧،٠٩٣	٧٢،٥٥٨	٧٤،٦٤٧	٧٧،٧٣٠	٨٥،٥٢١	٩٠،٩٣٦
المعاملات الإلكترونية والإدارية لقسم التفتيش التجاري	٤١،٠٩٠	٨٧،٩٦٩	٩٨،٧٢٥	١٢٢،٥١٣	١٤٣،٠٧١	١٤٨،٧٣٢
تسجيل الوكالات التجارية الجديدة	٢٨	٣٨	٤٠	٥٣	٣٠	٣١
تجديد الوكالات التجارية	٨٨٨	٧٣٨	٧٦٢	٦٧٤	٥١٠	٦٩٩
الإجراءات الرقابية الإدارية للشركات التجارية بقسم التحليل و الرقابة المالية	٢٥،٩٤٧	٢٦،٣٦٣	٣٣،٧٩٦	٤٧،٨٢٤	٦٢،٥٢٨	٤٦،٧٥٦
إجراء التحليلات على التقارير المالية المستلمة من الشركات التجارية	٣،٢٢١	٣،٥٥٩	٤،٧١٤	٤،١١٢	٤،٣٣٠	٧،٩١٠
حضور اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات التجارية	٣٨٤	٣٧٢	٢٩٩	٢٠٤	٢٠٥	٥٧٥

إدارة الملكية الصناعية

شهدت مملكة البحرين تطورا ملحوظا في قوانين واتفاقيات ومعاهدات الملكية الفكرية بجميع فروعها بحيث تتواكب والتطورات الكبيرة في المجتمع الدولي والعلاقات التجارية الخارجية، حيث دأبت إدارة الملكية الصناعية جاهدة في تسخير كافة جهودها في سبيل إنجاز الأعمال المناطه بها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية والقادمة.

ويقدم هذا التقرير نموذجا تحليليا حول العمل المنجز خلال هذه السنة، إلى جانب إحصائية مفصلة بالأرقام والرسم البياني لحجم المعاملات في فروع الملكية الصناعية ومقارنة لإيرادات ٢٠١٤ مع إيرادات السنة السابقة مع طرح الصعوبات والاقتراحات.

الباب الأول: إنجازات إدارة الملكية الصناعية

أولاً: مشروع البرنامج الآلي الجديد لإدارة الملكية الصناعية

وقعت إدارة الملكية والصناعية اتفاقية تعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام ٢٠١٣ وذلك لتقديم خدمات فعالة ومجدية في مجال تسجيل حقوق الملكية الفكرية والخدمات المتصلة بذلك بغية دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين، وقد استضافت إدارة الملكية الصناعية خبير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في مجال تقنية المعلومات السيد/ هشام فايد خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ أكتوبر من العام الحالي ٢٠١٤، وذلك للمرة الثالثة منذ توقيع الاتفاقية حيث قام بما يلي:

- تثبيت نسخة الإصدار الجديد (٣،١) من نظام (IPAS)، حيث اشتملت النسخة الجديدة على خاصية التعريب لجميع الحقول والتي لم تكن موجودة في الإصدارات السابقة من النظام، إلى جانب خاصية النشر الالكتروني وتعتبر مملكة البحرين من أوائل الدول العربية في استخدام هذه النسخة الجديدة المعربة.
- ربط قاعدة البيانات الخاصة بالعلامات التجارية وتوصيلها بنظام (IPAS) ليقوم المستخدمين للنظام باختبار هذه البيانات ومقارنتها بالنظام الحالي المستخدم.
- تحميل خطوات سير العمل لبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية في نظام (IPAS) باستخدام برنامج (IPAS Design) مع شرح مبسط للخطوات ليتم التحديث عليها مستقبلاً من قبل إدارة الملكية الصناعية.
- تدريب موظفي قسم تقنية المعلومات من الناحية التقنية على كيفية تطويع نظام (IPAS) بنسخته الجديدة.
- شرح مبسط للموظفين من قسم تقنية المعلومات وكذلك من إدارة الملكية الصناعية على الإصدار الجديد من نظام (IPAS) وكيفية التعامل مع التحديثات الجديدة في النظام المذكور.
- شرح مبسط عن (E-Filling) وكيفية الربط مع نظام (IPAS).
- شرح مبسط لموظفي إدارة الملكية الصناعية والموارد البشرية والمالية وكذلك قسم تقنية المعلومات لخيارات الدفع وامكانيات نظام (IPAS) في التحليل المبسط للرسوم.

- وضع خطة عمل لتجربة النظام بعد التحديث الجديد وعمل التعديلات اللازمة في فترة زمنية محددة.

ثانياً: إصدار ملاحق بالجريدة الرسمية لنشر مواد الملكية الصناعية

قامت إدارة الملكية الصناعية بالتعاون مع إدارة الجريدة الرسمية بطبع عدد من الملاحق الخاصة بمعدل مائة صفحة عن كل ملحق وذلك لنشر طلبات العلامات التجارية الوطنية، وقد بلغ عدد الملاحق التي تم طبعها نحو ٨ ملاحق لعام ٢٠١٤، وقد أدى ذلك إلى نشر عدد كبير من الطلبات المتراكمة في مكتب العلامات التجارية، حيث بلغ عدد الطلبات الوطنية والدولية التي نشرت في الجريدة الرسمية نحو ٤٥٧١ علامة.

ثالثاً: تنظيم تدريب محلي لموظفي إدارة الملكية الصناعية

نظمت إدارة الملكية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع شركة لويس فيتون وشركة نايكي دورة تدريبية حول "التعدي على العلامات التجارية والبضائع المقلدة" وهي موجهه لموظفي إدارة الملكية الصناعية، وذلك في ٣ يوليه ٢٠١٤ بمقر وزارة الصناعة والتجارة مبنى شئون التجارة.

رابعاً: المشاركة في ورش عمل حول الملكية الفكرية

قامت إدارة الملكية الصناعية بابتعاث عدد من الموظفين من الإدارة لزيارة جامعة العلوم التطبيقية وذلك لعمل ورشة عمل حول "العلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية وشكاوى التقليد" وذلك من منطلق حرص الجامعة على الاهتمام بجوانب حقوق الملكية الفكرية وتقديم كل الدعم المطلوب للطلبة المبدعين ومساعدتهم في الوصول لأهدافهم وذلك بمقر جامعة العلوم التطبيقية والتي تم عقدها في اليوم العالمي للملكية الفكرية بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٤. كما وقد شارك عدد من الموظفين من الإدارة لزيارة جمعية برينز للمخترعين البحرينيين وذلك لعمل ورشة عمل حول "كيفية إيداع طلبات براءات الاختراع لدى المكتب الوطني لبراءات الاختراع" وذلك بمقر الجمعيات الأهلية بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٤.

وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره فقد شارك عدد اثنين من الموظفين من إدارة الملكية الصناعية بتقديم محاضرة حول مفاهيم الملكية الفكرية لطلبة جامعة البحرين وذلك بناءً على الدعوة التي تلقتها الإدارة من مدير مركز حاضنة الأعمال وذلك بجامعة البحرين وذلك بالتعاون مع بنك البحرين للتنمية ومركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٤ ، وذلك سعياً منها للاستفادة من الافكار التجارية لدى طلبة الجامعة.

خامساً: مشاركة إدارة الملكية الصناعية في معرض الجواهر العربية لعام٢٠١٤

شاركت إدارة الملكية الصناعية في معرض الجواهر العربية من خلال تواجد مفتشي إدارة الملكية الصناعية في المعرض المذكور، وذلك لضبط أي مخالفة تعدي على حقوق العلامات التجارية أو التصاميم الصناعية أو براءات الاختراع، المسجلة في مملكة البحرين أو ذات الشهرة العالمية.

صورة تبين التصميم لمنصة العرض الخاصة بإدارة الملكية الصناعية في معرض الجواهر العربية

سادساً: التحاق أحد موظفي إدارة الملكية الصناعية ببرنامج المنظمة العالمية للملكية الفكرية للدراسة عن بعد

التحق أحد موظفي إدارة الملكية الصناعية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية للدراسة عن بعد في مقررين من مقررات الملكية الفكرية التي توفرها الويبو (DL202- التجارة الالكترونية والملكية الفكرية باللغة الانجليزية) و (DL317 – اجراءات التحكيم والوساطة تحت قوانين منظمة العالمية للملكية الفكرية باللغة الإنجليزية).

سابعاً: حضور موظفي إدارة الملكية الصناعية لعدد من الدورات، الندوات والاجتماعات المتخصصة

حرصت إدارة الملكية الصناعية على توفير التدريب اللازم لموظفيها عن طريق حضور بعض الدورات والندوات المتخصصة في مختلف مجالات الملكية الصناعية سواء داخل مملكة البحرين أو خارجها، بالإضافة إلى الدورات التدريبية المتعلقة بالإدارة وسير العمل، وذلك على النحو التالي:

١. دورة تدريبية حول "الحقوق الدستورية للمرأة البحرينية" في مملكة البحرين في ٣٠ يناير ٢٠١٤.
٢. دورة تدريبية حول "فنون التكيف مع ضغوط العمل" في مملكة البحرين خلال الفترة من ١١ – ١٣ يناير ٢٠١٤.

٣. ورشة عمل حول "برنامج عمل الحكومة" في مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٢ – ٢٣ يناير ٢٠١٤.
٤. ورشة تعريفية حول "التوثيق عن طريق اتفاقية ابوستيل" وذلك بوزارة الخارجية في مملكة البحرين في ٢٦ فبراير ٢٠١٤.
٥. ورشة عمل حول "صياغة وتقديم الإخطارات" بمملكة البحرين بتاريخ خلال الفترة من ٢٤ - ٢٥ فبراير ٢٠١٤.
٦. دورة تدريبية حول "الضبطية القضائية" بمملكة البحرين في ٨ مارس ٢٠١٤.
٧. ورشة تدريبية حول "مكافحة القرصنة ومحاربة ظاهرة البضائع المقلدة" بمملكة البحرين بتاريخ ١٠ يوليه ٢٠١٤.
٨. ورشة تدريبية حول "قرصنة المحتوى الالكتروني والطرق والاساليب" بمملكة البحرين بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٤.
٩. الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس إدارة مكتب براءات الاختراع بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض خلال الفترة من ٢٢-٢٣ يناير ٢٠١٤.
١٠. ورشة عمل حول "تقنية المعلومات لمكاتب الملكية الفكرية" بمملكة المغرب خلال الفترة من ١٠-١٣ مارس ٢٠١٤.
١١. اجتماع اللجنة القانونية الفنية المعنية بالتوصية بإقرار مسودة قانون براءات الاختراع بالرياض الخاص خلال الفترة من ٣- ٦ فبراير ٢٠١٤.
١٢. اجتماع لجنة القوانين (الأنظمة) التجارية (الثالث) الخاص بمناقشة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) العلامات التجارية وذلك خلال الفترة من ٢٥-٢٦ أغسطس ٢٠١٤.
١٣. الاجتماع الأول لفريق عمل الملكية الفكرية لمجلس التعاون بالرياض وذلك خلال الفترة من ٢٧ – ٢٨ أغسطس ٢٠١٤.
١٤. سلسلة الاجتماعات السنوية بشأن معاهدة PCT بشأن التسجيل الدولي لبراءات الاختراع بجنيف وذلك خلال الفترة من ٢٢ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤.
١٥. سلسلة الاجتماعات السنوية بشأن اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية بجنيف وذلك خلال الفترة من ٢٢ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤.

الباب الثاني: القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية

استمرت مملكة البحرين في الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية لأجل جذب طلبات تسجيل العلامات وبراءات الاختراع العالمية ورفع فرص الاستثمارات الأجنبية في المملكة، وآخر هذه القوانين والاتفاقيات وما تم بشأنها خلال عام ٢٠١٤:

١. صدور القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٤ بالموافقة على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢. قانون الأصناف النباتية: تم رفع مسودة القانون إلى وزارة شئون البلديات و التخطيط العمراني – شئون الزراعة وذلك لدراسة القانون وللإفادة بمرئياتهم.

الباب الثالث: مشاريع الإدارة للأعوام القادمة

أولاً: المسح الضوئي والتدقيق على البيانات (DMS) لإدارة الملكية لصناعية:

تحويل الوثائق الورقية لإدارة الملكية الصناعية إلى وثائق الكترونية، والتدقيق عليها، استعداداً لإتاحتها للجمهور على شبكة الانترنت وذلك تنفيذا للمادة (١٤-٢-٨-ب) من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنص على "يجب أن يكون لدى كل من الطرفين: ب- قاعدة بيانات الكترونية متاحة للجمهور، وتشتمل قاعدة بيانات على شبكة الانترنت، لإيداع طلبات العلامات التجارية وتسجيلها".

ويهدف المشروع إلى:

- تسهيل عملية التسجيل وسرعة الخدمة.
- سهولة الحصول على المستندات الخاصة بالإدارة الكترونياً.
- سرعة توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالإدارة لمن يحتاجها من أية جهة خارجية خاصة دائرة الشئون القانونية التي تطالب دائماً بنسخة من ملفات العلامات الأصلية لضرورتها في الكثير من القضايا الخاصة بالعلامات التجارية.
- سهولة حفظ بيانات الطلبات الخاصة ببراءات الاختراع بشكل سري لحين منح البراءة، حيث سوف يسهل هذا النظام من عملية حفظ البيانات ووضعها بشكل آمن مما يؤدي إلى عدم الحاجة للرجوع للملفات الأصلية إلا للضرورة القصوى وبالتالي وضعها في مخازن مجهزة وآمنه.
- سهولة استدعاء البيانات الخاصة بطلبات براءات الاختراع لإجراءات الفحص الفني ودراسة الرسومات الملحقة بالطلب لمقارنتها قبل منح البراءة.
- توفير البيانات المتعلقة بالملكية الصناعية على شبكة الانترنت، علماً بأن تاريخ الابتداء المقترح هو بداية عام ٢٠١١.

ثانياً: بناء القدرات في مجال فحص براءات الاختراع:

تدريب موظفي مكتب البراءات على الفحص الفني بغرض التخلص من الكميات المتراكمة من براءات الاختراع غير المفحوصة.

ويهدف المشروع إلى:

- رفع مستوى طاقة مكتب براءات الاختراع لتمكينه من أخذ دور مكتب لاستقبال وفحص طلبات البراءات الدولية.
- التخلص من الكميات المتراكمة من براءات الاختراع غير المفحوصة.
- تسهيل عملية التسجيل لبراءات الاختراع وسرعة الخدمة.
- دعم المبدعين والمخترعين من خلال ورش العمل المعدة من قبل موظفي مكتب البراءات والوطني والخبير المنتدب.

الباب الرابع:المعوقات التي تواجه إدارة الملكية الصناعية والحلول المقترحة للتغلب عليها

أولاً: المعوقات والصعوبات

١. عدم استيعاب المتعاملين بأهمية قوانين الملكية الفكرية.

٢. زيادة الأعباء جراء الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الذي يولد الكثير من التحديات سواء بالنسبة إلى استمرارية تحديث وتعديل التشريعات أو بالنسبة إلى زيادة أعباء الإدارة عند التنفيذ.
٣. زيادة الالتزامات المطلوبة في تطوير التشريعات والإجراءات الإدارية للتوافق مع اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية
٤. عدم ملائمة الهيكل الإداري الحالي مع الأعباء المناط بها إدارة الملكية الصناعية الحالية والتطلعات المستقبلية وبالتالي فإن الحاجة ملحة إلى تطوير هيكل الإدارة وزيادة عدد الموظفين المتخصصين في مجالات مختلفة.
٥. ضرورة إعادة معالجة موضوع الضبطية القضائية بشكل خاص ضمن كافة التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية، وضرورة إعداد تدريب خاص للموظفين المتمتعين بصفة الضبطية القضائية ومنح الحماية لهم لما للمهنة من مخاطر.
٦. عدم وجود مستشار قانوني متخصص في الملكية الصناعية للإدارة.
٧. عدم ملائمة المكاتب الحالية التي تشغلها الإدارة بالنسبة لسرية المعلومات الخاصة بالملكية الصناعية.
٨. الحاجة إلى تطوير البرامج الآلية وتطوير الخدمات على شبكة الانترنت.
٩. عدم وجود الميزانية اللازمة لتطوير البرامج وحفظ الوثائق بطريقة الكترونية سهلة المنال.
١٠. عدم وجود ميزانية خاصة بالتدريب خصوصاً وأن مملكة البحرين قد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات التي تحتاج إلى تدريب متواصل للموظفين.
١١. زيادة الأعباء جراء المثول أمام المحكمة الجنائية المختصة بصفة شاهد في عدد من الدعاوى الجنائية وذلك بطلب من المحكمة الجنائية المختصة.

أما بالنسبة للصعوبات التي تواجه إدارة الملكية الصناعية من ناحية الأنظمة الآلية وتقنية المعلومات فهي:

١. لا يزال نظامي الوايبو لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية بحاجة للكثير من الدعم والتطوير؛ مما أدى إلى عرقلة العمل، وعدم تمكن الموظفين المختصين من تأدية العمل بالشكل المطلوب.
٢. تقليل الدعم الفني من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية للأنظمة القديمة المعمول بها وذلك بسبب تفريغ الكوادر البشرية المتخصصة لدى المنظمة للأنظمة الجديدة وكذلك تزايد عدد الدول المستخدمة لأنظمة الويبو الآلية، إلى جانب نقص الدعم الفني من قبل وزارة الصناعة والتجارة أدى إلى عدم تحويل الأنظمة المذكورة أعلاه إلى أنظمة فاعلة حتى الآن.
٣. عدم وجود موظف متخصص مسئول عن أنظمة الويبو بوزارة الصناعة والتجارة مدرب من الناحية التقنية والعملية ليقوم بالمساعدة على تطوير الأنظمة وتخفيف العبء على الويبو وعلى موظفي الإدارة.
٤. عدم القدرة على التسريع في تطوير الأنظمة والبرامج بما يتناسب مع دخول البحرين لعدد من الاتفاقيات الدولية والثنائية مثل اتفاق بروتوكول مدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا.

ثانياً: الإجراءات والخطوات التي تم اتخاذها في محاولة للتغلب على الصعوبات

١. إعداد هيكل جديد لإدارة الملكية الصناعية يفي بمتطلبات المرحلة الراهنة – قيد الدراسة.
٢. التدريب والمشاركة في الكثير من الندوات والمؤتمرات التي تدعمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).
٣. حضور الاجتماعات الدورية للجمعية العمومية التي تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).
٤. تنفيذ برنامج مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتطوير دخول البحرين إلى العولمة.

ثالثاً: الآثار السلبية عن تأخير الإنجاز أو إلغاء أو تأجيل البرامج

١. عدم الإيفاء بالتزامات مملكة البحرين أمام مجلس التجارة المتصلة بالملكية الفكرية (تريبس - TRIPs) المنبثق عن منظمة التجارة العالمية (WTO).
٢. عدم الاستغلال الأمثل والاستفادة من انضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
٣. عدم تمكن الإدارة من تلبية كافة الالتزامات في ظل عدم تطوير هيكلها الإداري وتطعيمه بتخصصات علمية متنوعة

الباب الخامس: إحصائية توضح حجم المعاملات في فروع الملكية الصناعية

أولاً: العلامات التجارية:

❖ **المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤:**

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ ،حيث انخفض مجموع عدد المعاملات الكلي لسنة ٢٠١٤ والذي بلغ ٢٩٢٢٧ معاملة بنسبة ١٥% عن نظيرتها في عام ٢٠١٣.

المعاملات	السنة		المجموع الكلي
	٢٠١٣	٢٠١٤	
الطلبات	٩٠٧٨	٨١١٠	١٧١٨٨
التسجيل	٤٧٢٨	١٨٨٢	٦٦١٠
النشر	٧٩٤٩	٨٦٩٣	١٦٦٤٢
التجديدات	٣٦١١	٣٨٧٣	٧٤٨٤
التفتيش	٧٣٧	٤٥٤	١١٩١
التأشيرات	٨٣٢١	٦٢١٥	١٤٥٣٦
المجموع	٣٤٤٢٤	٢٩٢٢٧	٦٣٦٥١

جدول يوضح حجم المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

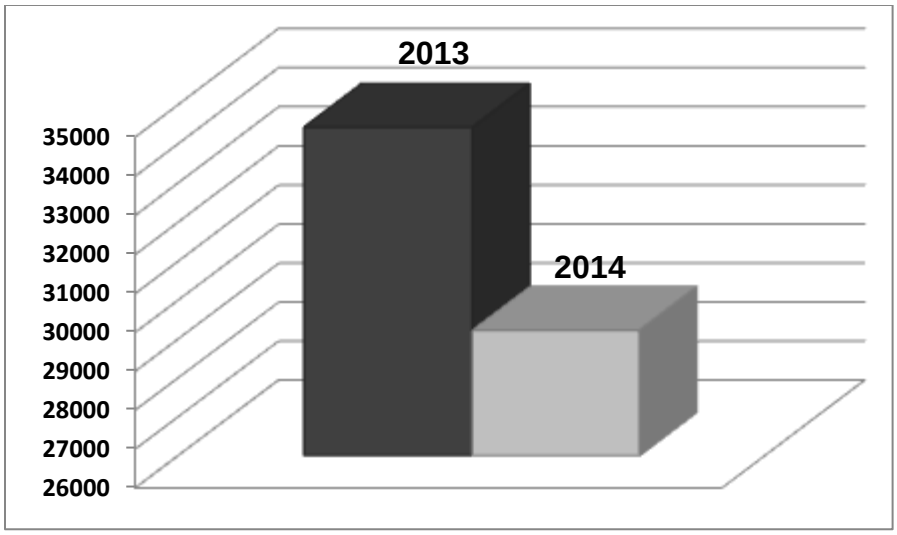

رسم بياني يوضح مجموع معاملات العلامات التجارية الكلي للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

مقارنة بين عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد لكل فئة وعدد الطلبات المحلية المقدمة إلى مكتب العلامات التجارية مباشرة لكل فئة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤:

يلاحظ من الجدول والرسم البياني التاليان ما يلي:

١. خلال عام ٢٠١٤ تبين بأن عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد قد تجاوزت عدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب العلامات بمعدل ٢٤%.

٢. انخفاض نسبة عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ١١% عن عام ٢٠١٣، وانخفاض عدد الطلبات المحلية المقدمة من خلال مكتب العلامات التجارية بمملكة البحرين في عام ٢٠١٤ بنسبة ٥ % عن عام ٢٠١٣.

السنة	الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد	الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب العلامات التجارية	المجموع الكلي
٢٠١٣	٥٣٨٦	٤٠٨١	٩٤٦٧
٢٠١٤	٤٨١٨	٣٨٧٤	٨٦٩٢

جدول يوضح حجم المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

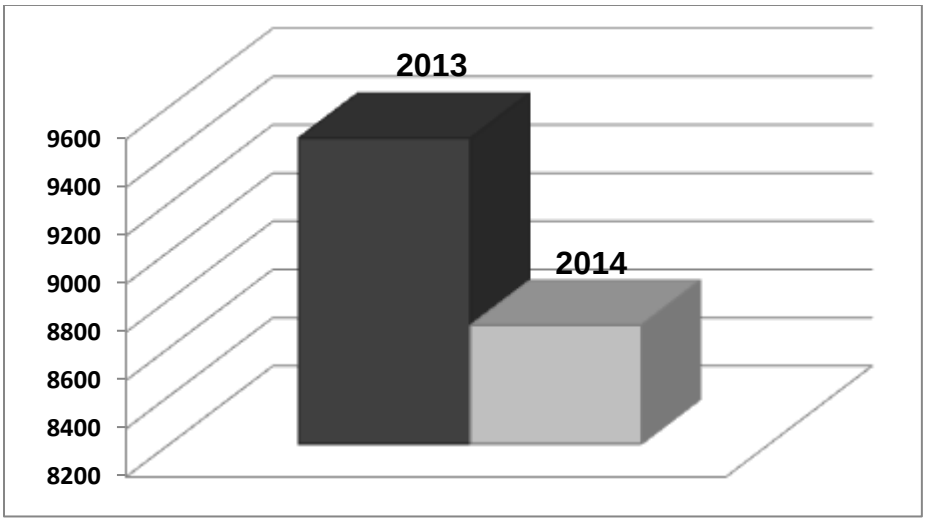

رسم بياني يوضح حجم الطلبات الكلية المقدمة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

❖ **مقارنة بين عدد الاعتراضات المقدمة للعامين ٢٠١٣و٢٠١٤:**

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن عدد الاعتراضات المقدمة لعام ٢٠١٤ قد انخفض بمعدل ٥٧% مع نظيرتها في عام ٢٠١٣.

السنة	عدد الاعتراضات المقدمة		المجموع الكلي
	وطني	دولي	
٢٠١٣	٨٣	١٧	١٠٠
٢٠١٤	١٣	٣٠	٤٣

جدول يوضح المقارنة لعدد الاعتراضات المقدمة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

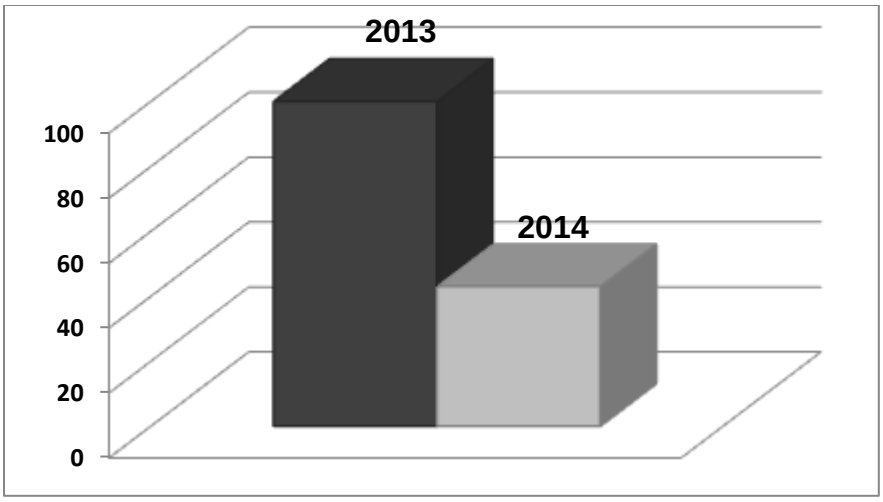

رسم بياني يوضح المقارنة لعدد الاعتراضات المقدمة للعامين ٢٠١٢ و٢٠١٣

❖ **مقارنة لعدد العلامات المرفوضة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤:**

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن عدد العلامات المرفوضة لعام ٢٠١٤ قد ارتفعت بمعدل ١٧٥ % مع نظيرتها في عام ٢٠١٣.

السنة	عدد المرفوضات المقدمة		المجموع الكلي
	وطني	دولي	
٢٠١٣	٣٠	٢٢	٥٢
٢٠١٤	٧٨	٦٥	١٤٣

جدول يوضح المقارنة لعدد المرفوضات للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

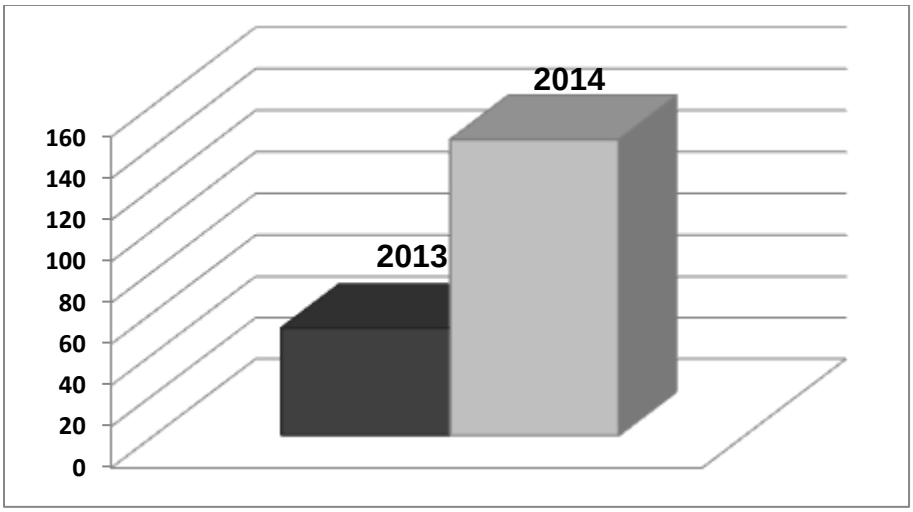

رسم بياني يوضح المقارنة لعدد المرفوضات للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

ثانياً: الرسوم والنماذج الصناعية:

❖ **مقارنة بين حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤:**

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث انخفض مجموع المعاملات الكلي لسنة ٢٠١٤ والذي بلغ ٤٢٢ معاملة بنسبة وهي ٦ % عن نظيرتها في عام ٢٠١٣.

المعاملات	السنة		المجموع الكلي
	٢٠١٣	٢٠١٤	
الطلبات	٥٧	٥٦	١١٣
التسجيل	٧١	٢٧	٩٨
النشر	٧٣	٢٧	١٠٠
التجديدات	٢٤٦	٣٠٤	٥٥٠
التفتيش	٠	٢	٢
التأشيرات	٢	٦	٨
المجموع	٤٤٩	٤٢٢	٨٧١

جدول يوضح حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

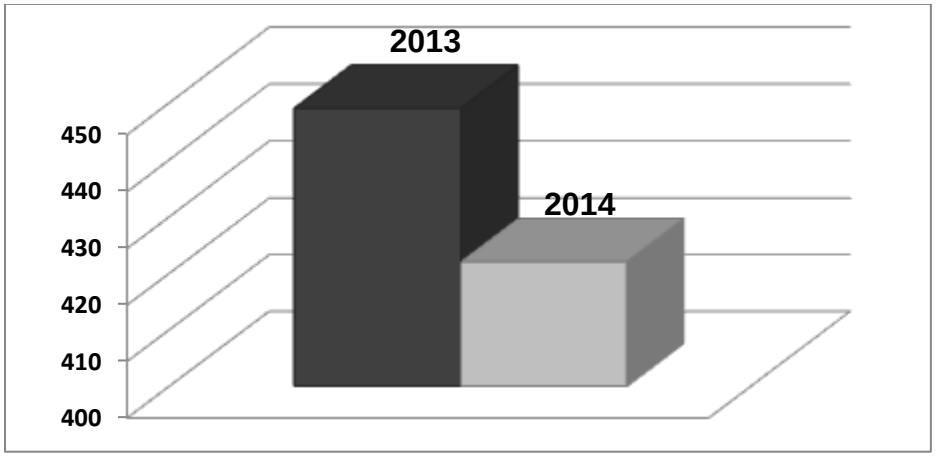

رسم بياني يوضح حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

ثالثاً: براءات الاختراع:

- **مقارنة بين حجم المعاملات لبراءات الاختراع للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤:**

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات لبراءات الاختراع للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث ارتفع مجموع المعاملات الكلي لسنة ٢٠١٤ والذي بلغ ٣٧٥ معاملة بنسبة ٢١% عن نظيره في عام ٢٠١٣.

المعاملات	السنة		المجموع الكلي
	٢٠١٣	٢٠١٤	
الطلبات	١٧٠	٢٠٧	٣٧٧
التسجيل	٠	١	١
النشر	٥	٢٦	٣١
التجديدات	٩٦	٨٨	١٨٤
التفتيش	٣٣	١	٣٤

التأشيرات	٥	٥٢	٥٧
المجموع	٣٠٩	٣٧٥	٦٨٤

جدول يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع للأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤

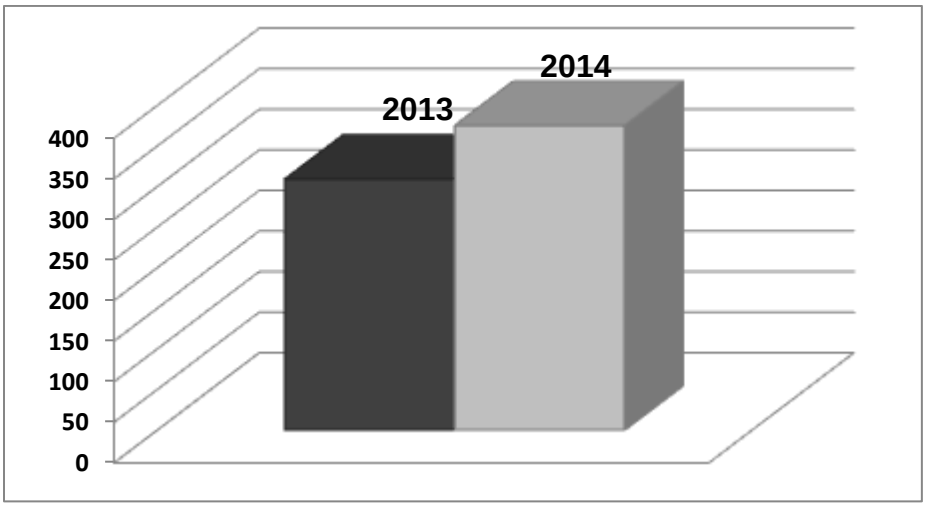

رسم بياني يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع للأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤

❖ **مقارنة بين عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لكل فئة وعدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ :**

يلاحظ من الجدول والرسم البياني التاليان ما يلي:

٣. خلال عام ٢٠١٤ تبين بأن عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والتي بلغت ٢٠٠ طلب قد تجاوزت عدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني والتي بلغت ٧ طلبات.

٤. ارتفعت نسبة عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٢٠ % عن عام ٢٠١٣، وقد ارتفعت عدد الطلبات المحلية المقدمة من خلال مكتب براءات الاختراع الوطني بمملكة البحرين بنسبة ٧٥% عن عام ٢٠١٣.

السنة	الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات	الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني	المجموع الكلي لكل شهر
٢٠١٣	١٦٦	٤	١٧٠
٢٠١٤	٢٠٠	٧	٢٠٧

جدول يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

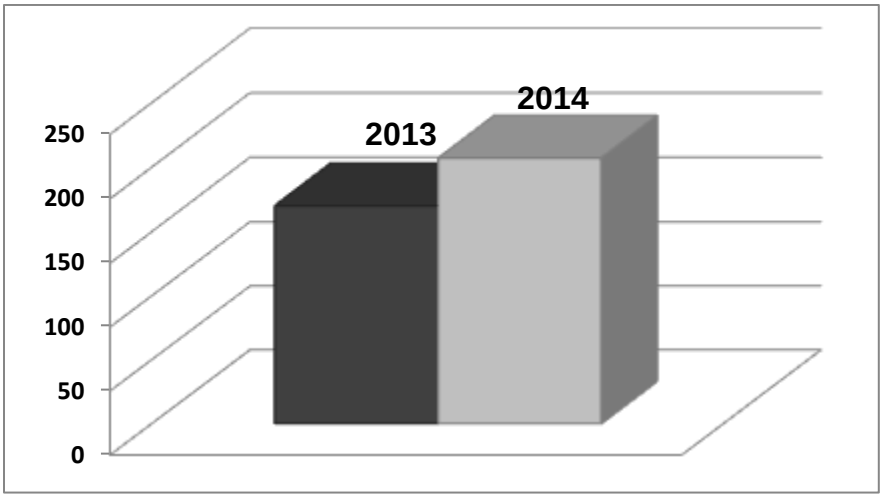

رسم بياني يقارن حجم الطلبات الدولية المقدمة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

رابعاً: مقارنة لعدد الشكاوي المقدمة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني ارتفاع عدد شكاوي التقليد لعام ٢٠١٤ بمعدل ١٢٢ % مع نظيرتها في عام ٢٠١٣.

والجدير بالذكر فإن إدارة الملكية الصناعية تقوم بإحالة جميع الشكاوى والتي تبين وجود مخالفات بها إلى النيابة العامة وذلك بعد التحري والتفتيش في المحال المشتكى ضدها حيث يتم عمل محضر ضبط لكل محل مخالف مع كتابة تقرير مفصل للمحل المخالف مع بيان أوجه التشابه بين الأصل والتقليد ليتم رفعها إلى سعادة وزير الصناعة والتجارة وذلك تمهيدا لإحالتها إلى النيابة العامة.

السنة	شكوى تقليد بشأن العلامات التجارية	شكوى تقليد بشأن براءات الاختراع	شكوى تقليد بشأن الرسوم والنماذج الصناعية	الشكاوى المرفوضة	المجموع الكلي لكل شهر
٢٠١٣	٣٧	٠	٠	٠	٣٧
٢٠١٤	٨٠	٠	٠	٢	٨٢

جدول يوضح مقارنة لعدد الشكاوي المقدمة في فروع إدارة الملكية الصناعية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ (يناير – أكتوبر)

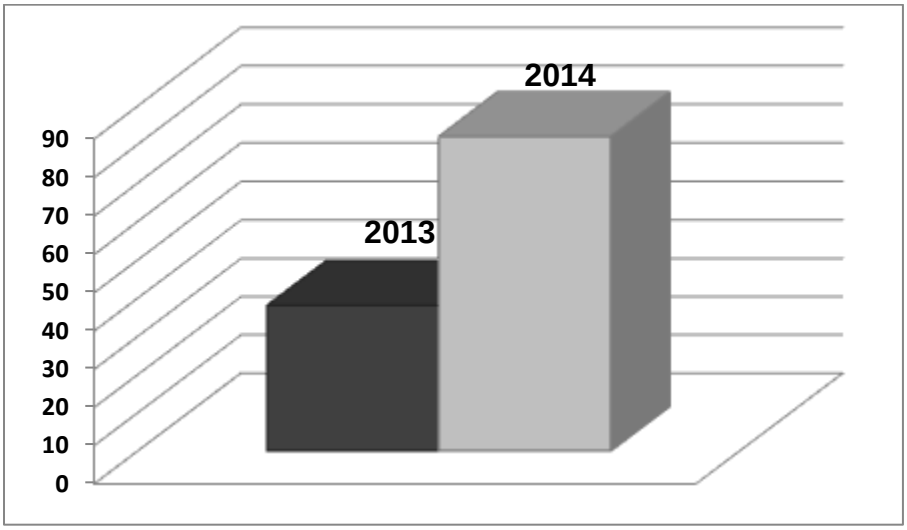

رسم بياني يوضح المقارنة لعدد الشكاوي المقدمة في فروع إدارة الملكية الصناعية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

خامساً: التظلم ضد قرار إدارة الملكية الصناعية بشأن عدد من طلبات تسجيل العلامات التجارية

يلاحظ من الجدول والرسم البياني التاليان ما يلي:

١. نظرت لجنة الفصل في التظلمات ضد القرارات الصادرة في شأن الملكية الصناعية في عام ٢٠١٤ "لجنة الوزارة" إلى حوالي ٣٠ تظلم، ويلاحظ ارتفاع عدد التظلمات المرسلة من وكلاء تسجيل العلامات التجارية إلى سعادة وزير الصناعة والتجارة لعام ٢٠١٤ بمعدل

٣٢٩% مع نظيرتها في عام ٢٠١٣. حيث تم تشكيل هذه اللجنة بناء على قرار وزاري رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٩ من قبل سعادة وزير الصناعة والتجارة بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٩.

٢. نظرت لجنة الادارة المُشكلة داخلياً من قبل إدارة الملكية الصناعية إلى ٧٨ تظلم في عام ٢٠١٤، ويلاحظ ارتفاع في عدد التظلمات التي تم أخذ قرار بشأنها لعام ٢٠١٤ بنسبة ١١ % عن عام ٢٠١٣، على الرغم من قلة عدد الموظفين بإدارة الملكية الصناعية.

السنة	اللجنة الداخلية	اللجنة الخارجية	المجموع الكلي
٢٠١٣	٧٠	٧	٥٨
٢٠١٤	٧٨	٣٠	٨٠

جدول يوضح مقارنة لعدد التظلمات المقدمة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

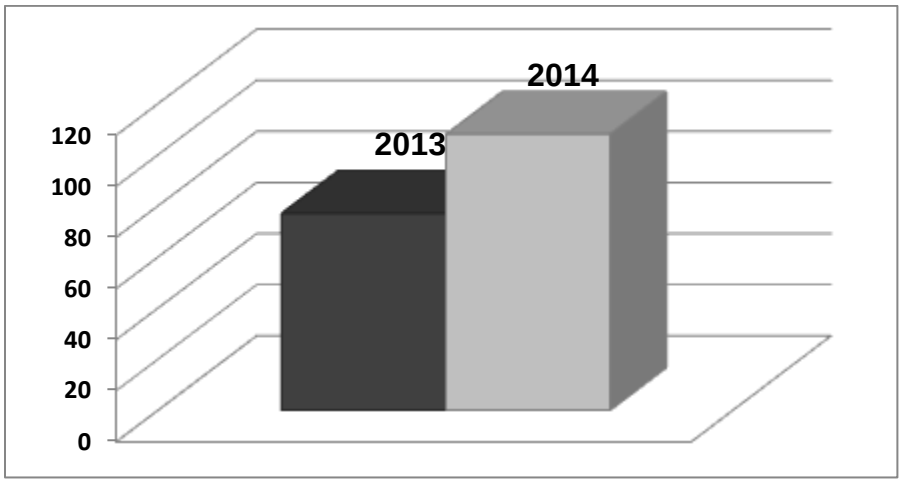

رسم بياني يوضح مقارنة لعدد التظلمات المقدمة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

سادساً: مقارنة للإيرادات السنوية للأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن نسبة الإيرادات السنوية لعام ٢٠١٤ قد انخفضت بما يعادل ١٣ % عن متوسط عدد السنوات الأربعة السابقة، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات للأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ نحو ١٣٥١٤٣٨، وانخفضت بمعدل ١٢ % عن عام ٢٠١٣.

ملاحظة: لم يضاف بعد مبلغ العلامات الدولية لشهر ديسمبر لعام ٢٠١٤ في الجدول المبين أدناه وذلك لعدم استلام التقرير بالمبلغ المخصص من المكتب الدولي.

السنة	الايرادات السنوية بالدينار البحريني
٢٠١٠	١٢٢٦٧٢١
٢٠١١	١٥١١١٠٣
٢٠١٢	١٣٤١٧٠٥
٢٠١٣	١٣٢٦٢٢٣
٢٠١٤	١١٧١١٦٦

جدول يوضح المقارنة للإيرادات السنوية لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤

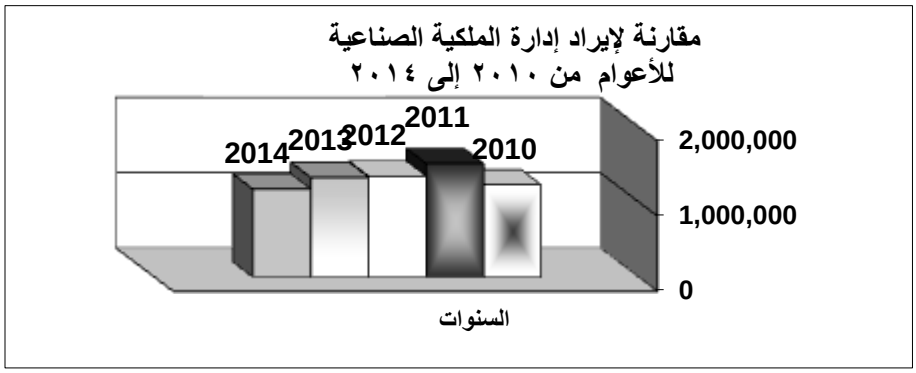

رسم بياني يبين المقارنة للإيرادات السنوية لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤

سابعاً: عدد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية الصناعية وعدد المعاملات المنجزة خلال الأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤:

الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية الصناعية تشمل كافة القطاعات داخل وخارج مملكة البحرين، حيث يتم تسجيل الملكية الصناعية للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة، وبالتالي فإن عدد المستفيدين يساوي عدد المعاملات المختلفة التي تم تقديمها. وقد بلغ العدد الكلي للمستفيدين في عام ٢٠١٤ حوالي ٢٩٨٥٨ مستفيد. علماً بأنه ليس بالضرورة أن يقدم طلب التسجيل أو التأشير الشخص نفسه وإنما من خلال وكيل تسجيل ملكية صناعية محلي.

هذا وقد انخفضت نسبة المستفيدين لعام ٢٠١٤ بمعدل ٧ % عن متوسط عدد السنوات الأربعة السابقة، حيث بلغ متوسط عدد المستفيدين للأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ نحو ٣٢١٩١، هذا وقد انخفضت نسبة المستفيدين لعام ٢٠١٤ بمعدل ١٤ % عن عام ٢٠١٣.

السنة	الطلبات	التسجيل	النشر	التجديدات	التفتيش	التأشيرات	المجموع الكلي
٢٠١٠	٧٠٣٨	٤١٥٠	٩١٣٦	١٧٥٩	١٥٥٦	٤٨٤٩	٢٨٤٨٨
٢٠١١	٨٣١٧	٥٨٩٠	٧٦٧٩	٢٤٨٤	١٧١٠	٧٠٠٧	٣٣٠٨٧
٢٠١٢	٧١٩٩	٢٣٧٤	٧٣٧٥	٣٣٥٢	١٤٥٩	١٠٧٩٢	٣٢٥٥١
٢٠١٣	٩٣٠٥	٤٧٩٩	٨٠٢٧	٣٩٥٣	٧٧٠	٧٧٨٤	٣٤٦٣٨
٢٠١٤	٨٣٧٣	١٩١٠	٨٧٤٦	٤٢٦٥	٤٥٧	٦١٠٧	٢٩٨٥٨
المجموع	٤٠٢٣٢	١٩١٢٣	٤٠٩٦٣	١٥٨١٣	٥٩٥٢	٣٦٥٣٩	١٥٨٦٢٢

جدول يوضح حجم المعاملات لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤

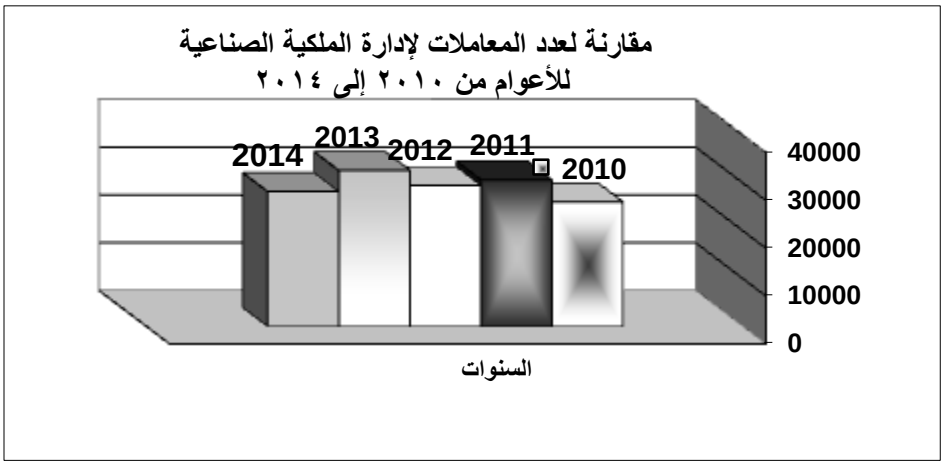

رسم بياني يوضح حجم المعاملات لإدارة الملكية الصناعية للأعوام من ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤

إدارة حماية المستهلك

أولا : قسم خدمات المستهلك

١. شكاوى المستهلكين :

تلقى قسم خدمات المستهلك شكاوى من المواطنين والمقيمين بلغت ٤٩٦ شكوى لعام ٢٠١٤ . وسجلت الشكاوى نسبة ارتفاع بواقع ٦٥ % بالمقارنة لنفس الفترة للعام المنصرم، حيث تم التوصل لحل ٤٤٢ شكوى بنسبة ٨٩%، في حين تبقت ٥٤ شكوى بنسبة ١١% متوزعة بين ما هو قيد المتابعة مع أصحابها بنسبة ٥% وبين أولئك الذين فضل أصحابها اللجوء للقضاء بنسبة ٦%.

تركزت أغلب الشكاوى بالأجهزة الالكترونية والكهربائية حيث بلغ عددها ١٩٤ شكوى بنسبة ٣٩% من إجمالي الشكاوى تلتها شكاوى السيارات وقد بلغ عددها ١٠٤ شكوى بنسبة ٢١%، ثم الأثاث حيث بلغ عددها ٤٣ شكوى بنسبة ٩%، ثم البناء حيث بلغ عددها ٣٦ شكوى بنسبة ٧%، يليها المواد الغذائية حيث بلغ عددها ٢٥ شكوى بنسبة ٥%، ثم الملابس بعدد ٢٠ شكوى وبنسبة ٤%، ثم الشكاوي السياحية حيث بلغ عددها ١٠ شكاوى بنسبة ٢% ثم الألعاب حيث بلغ عددها ١ شكوى. واستقبلت إدارة حماية المستهلك عدداً من الشكاوى غير المصنفة بلغ عددها ٦٣ شكوى صنفت بالأخرى بلغت نسبها ١٣% .

وحيث أن معظم الشكاوى قد تركزت في الأجهزة الالكترونية والكهربائية وهي تتصدر قائمة الشكاوى الواردة للإدارة فان قسم خدمات المستهلك يوصي قسم الدراسات والبحوث بضرورة معرفة أسباب الزيادة لمثل هذه الشكاوي وكذلك الحال بالنسبة لمشاكل السيارات، ويوصي بضرورة استمرار برامج التثقيف والتوعية من خلال عمل المطويات الإرشادية وإلقاء المحاضرات لتوعية المستهلكين .

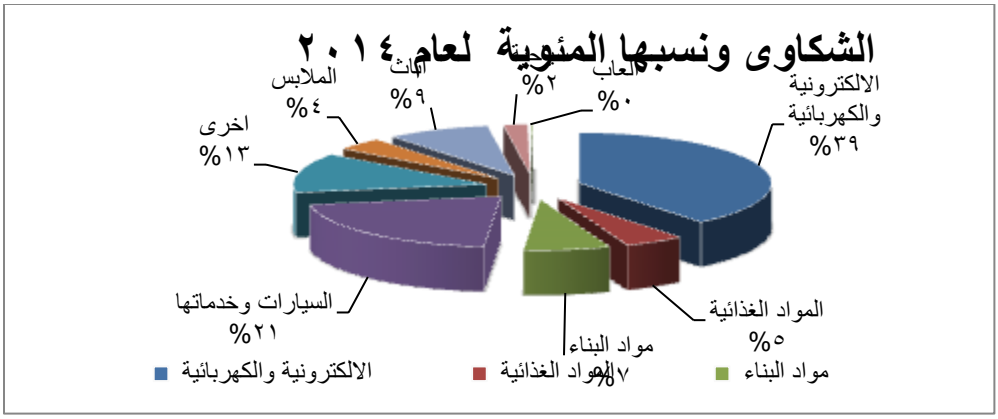

شكل رقم "١" يبين الشكاوى الواردة ونسبها المئوية

الشهر	شكاوي ٢٠١٤	شكاوى ٢٠١٣	الفرق	نسبة التغير
يناير	٢٦	٢٧	١-	٣,٧٠%-
فبراير	٣١	١٥	١٦	١٠٦%
مارس	٣١	١٩	١٢	٦٣%
ابريل	٤٣	٢١	٢٢	١٠٤%
مايو	٤٣	٢٤	١٩	٧٩%
يونيو	٥٣	٢٤	٢٩	١٢٠%
يوليو	٣٥	٢٧	٨	٢٩%
أغسطس	٥١	٢٠	٣١	١٥٥%
سبتمبر	٥٠	٣٤	١٦	٤٧%
أكتوبر	٤٦	٢٥	٢١	٨٤%
نوفمبر	٣٩	٢٩	١٠	٣٤%
ديسمبر	٤٨	٣٦	١٢	٣٣%
المجموع	٤٩٦	٣٠١	١٩٥	٦٥%

جدول رقم "١" يبين توزيع الشكاوى الواردة لعام ٢٠١٤ ونسبة التغيير قياساً بالعام الماضي

٢. المسوحات الميدانية :

- مسح في الأسواق المركزية لرصد أسعار الخضروات والفواكه بشكل يومي للفترة من يناير وحتى ديسمبر ٢٠١٤.
- مسح ميداني على السوبر ماركت والهايبر ماركت للتحقق من إعلان الأسعار وعدم التلاعب بها وتوافر الدجاج واللحوم وبيعها بالسعر المحدد، والتأكد وجود رخصة التخفيضات والحملات الترويجية وذلك بالتحقق من التزام المحلات التجارية من تطبيق القرار رقم (١٧) لسنة ٢٠١١ بشأن وجوب إعلان أسعار السلع عند البيع بالتجزئة والقرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ بشأن عدم التلاعب بالأسعار المعلنة والقرار رقم (١٥٥) لسنة ٢٠١١ بشأن وضع قواعد بيع اللحوم المدعومة والقرار رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٨ بشأن قواعد بيع الدجاج المزرعة المدعوم وذلك خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ٢٠١٤.
- مسح ميداني للتحقق من ممارسة المخابز الشعبية للعمل ذلك بالتحقق من تطبيق قرار رقم (١٥٢) لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعد التصرف في الطحين المدعوم خلال الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤.
- مسح ميداني على الأسواق المركزية ومحلات القصابة في مملكة البحرين للتحقق من الالتزام من تطبيق القرار رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٨ بشأن قواعد بيع دجاج المزرعة المدعوم والقرار رقم (١٥٥) لسنة ٢٠١١ بشأن وضع قواعد بيع اللحوم المدعومة والقرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ بشأن عدم التلاعب بالأسعار المعلنة.

٣. النيابة العامة :

تم إحالة عدد "٧" حالات من حالات الضبط القضائي للإدارة منذ مطلع العام ٢٠١٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ من خلال عمل مفتشيها الميداني في الأسواق إلى النيابة العامة وذلك على النحو التالي:

٤. التخفيضات التجارية :

- قام القسم خلال عام ٢٠١٤م بإصدار (٢٢١٣) طلب ترخيص بالإعلان عن تخفيضات تجارية وفقاً للقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الضوابط الخاصة بالتخفيضات الصادر بتاريخ ١٢ شعبان ١٤٢٨هـ الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠٠٧م حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

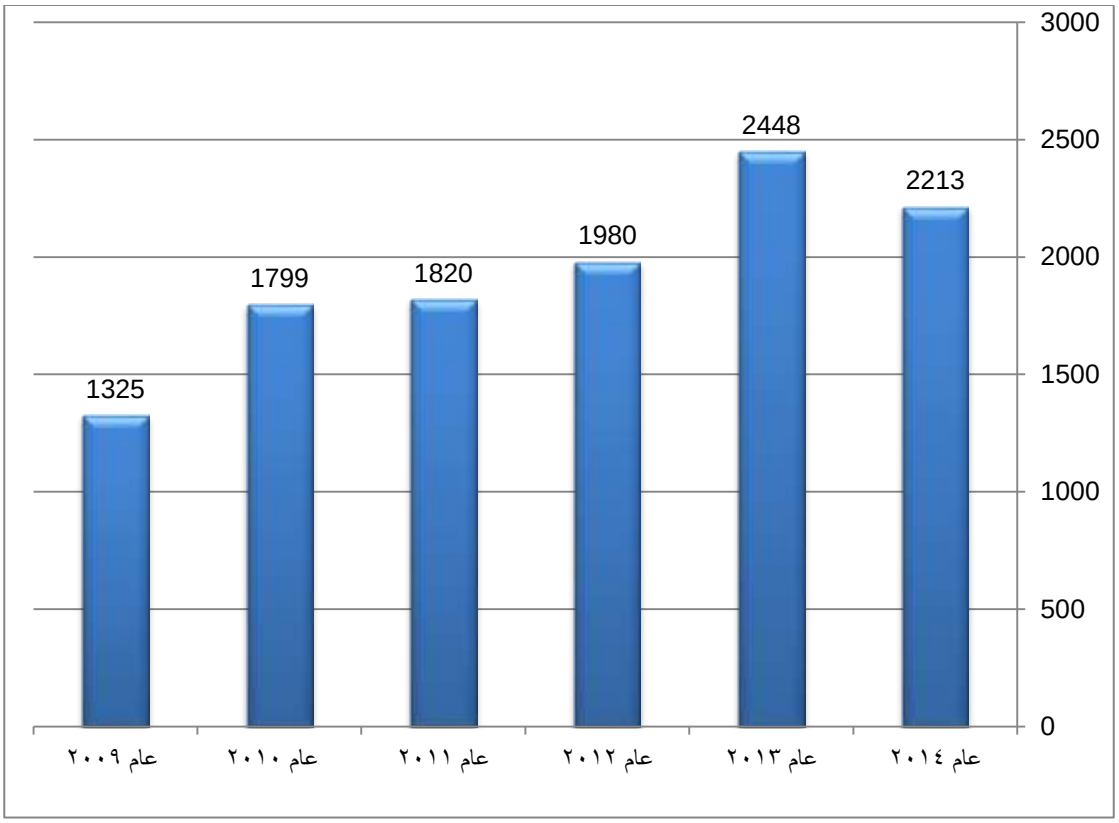

شكل "٢" يبين عدد الطلبات الصادرة لتراخيص التخفيضات

٥. صرف بطاقة الطحين المدعوم :

- قام القسم خلال عام ٢٠١٤ بصرف ٤٩٢ بطاقة دعم الطحين للمخابز الشعبية، وصرف ٦٠ بطاقة للمخابز الإلية وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٨ والمتعلق بخفض سعر كيس الطحين زنة ٥٠ كيلوجرام من ٣،٧٠٠ دينار إلى السعر المخفض والبالغ ٢،٠٠٠ حتى نهاية العام المنصرم.

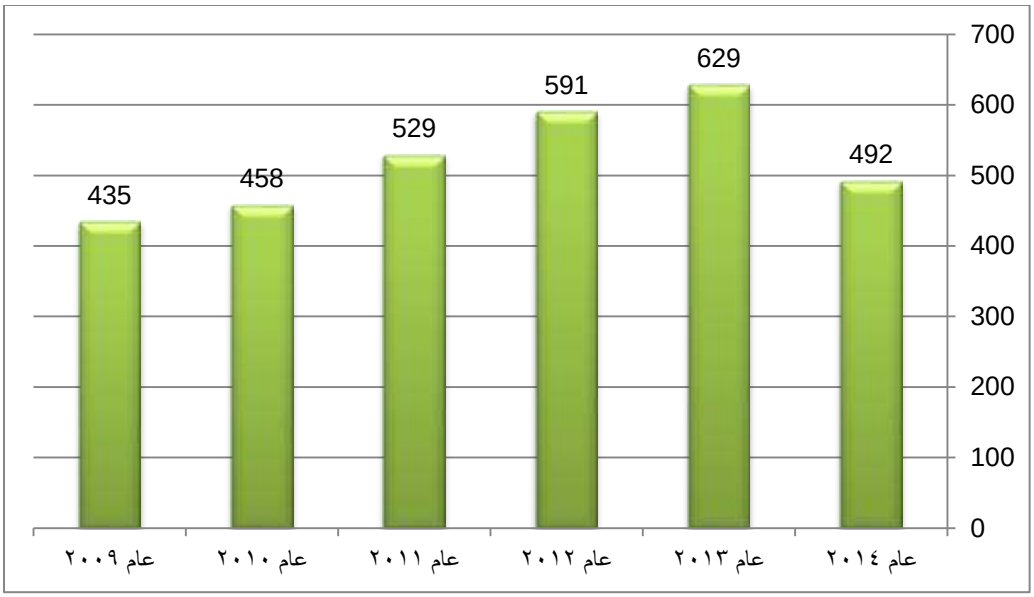

شكل "٣" يبين عدد بطاقات الطحين المدعوم المصروفة للمخابز الشعبية

٦. تحديث صفحة الإدارة على موقع الوزارة :

- في ظل التوجه الحكومي لتفعيل دور الحكومة الالكترونية لتسهيل الخدمات العامة يقوم القسم بعملية تحديث موقع الإدارة بشكل يومي بحيث يشمل هذا التحديث أخر الإحصائيات المتعلقة بالأسعار اليومية والشهرية، وكما يتم تحديث أخر القرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن وإضافة الاستمارات للخدمات الذي تقدمها الإدارة للمستهلكين والتجار.

شكل "٤" يبين دور الإدارة في عرض أسعار السلع الغذائية الرئيسية على موقع الوزارة الإلكتروني اعتماداً على أسعار الرصد في منافذ البيع المختلفة

ثانياً : قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي

١. التقارير والمذكرات:

يتولى قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بإدارة حماية المستهلك متابعة ودراسة التغيرات في مختلف المواضيع والقضايا الاقتصادية والقانونية المتعلقة بالمستهلكين خاصةً تلك المرتبطة بالتنظيم القانوني لحماية المستهلك في مملكة البحرين من خلال إيجاد الآليات القانونية الملائمة للحد من الممارسات التجارية غير النزيهة بالأسواق المحلية كالممارسات الاحتكارية والغش التجاري والإجحاف بحقوق المستهلكين وغيرها، علاوةً على متابعة أعمال اللجان المحلية والخليجية والدولية العاملة في مجال حماية المستهلك، وتقوية التحالفات الاستراتيجية من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية من منظور حماية المستهلك مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة، وإجراء الدراسات البحثية الداخلية والتعاقدية مع بيوت الخبرة والاستشارات لتطوير العمل الوعي بالإدارة لما يصب في خدمة المستهلكين، إضافةً لدراسة السبل المناسبة لتنمية الأمن الغذائي وعرضاً لأهم المواضيع التي تهم المستهلك على الساحة المحلية، تم إعداد مجموعة من التقارير والمذكرات ذات الصلة وهي كالتالي:

- إعداد وتحديث المذكرات المرفوعة لمجلس الوزراء الموقر بشأن احتياجات وتطلعات مشاريع الأمن الغذائي في مملكة البحرين وذلك في ٢٧ مارس ٢٠١٤ وإعادة تحديثها في ١٢ يونيه ٢٠١٤.
- إعداد التقارير والمرئيات الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة بشأن مشروع قانون مكافحة الغش التجاري "المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى" وذلك خلال العام ٢٠١٤ ولحين صدور القانون رقم "٦٢" بشأن الغش التجاري ونشره في الجريدة الرسمية.
- إعداد ردود وزارة الصناعة والتجارة على المواضيع المتصلة بعمل مجلس النواب ومنها ما يتعلق بتنفيذ ومتابعة التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية في قضية اللحوم والمواشي والحظائر وإعداد مسودة رد الحكومة بشأنها في ٢٣ فبراير ٢٠١٤، وكذلك مرئيات وزارة الصناعة والتجارة بشأن قيام وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع وزارة الصحة بمراقبة محلات العطارة في ١٣ فبراير ٢٠١٤، والرد على سؤال النائب عبد الله علي بن حويل حول الاسباب الفعلية الكامنة وراء ارتفاع أسعار تأمين السيارات في ٢٥ فبراير ٢٠١٤، والرد على مقترح مجلس النواب برغبة بصيغته المعدلة بشأن إنشاء شركة مساهمة جديدة لاستيراد اللحوم من الخارج وإعداد مسودة رد الحكومة بشأنه في ٦ مارس ٢٠١٤، والرد على سؤال النائب عدنان محمد المالكي حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة والتجارة حيال الارتفاع الملحوظ في أسعار الكثير من السلع الغذائية المدعومة من الدولة في ١٠ مارس ٢٠١٤ والرد على مقترح مجلس النواب برغبة بشأن الإجراءات التي تمنع العنف الاقتصادي واستغلال المرأة في الترويج السلعي في ١٧ مارس ٢٠١٤ والرد بشأن طلب لجنة التحقيق البرلمانية في نظام تصريف الأمطار وتضرر الممتلكات الخاصة والعامة لقائمة التجار الذين تضرروا من كميات الأمطار التي هطلت على المملكة مؤخراً في ١٧ مارس ٢٠١٤ والرد على الاقتراح برغبة بصيغته المعدلة بشأن تشديد الرقابة على بيع سجائر التدخين للأطفال وإعداد مسودة رد الحكومة بشأنه في٢٣ مارس ٢٠١٤. والرد على الاقتراح برغبة بصيغته المعدلة بشأن تأسيس الشركة الوطنية للأمن الغذائي واستثمار الأراضي الزراعية خارج مملكة البحرين برأسمال حكومي وإعداد مسودة رد الحكومة بشأنه في ٢٧ مارس ٢٠١٤. والرد على سؤال النائب سمير عبد الله الخادم بشأن حظر وزارة الصناعة والتجارة على الشركات والأفراد عدم ممارسة نشاط استيراد أو بيع الأغنام الاسترالية في ٣١ مارس ٢٠١٤.

- الإعداد لدراسة مسحية بشأن ما يعرف برسوم إدراج السلع "Listing Fees" ورسوم عرض السلع "Rebate" بمحلات التسوق "الهايبر والسوبر ماركت" والأعراف التجارية التي تحكمها في ١٥ يونيه ٢٠١٤ والتي من المتوقع لها الانتهاء في الربع الأول من العام ٢٠١٥.
- الإعداد لدراسة مسحية على مستوى دول الخليج لمقارنة أسعار عينة من قطع غيار السيارات وكلف تصليحها في مملكة البحرين وبعض دول مجلس التعاون في ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ والتي من المؤمل أن يتم الانتهاء منها في الربع الأول من العام ٢٠١٥.
- إعداد مسح بشأن وتقرير بشأن أسباب تفاوت أسعار تذاكر السفر بين شركات الطيران خلال الفترة من مايو إلى سبتمبر ٢٠١٤ .
- المساهمة في مراجعة وتعديل بعض البنود المرتبطة بدور وزارة الصناعة والتجارة بشأن الاستراتيجية الوطنية للنشاط البدني والغذاء والتي رُفعت لمنظمة الصحة العالمية من قبل اللجنة الوطنية للأمراض المزمنة غير السارية.
- إعداد تقرير بشأن مرئيات مملكة البحرين فيما يتعلق باستراتيجية الأمن الغذائي ورفعه للأمانة العامة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- متابعة المواضيع المتصلة بشأن الدعم الحكومي للسلع الغذائية الثلاث "اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الطحين".
- المساهمة في إعداد آلية جديدة مقترحة لتوزيع اللحوم المدعومة حكومياً بهدف ضمان وصولها للمستهلك والسعي للحد من إساءة استغلالها واستخدامها لأهداف تجارية، وذلك بما يخدم تقنين الدعم الحكومي الموجه للحوم الحمراء.
- المساهمة في مراجعة الاستبيان الذي أعدته شركة البحرين لمطاحن الدقيق والمزمع توزيعه على جميع المخابز الشعبية من قبل الشركة وذلك بما يخدم تقنين الدعم الحكومي الموجه للطحين.
- تحديث ومراجعة البيانات الخاصة بمشاريع قطاع شئون التجارة المدرجة في وثيقة حوار التوافق الوطني وبرنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ وذلك عبر التنسيق بين فريق العمل المتابع بوزارة الصناعة والتجارة وديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر بهذا الشأن مع تقديم الاستشارة الفنية اللازمة لفريق العمل بالوزارة لإعداد المطلوب بصورة دورية مع المراجعة والتدقيق على البيانات ذات العلاقة خاصةً تلك المرتبطة بالمنظومة الالكترونية.

٢. الدراسات التعاقدية:

تم التعاقد مع شركة جفكون للاستشارات لتحسين الإنتاجية لتنفيذ دراسة تعاقدية لاستطلاع آراء عينة من المستهلكين حول جودة الخدمات المقدمة بوكالات السيارات المحلية فيما يتعلق بقطع غيار السيارات وخدمات ما بعد البيع. ويأتي هذا المشروع استكمالاً للدراسة التي قامت بها إدارة حماية المستهلك خلال العام ٢٠١٤ حول الأطر القانونية التي تنظم علاقة الوكيل بالمستهلكين والمدد الزمنية لتوفير قطع الغيار وكذلك أسعارها بدول مجلس التعاون. حيث تم البدء في إجراء مسح ميداني على عينة ممثلة من المستهلكين الأفراد الذين يتعاملون مع وكالات السيارات في مملكة البحرين لاستطلاع آرائهم حول مدى توفر قطع غيار السيارات وقياس مستوى الرضا حول الخدمات المقدمة بعد البيع بما يسهم في التحقق من جودة الخدمة والالتزام بالقوانين والتشريعات المعنية وبما يدعم جهود إدارة حماية المستهلك للمحافظة على حقوق المستهلكين من جهة وتحسين الخدمات المقدّمة للمستهلكين في هذا القطاع من جهة أخرى.

وتلخصت آلية عمل الدراسة التعاقدية على تصميم استبيان شمل أسئلة موجهة للمستهلكين حول مدى رضا المستهلكين عن خدمات ما بعد البيع وعلى الأخص توفر قطع الغيار بالوكالات المحلية ومدى ملائمة أسعار قطع الغيار وكذلك التصليح وجودة خدمات ما بعد البيع بهذه الوكالات، وذلك بواقع سيارتين من كل وكالة وبمعدل ٥٠ شخص لكل نوع من أنواع السيارات المستهدفة في الدراسة والبالغ عددها ٣٠ سيارة.

٣. الجانب القانوني من عمل قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي:

- الإعداد والمتابعة مع هيئة الإفتاء والتشريع القانوني لإصدار القرار الوزاري رقم "٦٦" لسنة ٢٠١٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم "٣٥" لسنة ٢٠١٢" ونشرها بالجريدة الرسمية في عددها رقم ٣١٦٥ بتاريخ ١٧ يوليه ٢٠١٤.
- إعداد المراسلات للجهات ذات العلاقة بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم "٣٥" لسنة ٢٠١٢ من خلال القرار الوزاري رقم "٦٦" لسنة ٢٠١٤ خاصةً غرفة تجارة وصناعة البحرين لتعميمها على القطاع التجاري للعمل بها.
- الإعداد والتنسيق مع قسم التدريب لتنفيذ الدورة التدريبية القانونية لقانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية لجميع موظفي إدارة حماية المستهلك بالتعاون مع المستشار القانوني بالوزارة الدكتور محمد جابر خلال الفترة من ١-٦ سبتمبر ٢٠١٤.

- متابعة صدور القانون رقم "٦٢" لسنة ٢٠١٤بشأن مكافحة الغش التجاري ونشره بالجريدة الرسمية في عددها رقم ٣١٧٨ بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٤، والإعداد للائحته التنفيذية.

١,٣ المشاريع القانونية التي يقوم قسم البحوث والتخطيط بمراجعتها ودراستها قانونياً والتي لا تزال قيد الدراسة:

- مشروع القانون "النظام" الموحد لحماية المستهلك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تمت الموافقة على المشروع وفقاً لصيغته النهائية المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء والنظر في رفعه للمجلس الأعلى لاعتماده كقانون إلزامي موحد على مستوى دول المجلس. ومن المؤمل أن يتم اعتماده مع نهاية عام٢٠١٤.كما تمت المشاركة في الاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون خلال الفترة ٤-٥ يونيه ٢٠١٤ والذي عُقد بمقر الأمانة العامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مشروع القانون "النظام" الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون، حيث تمت مخاطبة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمرئيات مملكة البحرين بشأنه في ١٣ مارس ٢٠١٤، وذلك تمهيداً لرفعه للمجلس الأعلى لاعتماده كقانون إلزامي موحد على مستوى دول المجلس. ومن المؤمل أن يتم اعتماده مع نهاية عام ٢٠١٤.
- مرئيات وزارة الصناعة والتجارة بشأن مشروع قانون تشجيع وحماية المنافسة ومتابعتها مع اللجنة الوزارية للشؤون القانونية واللجنة الفنية المنبثقة عنها وهيئة الإفتاء والتشريع القانوني.
- المتابعة مع الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الغش التجاري وذلك تمهيداً لإعداد مسودة اللائحة التنفيذية له كوزارة الصحة ووزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

٢,٣ القرارات الوزارية التي عمل قسم البحوث والتخطيط على البحث فيها وصياغتها بالتعاون مع المستشار القانوني بالوزارة وتم إصدارها خلال عام ٢٠١٣:

- إعداد مسودة مشروع قرار جديد يتعلق بالحملات الترويجية وإرساله لهيئة التشريع والإفتاء القانوني لمراجعته والإفادة بشأنه في ٢ أكتوبر ٢٠١٤.
- إعداد مسودة مشروع قرار جديد يتعلق بالتخفيضات التجارية وإرساله لهيئة التشريع والإفتاء القانوني لمراجعته والإفادة بشأنه في ٢ أكتوبر ٢٠١٤.

- إعداد مسودة قرار وزاري جديد بشأن تخويل موظفي إدارة حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة صفة مأموري الضبط القضائي وذلك تعديلاً على القرار الوزاري رقم "٥" لسنة ٢٠٠٨.
- المساهمة في إعداد مسودة اللائحة التنفيذية للقانون رقم "٦٢" لسنة ٢٠١٤بشأن مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

٤.أعمال قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي المرتبطة بمشاريع الوزارة وفرق العمل المشتركة مع الجهات الحكومية الأخرى:

يشارك قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي في العديد من لجان العمل الداخلية بالوزارة واللجان الوطنية المحلية مع الوزارات والهيئات الرسمية واللجان الإقليمية والدولية وذلك على النحو التالي:

- اللجنة الدولية المنبثقة من منظمة التقييس الدولية (ISO)المعنية برسم سياسات المستهلك وهي لجنة الكوبولكو (Copolco)، والتي تقوم بدراسة المواصفات الموجهة للمستهلكين في جميع دول العالم.
- لجنة حماية المستهلك الخليجية المنبثقة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- لجنة اللوائح الصحية الدولية بوزارة الصحة.
- اللجنة المعنية بمتابعة العمل بمشروع خفض استهلاك الملح والدهون بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة.
- المتابعة والتنسيق لعملية استدعاء السيارات بوكالات السيارات المحلية بالتعاون مع إدارة المواصفات والمقاييس من خلال فريق العمل المشترك بين الإدارتين.

٥. مشاركة قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي في برنامج الجودة بوزارة الصناعة والتجارة:

يقوم قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بمتابعة مهام ومسئوليات برنامج الجودة عبر لجنة الجودة الشاملة بالوزارة والتي تعنى بمتابعة دقة سير العمليات التي تنفذها الإدارة حسب أنظمة الآيزو وما يحتويه من برامج تتعلق بالتدقيق الداخلي والخارجي بالوزارة بالإضافة إلى تحسين وتطوير مستوى الأداء بإدارة حماية المستهلك، وذلك من خلال تنفيذ هدف الجودة وبرامج لقياس رضا المتعاملين مع

إدارة حماية المستهلك بشكلٍ سنوي وقياس مخرجات هذه البرامج وإسقاطها على أداء عمليات الإدارة.

٦. علاقات الشراكة والتحالفات الإستراتيجية:

يقوم قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بإعداد مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية من منظور حماية المستهلك مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة حيث تم رفع عدد من مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال حماية المستهلك مع بعض الدول الشقيقة والصديقة كما يلي:

- إعداد مسودة مذكرة تفاهم مع الفيدرالية الماليزية في مجال حماية المستهلك.
- إعداد مسودة مذكرة تفاهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في مجال حماية المستهلك.

ثالثاً : قسم التمكين الاستهلاكي

- توزيع مطويات توعوية والجدول الدراسي وملصق **(Label)** والذي يحتوي على تعريف بالشخصيات الأساسية للموقع الالكتروني لإدارة حماية المستهلك الخاص بالأطفال www.youngconsumer.bh وذلك بغرض تعريف الطلبة والطالبات بالموقع الالكتروني والترويج له، لـ ٣٠ مدرسة ابتدائية بنين وبنات في محافظات المملكة (١٠،٠٠٠ مطوية وجدول دراسي ولاصق Label).
- توزيع مطويات توعوية حول كيفية الشراء الأمن للأجهزة الكهربائية (١٠٠٠ مطوية)
- توزيع مطويات توعوية بحقوق وواجبات المستهلك في ١٠ منافذ بيع في مختلف محافظات المملكة (١٠،٠٠٠ مطوية).
- تم إصدار وطباعة مطوية توعوية خاصة عن شهر رمضان المبارك وتوزيعها على المحلات التجارية.
- تم رصد ما يقارب ٢٥ سلعة غذائية بشكل أسبوعي من ١٥ محل تجاري خلال شهر رمضان المبارك.
- رصد أسعار ٤٥٠ سلعة استهلاكية من ١٥ محل تجاري بشكل يومي من تاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٤.
- إعداد خطة توعوية لتوعية المجتمع بقانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية.

- التعاون مع شركة صلة الخليج لتفعيل خدمة مركز الاتصال والمساعدة في استلام الشكاوى والوصول إلى إدارة خدمة عملاء مربحة.
- المتابعة مع إدارات وزارة الصناعة والتجارة بقطاعيها لاستكمال المتطلبات اللازمة لانضمام الوزارة في المشروع الوطني للمقترحات والشكاوي (تواصل).
- التواصل مع إدارة التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات في تحديث الأسئلة المتكررة والشائعة (FAQs)لجميع إدارات وزارة الصناعة والتجارة في الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة.
- تم مخاطبة أصحاب محلات الهايبرماركت والسوبرماركت لتطبيق نظام "نافذة المستهلك".
- تم التعاون مع إدارة التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات لإعداد البرنامج المطلوب لتطبيق نظام "نافذة المستهلك".
- تحديث موقع المستهلك الصغير بشكل دوري.
- تعزيز الشراكة المجتمعية بالتعاون مع الجامعات ومراكز التنمية الاجتماعية في تقديم محاضرات وورش العمل المتصلة بحماية المستهلك.
- طباعة قانون حماية المستهلك على شكل كتيب (٣٠،٠٠٠ نسخة).

رابعاً : مجموعة الترويج والتخفيضات

تباشر إدارة حماية المستهلك مهمة منح التصاريح للحملات الترويجية واستلام الإيرادات والإشراف على السحوبات والقيام بجولات ميدانية بالأسواق . كما أن الإدارة تعمل بشكلٍ حثيث لاستكمال الجانب القانوني المتعلق بالترويج وما يتطلبه ذلك من إصدار قرارات وزارية جديدة بهذا الشأن .وفيما يلي نستعرض أهم العمليات التي قام بها القسم خلال عام ٢٠١٤م بتراخيص الحملات الترويجية.

الشـــهر	التصاريح الصادرة	السحوبات المجراة بالشهر	إجمالي دخل التصاريح د.ب
يناير	٧٧	٣٩	١٠٩١٠
فبراير	٦٢	٢٥	٥٤٣٠
مارس	٧٥	٣٣	٦٣٩٥
ابريل	٦٥	٤٩	٦٤٠٠
مايو	٧٢	٥٠	٦٠٥٥
يونيو	٩٤	٤٨	٩١٨٠
يوليو	٦٥	٥٣	٦٤٢٥
أغسطس	٥٥	٦١	٧١٨٠
سبتمبر	٦١	٤٧	٣٨٨٥
أكتوبر	٧٤	٤٤	٦٤١٥
نوفمبر	٥٩	٤٧	٤٩١٠
ديسمبر	٧٥	٥٤	٨٨٢٠
المجموع	٨٣٤	٥٥٠	٨٢٠٠٥

جدول رقم "٣" يبين العمليات الإدارية الخاصة بوحدة الترويج منذ مطلع العام الجاري ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

ادارة المواصفات والمقاييس:

أولاً: الأنشطة العامة لإدارة المواصفات والمقاييس

- في إطار الجهود المعنية بتحديث المرسوم بقانون ١٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن المواصفات والمقاييس، فقد بدأت مناقشة مشروع القانون بين ممثلي وزارة الصناعة والتجارة مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٤ واستمرت مناقشة المشروع والمراسلات بشأنه إلى شهر يونيو ٢٠١٤، وتكللت الجهود بانتهاء مجلس النواب من مناقشة المشروع وتحويله إلى مجلس الشورى لمناقشته في الدورة القادمة في عام ٢٠١٥.استكملت إدارة المواصفات والمقاييس دراسة القوانين ذات الصلة بالتقييس وتم رفعها لمجلس الوزراء بعد أن تم عرضها على دائرة الشئون القانونية، وستستكمل إجراءات رفع تلك القوانين للمجلس الوزاري لاعتمادها وهي كالتالي :
  - النظام الأساسي المعدل لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي سيرفع إلى مقام المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي لاعتمادها.
  - اتفاقية النظام الأساسي لمركز الاعتماد الخليجي التي سترفع إلى مقام المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي لاعتمادها.
- في إطار تنفيذ إدارة المواصفات والمقاييس لمشروع "تقوية قدرات مملكة البحرين في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية" بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استكملت الإدارة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ المراحل الأخيرة لإنشاء وتشغيل نظام آلي يعني بإخطارات مملكة البحرين لمنظمة التجارة العالمية حول القوانين واللوائح الفنية والأنظمة التي تعتزم الإدارة تطبيقها وطنياً بهدف تلقي ملاحظات الشركاء الصناعيين والتجاريين بشأنها وتسهيل التبادل التجاري. ومن المؤمل تدشين النظام المذكور في موقع وزارة الصناعة والتجارة الالكتروني خلال عام ٢٠١٥.

- تم في ١٩ أغسطس ٢٠١٤ صدور قرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس المختصة بوضع السياسة العامة لنشاط التقييس واعتماد المواصفات واللوائح الفنية الوطنية بالإضافة إلى اقتراح الرسوم التي تتقاضاها الإدارة نظير الخدمات التي تقدمها وقد تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٤ في العدد رقم ٣١٧١ . وتأتي أهمية اللجنة الوطنية في وضع سياسة و أهداف التقييس على المستوى الوطني بما يحقق احتياجات المصانع و الشركات المحلية.

- شاركت إدارة المواصفات والمقاييس خلال عام ٢٠١٤ بالتصويت على ٨٤ مشروع مواصفة دولية صادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (الآيزو) قد تم دراستها من قبل اللجان الفنية المحلية المختصة بشئون المواصفات. وقد ارتفعت نسبة التصويت على مشاريع المواصفات المدروسة في هذا العام بمعدل ٤٧% مقارنة بالعام الماضي البالغ عددها ٥٧ مشروع، ويرجع ذلك لزيادة عدد المشاريع المطروحة للدراسة من قبل المنظمة في هذا العام.

- قامت إدارة المواصفات والمقاييس بصفتها نقطة الاستعلام المسجلة بمنظمة التجارة العالمية لاتفاقية إزالة العوائق الفنية للتجارة، بإعداد عدد من الإخطارات للمنظمة حول التشريعات

التي تعتزم مملكة البحرين تطبيقها ولها تأثير على التجارة. حيث أعدت الإدارة حتى نهاية هذا العام عدد ٥٣ إخطار مقارنة بحجم الإخطارات المعدة والمرسلة للمنظمة حتى نهاية عام ٢٠١٣ البالغ عددها ٤١ إخطار أي بزيادة نسبتها ٢٩% ويعود ذلك لكثرة اللوائح الفنية المزمع اعتمادها وتطبيقها على المستوى الوطني.

- ساهمت إدارة المواصفات والمقاييس في دعم عمليه المراجعة الثالثة للسياسة التجارية لمملكة البحرين لدى منظمة التجارة العالمية التي تمت في ٢٢ إلى ٢٤ أبريل ٢٠١٤، حيث قامت الإدارة بالرد على الاستفسارات الواردة في تقرير المراجعة الثالثة لمملكة البحرين المعد من قبل المنظمة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٤ وذلك عبر التنسيق مع إدارة العلاقات التجارية الخارجية.

ثانياً : نشاط المواصفات

- **دراسة مشاريع المواصفات الخليجية:**
- تنفيذاً لخطط عمل اللجان الفنية الخليجية التابعة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٤م، انتهت إدارة المواصفات والمقاييس بالتنسيق مع اللجان الفنية المحلية للمواصفات المناظرة للجان الفنية الخليجية التابعة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من دراسة ما يزيد على ٩٥٠ مشروع مواصفة في مختلف القطاعات الصناعية المدرجة في خطتها السنوية حيث تم اعتماد ما يقارب ٥٥٨ مشروع على المستوى الخليجي من مخرجات اللجان الفنية الخليجية المختصة منها ٤٦٥ مشروع كمواصفة قياسية و٩٣ مشروع كلائحة فنية خليجية وذلك ضمن اجتماعات المجلس الفني رقم ٣١ و٣٢ و٣٣ واجتماع مجلس إدارة هيئة التقييس الخليجية رقم ١٩. كما ومن جانب آخر تم اعتماد تبني المواصفات القياسية الدولية التي ليس لها مقابل خليجي بأسلوب المصادقة وبدون تعديل والبالغ عددها ٥٥٣٠ كمواصفات قياسية خليجية وذلك بهدف الإسراع في تغطية احتياجات السوق الخليجي المشترك من المواصفات القياسية للسلع والخدمات.
- وعلى المستوى الوطني اعتمدت اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس في اجتماعها الخامس والأربعين المنعقد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م جميع مخرجات برنامج عمل اللجان الفنية الخليجية للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤م والبالغ عددها حوالي ٨١٤ مواصفة قياسية و ١٠٠ لائحة فنية خليجية كمواصفات ولوائح فنية وطنية. كما وتم أيضاً اعتماد المواصفات القياسية الخليجية المتبناة عن المواصفات الدولية بدون تعديل والذي يبلغ عددها ٥٥٣٠ مواصفة كمواصفات قياسية وطنية. وقد ارتفع العدد الكلي لمشاريع المواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة وطنياً في هذا العام بنسبة تفوق ١٠٠% مقارنة بالعام الماضي، حيث كان عدد المشاريع المعتمدة بعام ٢٠١٣م ما يقارب ٢٧١ مشروع. وتعود الزيادة إلى واقع اعتماد المشاريع المتبقية ضمن خطط اللجان لعام ٢٠١٣م خلال هذا العام.

الرسم البياني رقم ١: المشاريع المعتمدة وطنياً:

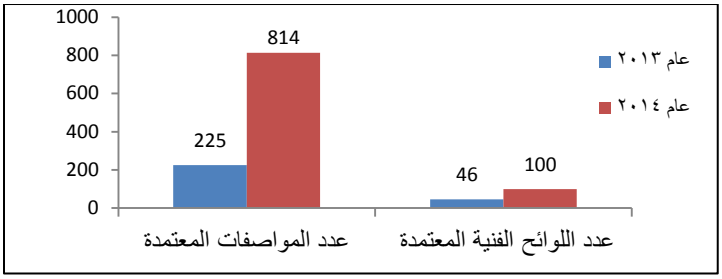

- **المشاركة في اجتماعات اللجان الفنية الخليجية**
- استضافت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المواصفات والمقاييس الاجتماع السابع عشر للجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية والاجتماع الثالث عشر للجنة الفرعية للمركبات والإطارات المنبثقة منها بصفتها رئيسة لتلك اللجان وذلك في ٨- ١٠ سبتمبر ٢٠١٤ حيث شارك في هذه الاجتماعات ممثلي أجهزة التقييس الوطنية بدول مجلس التعاون وممثل الأمانة العامة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- من جانب آخر ، شارك أخصائيو قسم المواصفات في حضور اجتماعات اللجان الفنية الخليجية الأخرى المختصة في القطاعات الصناعية والخدمية المختلفة مثل قطاع المنتجات الكيميائية والكهربائية والالكترونية والغذائية والزراعية وغيره. حيث قامت اللجان الفنية خلال هذه الاجتماعات بمناقشة مشاريع المواصفات القياسية المدرجة على برنامج عملها خلال العام الحالي وإقرار رفع العديد منها إلى الأمانة العامة لهيئة التقييس تمهيداً لاعتمادها وإصدارها كمواصفات قياسية خليجية ولوائح فنية موحدة.

دراسة مشاريع المواصفات العربية:

- في إطار حرص الإدارة على تعزيز العمل المشترك مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، قامت إدارة المواصفات والمقاييس بتوزيع عدد ٩ مشاريع عربية صادرة عن المنظمة على الجهات الحكومية وغير الحكومية في داخل المملكة للدراسة وإبداء الرأي بشأنها، كما وقامت بإرسال الردود الواردة إليها والمتعلقة بمرئيات مملكة البحرين حول المشاريع الموزعة إلى المنظمة المعنية.

ثالثاً : نشاط مركز المعلومات :

بيع المواصفات: في إطار سعي إدارة المواصفات والمقاييس لتسويق المواصفات بين المصنعين والتجار يقوم مركز المعلومات بتوفير خدمة بيع المواصفات القياسية الخليجية بعد اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس ونشرها في الجريدة الرسمية كمواصفات قياسية وطنية. كما ويقوم أيضاً بتوفير خدمة بيع المواصفات والمطبوعات الدولية والمواصفات البريطانية والأمريكية الصادرة عن كل من منظمة التقييس الدولية (ISO) واللجنة الدولية

الكهروتقنية (IEC) والمعهد البريطاني للمواصفات (BSI) والجمعية الأمريكية للفحص والاختبار (ASTM)على الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية المحلية. وقد بلغ عدد المواصفات المباعة ٣٥٣ مواصفة في عام ٢٠١٤م ، منها ٨٥% مواصفات خليجية و ١٠% مواصفات منظمة الأيزو و ٥% مواصفات مختلفة (مثل المواصفات البريطانية ومواصفات اللجنة الدولية الكهروتقنية) والرسم البياني رقم ٢ يوضّح ذلك. كما وبلغ قيمة مبيعات المواصفات القياسية في هذا العام حوالي ٦٢٧١ دينار بحريني.

الرسم البياني رقم ٢: تصنيف المواصفات المباعة خلال عام ٢٠١٤م

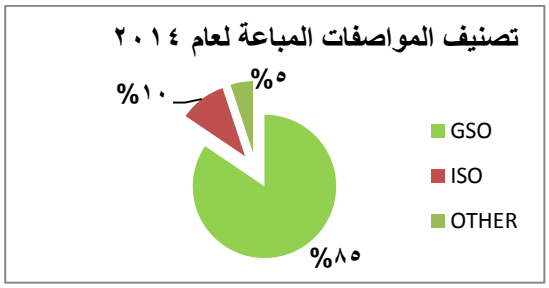

رسم بياني رقم ٣: عدد المواصفات المباعة خلال ٢٠١٤م

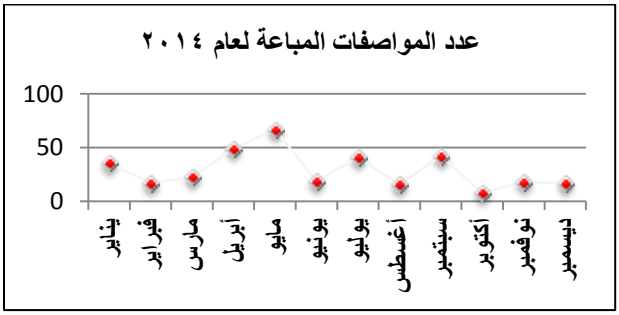

رسم بياني رقم ٤: قيمة بيع المواصفات بالدينار البحريني خلال عام ٢٠١٤م

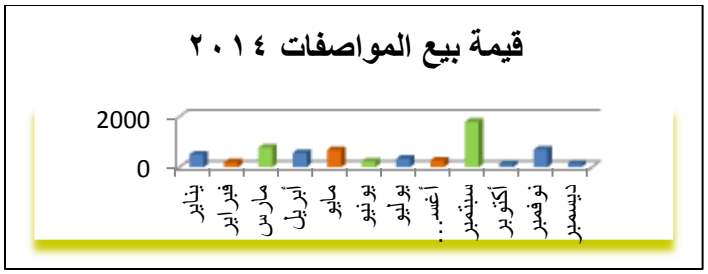

رابعاً : نشاط المطابقة

- **المعاملات الجمركية على المنافذ :**

بلغ عدد معاملات المنتجات الخاضعة للرقابة إدارة المواصفات والمقاييس التي تم تخليصها في عام ٢٠١٤ على المنافذ الجمركية لمملكة البحرين 8322 معاملة جمركية، وقد شكلت السيارات النسبة الأكبر منها، إذ بلغت ٢٨% من مجموع المعاملات، تليها معاملات قطع الغيار 22%. ويعتبر ميناء خليفة بن سلمان المنفذ الرئيسي لدخول المنتجات الخاضعة لرقابة إدارة المواصفات والمقاييس، إذ يشكل 77 % من إجمالي المنتجات التي يتم تخليصها من قبل الإدارة.

جدول (١) : توزيع المعاملات على المنافذ الجمركية في عام ٢٠١٤

الشهر	المنفذ البحري (الميناء)	المنفذ البري (الجسر)	المجموع الكلي
يناير	٤٦٥	١١٩	٥٨٤
فبراير	٤٧١	١٠٦	٥٧٧
مارس	٤٩٥	١١٣	٦٠٨
أبريل	٧٠٩	١٢٩	٨٣٨
مايو	٧١٤	١١٢	٨٢٦
يونيو	٤١١	٩٨	٥٠٩
يوليو	٤٢٩	٢٥١	٦٨٠
اغسطس	٤٩١	٢٢٦	٧١٧
سبتمبر	٦٣٧	٢٦٢	٨٩٩
أكتوبر	٤٧٣	٢٤٦	٧١٩
نوفمبر	٥٢٩	١٧١	٧٠٠
ديسمبر	٥٦٠	١٠٥	٦٦٥
المجموع	٦٣٤٨	١٩٣٨	٨٣٢٢
النسبة	%٧٧	%٢٣	

رسم بياني (٥): التوزيع الكلي للمعاملات على المنفذين لعام ٢٠١٤

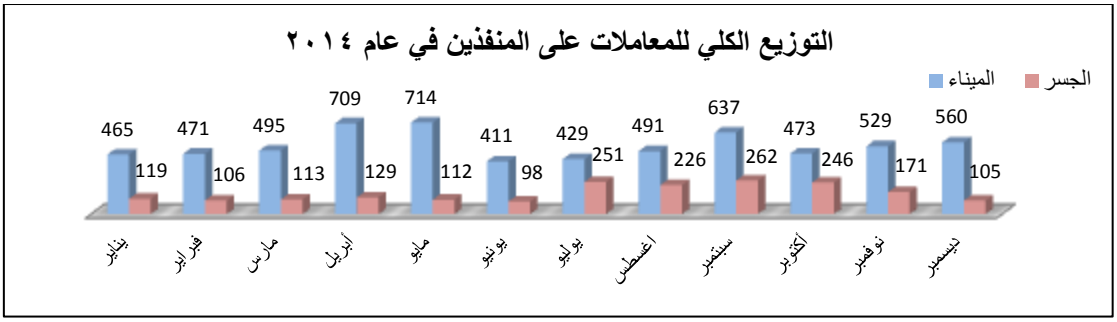

- **التعهدات:**

تعمل الإدارة على تخليص بعض المنتجات وفقاً للتعهد باستكمال اجراءات محددة، وقد انخفضت نسبة هذه التعهدات في عام ٢٠١٤ تعتبر شبه منتهية في هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة، حيث بلغ عدد التعهدات ٣ فقط فيما كان عددها في العام الماضي ١٦ تعهد، ويعزو ذلك لتطوير آلية إحكام الرقابة على المنتجات وزيادة وعي المستوردين والمخلصين بمتطلبات الاشتراطات الفنية على المنتجات الخاضعة لرقابة إدارة المواصفات والمقاييس.

- **البرنامج السنوي للحملات التفتيشية وسحب العينات :**
  - **الحملات التفتيشية:**

(١) نفذ قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة مسحاً ميدانياً على المحال التجارية لبيع لعب الأطفال لمعرفة مدى التزام التجار والمستوردين بتوفير الملف الفني وفق متطلبات اللائحة الفنية الخليجية للعب الأطفال. شمل المسح ٤٣ محل تجاري لبيع لعب الاطفال في مختلف المحافظات، ومعاينة ٨٥ عينة من لعب الأطفال. وخلصت نتائج المسح بأن ٢١% من المحال التجارية تمكنت من توفير الملف الفني في الفترة الزمنية المحددة، كما أن هذه المحال لم تستطع توفير جميع الوثائق المطلوبة بحسب متطلبات اللائحة. وهذه النتائج مؤشر للحاجة إلى توعية التجار لموضوع الملف الفني وأهميته للتاجر وللجهة الرقابية، خصوصا وأن اللائحة المحدثة للعب الأطفال تعطي اهمية كبيرة للملف.

(٢) نفذ قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة مسحاً ميدانياً على المحال التجارية المعنية ببيع الأجهزة الكهربائية في الأسواق المحلية لمعرفة مدى التزام التجار والمستوردين بمتطلبات البطاقة الاعلامية لهذه المنتجات. شمل المسح ٥٠ محل تجاري ومعاينة ٢٠٠ عينة من الأجهزة الكهربائية. وجاءت النتائج بأن ٧٠% من المحال التجارية توفرت في عيناتها جميع اشتراطات البطاقة الإعلامية. وتعتبر هذه الحملة ممهدة لتوعية التجار لتطبيق لائحة خليجية جديدة للرقابة على الاجهزة الكهربائية.

(٣) أتم قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة مسحاً ميدانياً لمعرفة أنواع المحولات التي يتم تداولها في أسواق مملكة البحرين تمهيداً لاختبارها. بينت النتائج وجود أنواع رديئة من المحولات وبأشكال مختلفة وتباع بأسعار متفاوتة ورخيصة جداً بالمقارنة مع مثيلاتها

من الأنواع الأمنة. وكشفت نتائج الفحص عن وجود حالات عدم المطابقة وقد تم اتخاذ الاجراءات بشأن تلك المنتجات.

(٤) يتابع قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة الاستدعاءات التي تعممها هيئة التقييس الخليجية بشان السيارات، حيث يتم التواصل مع وكلاء السيارات وزيارة بعضها للاطلاع على الاجراءات المعمولة بشأن الاستدعاءات. وقد تم مخاطبة الوكلاء لعدد 58 طراز من السيارات التي تم الاعلان عنها، وزيارة ١٦ وكالة للتحقق من سير عملية الاستدعاء.

(٥) تم سحب عدد من عينات لعب الأطفال أساور اليد المطاطية وأرسالها لمختبرات خارج مملكة البحرين للتحقق من مدى صحة ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة بشأن احتواءها على مواد مسرطنة، ولازال الموضوع قيد المتابعة، وقد جرى التواصل مع بعض دول الخليجية حول الاجراءات التي تمت في هذا الشأن.

- **أعمال التحقق من المطابقة :**

استكمل قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة دراسة جميع الوثائق الخليجية ضمن المنظومة الخليجية للتحقق من المطابقة بنسبة ١٠٠%، إذ أنهى القسم دراسة ما يلي:

١. اللائحة الفنية الخليجية للأجهزة الكهربائية التي تعمل في نطاق جهد معين
٢. نظام سلامة المنتجات ومسح الاسواق.
٣. دليل تسجيل المنتجات الحاصلة على شارة المطابقة
٤. دليل شهادة الجودة لمراكز خدمة المستفيدين
٥. استبيان اللجنة الخليجية للتحقق من المطابقة حول اسباب إحجام الدول الاعضاء للتقدم بطلب للاعتراف المتبادل بعلامات الجودة وشهادات المطابقة.

- **الشكاوى:**

بلغ عدد الشكاوي حول المنتجات التي تلقاها قسم التطبيق المواصفات وضمان الجودة ١٣ شكوى، وتم البت في ثمان منها لكونها تتعلق باختصاص إدارة المواصفات والمقاييس، فيما تم تحويل البقية إلى إدارة حماية المستهلك. وقد كانت ٩ من الشكاوي متعلقة بإطارات السيارات، وواحدة لكل من المنتجات التالية: فرن غاز، سيارة، طقم جلوس وشاحن لهاتف نقال.

- **التنسيق مع الجهات الأخرى لأعمال المطابقة :**

قام القسم بإعداد اللازم للتنسيق من قبل وزارة الصناعة والتجارة والجهات الأخرى التالي ذكرها:

- التنسيق مع لجنة تنفيذ منهجية تحسين كفاءة الإنارة المشكلة بقرار رقم ١ لسنة ٢٠١٤ من قبل نائب مجلس الوزراء لتطبيق اللائحة الفنية لمصابيح الإنارة غير الموجهة. وقد استكملت الإدارة الإجراءات اللازمة لتطبيق اللائحة كإخطار منظمة التجارة العالمية وترجمة اللائحة وتم عرضها على اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس تمهيداً لإجراءات اعتمادها.

- التنسيق مع إدارة ترشيد الماء والكهرباء بهيئة الكهرباء والماء لوضع لوائح فنية لمنتجات التمديدات المائية الداخلية وقد تم عقد عدة اجتماعات بهذا الشأن، ولازال التنسيق قائم مع الهيئة لتنفيذ المشروع.
- التنسيق مع الهيئة الوطنية للنفط والغاز للرقابة على صمام الأمان في اسطوانات الغاز المسال وتكللت الجهود باعتماد اللوائح الفنية في اجتماع اللجنة الوطنية ٤٥ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤.

خامساً: نشاط الجودة

- عمل القسم على دراسة طلبات الانشطة التجارية المتعلقة بتقديم الخدمات في مجال استشارات وإصدار الشهادات لمواصفات منظمة التقييس الدولية، وتم الموافقة على 26 طلب متعلق بهذا النشاط.
- عمل القسم على متابعة كافة الأمور المطلوبة لضمان سير تطبيق نظام إدارة الجودة في وزارة الصناعة والتجارة على النحو الأمثل وذلك وفقاً للخطة السنوية التي يضعها القسم، ومن ابرز الأمور في هذا الشأن ما يلي:

- التنسيق مع الجهة المانحة للشهادة لإجراء التدقيق الخارجي، وتكللت الجهود باجتياز وزارة الصناعة والتجارة التدقيق في يناير ٢٠١٤.
- التنسيق مع الموارد البشرية بشأن توفير التدريب في مجال تدقيق الجودة، وقد جرى تدريب ١١ موظف.
- الإعداد والمتابعة لإجراء التدقيق الداخلي ولوضع وتنفيذ اهداف الجودة وخطط رضا الزبائن.
- التحضير الكامل لعقد اجتماع الإدارة العليا لمراجعة نظام إدارة الجودة، وسيتم عقد الاجتماع في فبراير ٢٠١٥.
- استكمل في شهر نوفمبر ٢٠١٤ الإجراءات الفنية اللازمة بشأن تجديد صلاحية شهادة نظام إدارة الجودة لوزارة الصناعة والتجارة، وبذلك عمل على دراسة العقود التي تم استلامها من الجهات المانحة للشهادات وتم عمل التقرير اللازم وتزويد إدارة الموارد البشرية والمالية بالوثائق المطلوبة لاستكمال الأمور الإدارية والمالية.

- **الانشطة التوعوية:**

نفذ قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة ١٢ نشاط توعوي، حيث تم تقديم بعض المحاضرات في مجال المطابقة والجودة لموظفي إدارة المواصفات والمقاييس وبعضها للجهات الخارجية كوزارة الصحة ووزارة التربية و للأكاديمية الملكية للشرطة، إضافة إلى الاخبار والاعلانات الصحفية.

سادساً: نشاط المقاييس

تعتبر أنشطة قسم المقاييس مدخلاً مهماً لضمان القياس في المعاملات اليومية، وتنقسم أنشطته إلى فرعين أساسيين:

المترولوجيا القانونية: وتركز على الحاجة إلى تحقيق الثقة والإنصاف في القياسات التي تعني الناس مباشرة، خاصة تلك القياسات المتعلقة بالتجارة والصحة العامة والسلامة والمراقبة البيئية. وتشتمل على الإجراءات التشريعية والإدارية والتقنية كافة، التي تعمل على تحقيق جودة القياس ومصداقيته.

المترولوجيا الصناعية: وتركز على ضمان وجودة الأنشطة الصناعية المتعددة، وربط أجهزة ووحدات القياس بالنظام الدولي للقياس وذلك لتحقيق الانسجام بين جميع القياسات على المستوى العالمي وبالتالي إزالة العوائق الفنية أمام التجارة الدولية الناشئة بسبب الاختلاف في القياسات.

١- المترولوجيا القانونية، الرقابة على أدوات القياس التجارية

ضمن إطار أنشطة المترولوجيا القانونية ، قام القسم منذ مطلع هذا العام في البدء بالرقابة على أدوات القياس المختلفة المستخدمة محلياً في التبادل التجاري والتي شملت على الأوزان والموازين والأمتار وأشرطة القياس وذلك عن طريق عمليات التفتيش والمعايرة والتحقق من دقة وسلامة هذه الأجهزة بالإضافة إلى استخدام الجهاز بالصورة القانونية الصحيحة. كما يقوم القسم بوسم الأجهزة باستخدام ملصق يبين تاريخ خضوعه للفحص. ويقوم القسم أيضاً بالرقابة على الواردات من أجهزة القياس من خلال التحقق من عينات مختارة من الورديات التي تدخل المملكة من خلال المنافذ (ميناء سلمان، مطار البحرين الدولي، جسر الملك فهد).

في بداية عام ٢٠١٤ وضع قسم المقاييس خطة للتحقق من أدوات قياس ووزن المحلات التجارية تهدف إلى تغطية نسبة ٥% زيادة على عدد المحلات التجارية التي تم انجازها بعام ٢٠١٣ أي ما يعادل ١٨٢٢ محل تجاري بينما بلغ عدد المحلات التجارية التي تم تغطيتها خلال عام ٢٠١٤م بحوالي ١٩٣٤ محل، الرسم البياني رقم ٦ يوضح ذلك، كما بلغ عدد أدوات القياس والوزن التي تم التحقق منها 4202.

رسم بياني رقم ٦: مقارنة المنجزات بالخطة لعام ٢٠١٤ لتحقيق نسبة زيادة ٥% في عدد المحلات مقارنة بعام ٢٠١٣

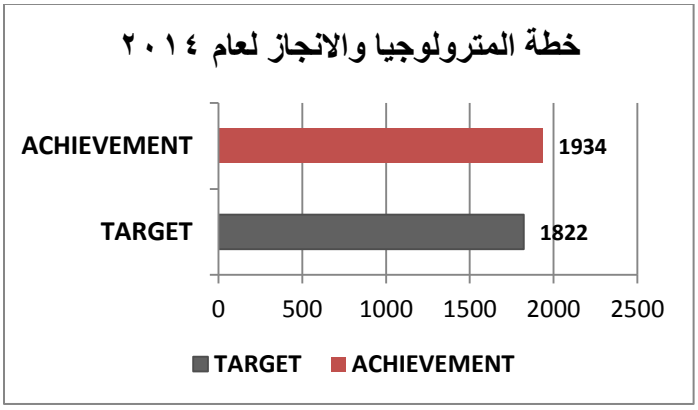

٢-المترولوجيا الصناعية، شهادات المعايرة للمصانع والشركات:

استمرار لجهود إدارة المواصفات والمقاييس في تقديم الدعم الفني للشركات والمصانع المحلية، فإن قسم المقاييس واصل في هذا العام معايرة أجهزة القياس المستخدمة بالشركات والمصانع المحلية ومؤسسات القطاع العام وذلك بناءً على الطلبات المقدمة من جهتهم. وقد اشتملت الخدمة على معايرة

الأوزان والموازين والأمتار وأشرطة القياس، بالإضافة إلى الورنيات والمايكرومتر، وذلك على اختلاف أنواعها وإحجامها ودرجة دقتها.

وقد بلغ عدد طلبات المصانع للمعايرة خلال العام الحالي 41 طلب بينما في العام الماضي بلغ حوالي ٥٧ طلب حيث انخفضت بحوالي ١٦طلب من الشركات، في حين بلغ عدد الشهادات التي اصدرتها إدارة المواصفات والمقاييس لعام ٢٠١٤ ب 291 شهادة أي ارتفعت بحوالي ٣٠ شهادة مقارنةً بالعام٢٠١٣.

سابعاً : الفعاليات والمشاركات

أ. شارك موظفي إدارة المواصفات والمقاييس في البرامج التدريبية المبينة في الجدول رقم ٦.

جدول رقم ٦: مشاركات الموظفين في البرامج التدريبية

ت	البرنامج التدريبي	المشارك	الفترة في عام ٢٠١٤
١	دورة " مهارات ومبادئ تقييم أثر التشريعات الفنية (RIA Regulation Impact Assessment)	جميع موظفي قسم تطبيق المواصفات	٢٠-٢١ يناير البحرين
٢	ورشة عمل " الحقوق الدستورية للمرأة البحرينية"	رئيس قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة + أخصائي تطبيق المواصفات	٢٧ فبراير، البحرين
٣	دورة متطلبات تقديم خدمات الكفاءة وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO\IEC 17043	أخصائي تطبيق مواصفات أول	١٦- ١٨ مارس ، الامارات العربية المتحدة
٤	دورة " عمل نظام قبول شهادات المطابقة وتقارير الاختبارات للمنتجات الكهربائية والالكترونية IECEE CB Scheme"	رئيس قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة + مشرف تطبيق المواصفات + أخصائي تطبيق المواصفات	٦ – ٧ مايو ، البحرين
٥	ورشة عمل " إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسة الإمداد في التجارة الدولية والمشغل الاقتصادي"	مشرف تطبيق المواصفات	٢٦- ٢٨ مايو، البحرين
٦	دورة: شهادة المدقق الرئيسي وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO9001:2008"	أخصائي تطبيق مواصفات أول	١ – ٥ يونيو، البحرين
٧	إعداد مقومي هيئات تقويم المطابقة لعمليات التعيين"	مشرف تطبيق المواصفات	٩ - ١٠ يونيو، سلطنة عمان
٨	بناء قدرات اللجان الفنية	أخصائي مواصفات	١١-١٢ نوفمبر ، دولة الامارات العربية المتحدة
٨	بناء القدرات الفنية للدول الأعضاء - مسح السوق	أخصائي تطبيق مواصفات أول	١٦ - ٢٠ نوفمبر، المملكة العربية السعودية
٩	إجراءات الرقابة الحدودية والفسح الجمركي في ظل المنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة	مفتش مقاييس	٢٦ - ٢٧ نوفمبر، المملكة العربية السعودية
١٠	اتفاقية تسهيل التجارة	رئيس تطبيق المواصفات وضمان الجودة	٢٩ – ٣٠ أكتوبر، البحرين
١٢	دورة في اللغة الانجليزية	مفتش مقاييس	٧ ديسمبر ٢٠١٤ – ١٦ مارس ٢٠١٥، البحرين
١٣	مهارات التدقيق الداخلي لنظام إدارة جودة التدريب	أخصائي مقاييس أول	٢١-٢٢ ديسمبر ، المملكة العربية السعودية

ب. الانشطة التوعوية:

نفذت إدارة المواصفات و المقاييس ١٢ نشاط توعوي، حيث تم تقديم بعض المحاضرات في مجال المطابقة والجودة لموظفي إدارة المواصفات والمقاييس وبعضها للجهات الخارجية كوزارة الصحة ووزارة التربية و للأكاديمية الملكية للشرطة، إضافة إلى الاخبار والاعلانات الصحفية.

إدارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات

- تم الانتهاء من تطوير نظام التفتيش لقسم فحص الذهب. وهو الآن في مرحلة التجربة.
- تم الانتهاء من تحديث لغة البرمجة الخاصة بنظام يتبع قسم فحص الذهب. وهو الآن في مرحلة التجربة.
- تم تدشين النسخة الانجليزية والعربية للموقع الالكتروني لمركز تنمية الصناعات الحرفية.
- تم تدشين النسخة الاولية لنظام التراخيص الصناعية.
- تم تدشين نظام الحسابات للمناطق الصناعية.
- تم الانتهاء من نظام قسم الاحجار الكريمة. وهو الآن في مرحلة التجربة.
- تم الانتهاء من نظام المسح الضوئي لقسمي البراءات والتصاميم بإدارة الملكية الصناعية. وهو الآن في مرحلة التجربة.
- تم الانتهاء من نظام لجنة الترقيات. وهو الآن في مرحلة التجربة.
- تم الانتهاء من نظام الترويج لإدارة حماية المستهلك. وهو الان في مرحلة التجربة.
- تم تدشين نظام الاشعارات Notifications لإدارة المواصفات والمقاييس بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي .
- تم الانتهاء من نظام الخدمة الذاتية kiosk للحكومة الالكترونية الخاص بتجديد السجلات التجارية. وهو الآن في مرحلة اضافة خدمة الدفع الالكتروني (بواسطة بطاقات الائتمان) عليه.
- تم الانتهاء من ترقية جهاز MPLS router الخاص بمبنى الدبلوماسية والمستخدم ي الربط بالشبكة الحكومية.
- تم الانتهاء من ترقية أجهزة الشبكة المحلية لمبنى الخيرية ومبنى شؤون الصناعة.
- تم الانتهاء من تركيب منظومة الجدار الناري Firewall لكل من مبنى إدارة المناطق الصناعية ومركز الحرف اليدوية ومركز البحرين للمستثمرين ومكتب فحص الذهب ومبنى شؤون الصناعة.
- تم تدشين نظام المرسلات الداخلية لوزارة الصناعة والتجارة.
- تم تدشين نظام حفظ العقود لإدارة الموارد البشرية والمالية.
- الانتهاء من مشروع تطبيقات الهاتف النقال على أنظمة iOS وANDOIRD.
- بلغ عدد عمليات تجديد السجلات عن طريق الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة وموقع الحكومة الإلكتروني ٢٦٤٧ عملية تجديد.

- بلغ عدد عمليات تجديد السجلات عن طريق أجهزة الخدمة الذاتية kiosk ٣٦٥٦ عملية تجديد.
- بلغ عدد مستخدمي تطبيقات الهاتف النقال لأنظمة iOS (Apple) ١٢٩٠ مستخدم.
- بلغ عدد طلبات إضافة نشاط متعلق بالتجارة الالكترونية ٤٩ طلب.
- تم إصدار كتيب التجارة الإلكترونية والمخصص لرجال الأعمال والمؤسسات التجارية، الذي يهدف لنشر الوعي حول مفاهيم التجارة الإلكترونية وأهميتها وتشجيع التجار ورجال الأعمال للتحول إلكترونياً.
- انتجت الادارة فيلم تثقيفي حول التجارة الإلكترونية وأمن الإنترنت وقد عرض فيه نصائح وارشادات توعوية للحماية من بعض مخاطر شبكة الإنترنت بهدف نشر الوعي الإلكتروني بين طلبة المدارس.
- تم إقامة ورشة عمل في التجارة الإلكترونية للمؤسسات التجارية يوم الأربعاء الموافق ١٩ مارس ٢٠١٤ في فندق الكراون بلازا تحت شعار "التجارة الإلكترونية ... منصة بحرينية ... لسوق عالمية" بحضور ما يقارب ١٥٠ مشارك من مختلف المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة وعدد من رجال الأعمال وكافة المهتمين بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

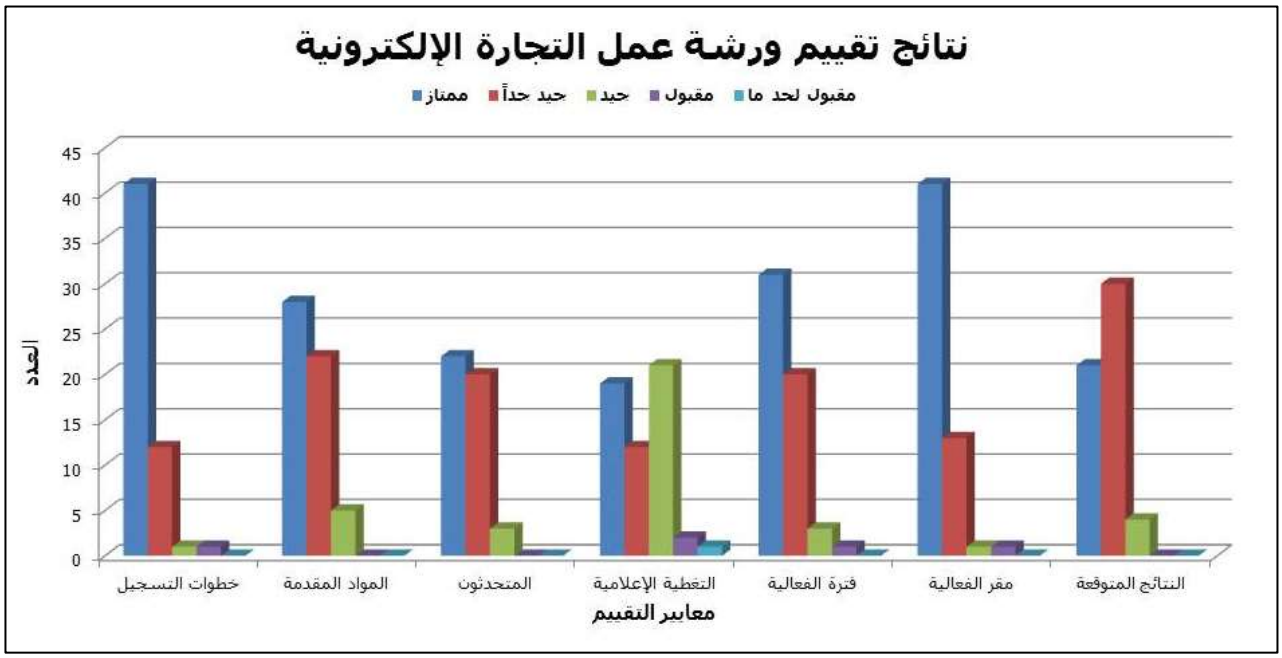

- أنهت إدارة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات تقديمها للبرنامج التثقيفي المعد لطلبة المدارس للعام الدراسي ٢٠١٣ -٢٠١٤ للسنة التاسعة على التوالي بهدف نشر الوعي فيما يخص بمفاهيم التجارة الإلكترونية وأمن الإنترنت ليشمل جميع الفئات العمرية الدراسية حيث تضمن على محاضرتين: الأولى عبارة عن "التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين" والتي خصصت لطلبة المرحلة الثانوية والهيئة التعليمية والإدارية، أما الثانية فهي عن "الإنترنت الآمن" والتي خصصت لطلبة المرحلة الإعدادية والابتدائية وأولياء الأمور.

كما تميّز البرنامج بتقديمه مسابقة التجارة الإلكترونية وأمن الإنترت الشهرية والتي بلغ عدد مشتركيها لهذا العام الدراسي ما يقارب ١،٤٠٠ مشترك من مختلف مدارس مملكة البحرين. والجدير ذكره أن المسابقة عرضت على موقع وزارة الصناعة والتجارة www.moic.gov.bh وموقع جريدة الأيام الراعي الإعلامي للمسابقة.

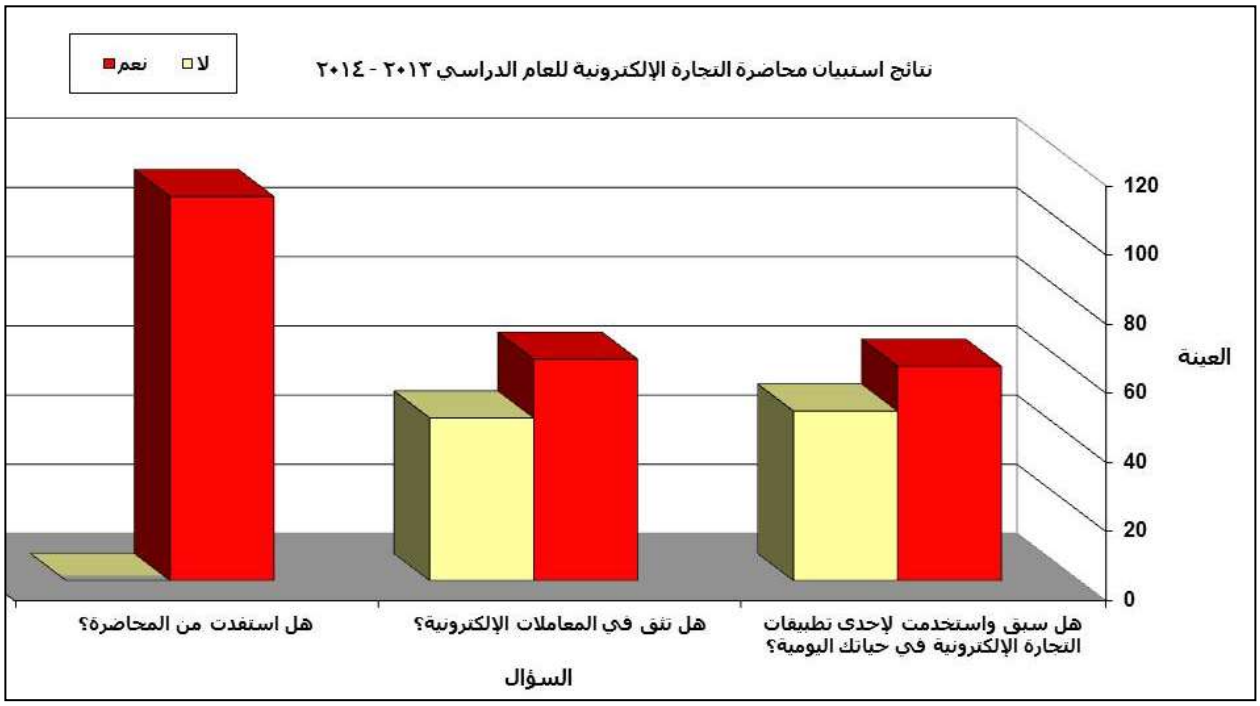
نعم
لا
نتائج استبيان محاضرة التجارة الإلكترونية للعام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٤
120
100
80
60
40
20
0
العينة
هل استفدت من المحاضرة؟
هل تثق في المعاملات الإلكترونية؟
هل سبق واستخدمت لإحدى تطبيقات التجارة الإلكترونية في حياتك اليومية؟
السؤال

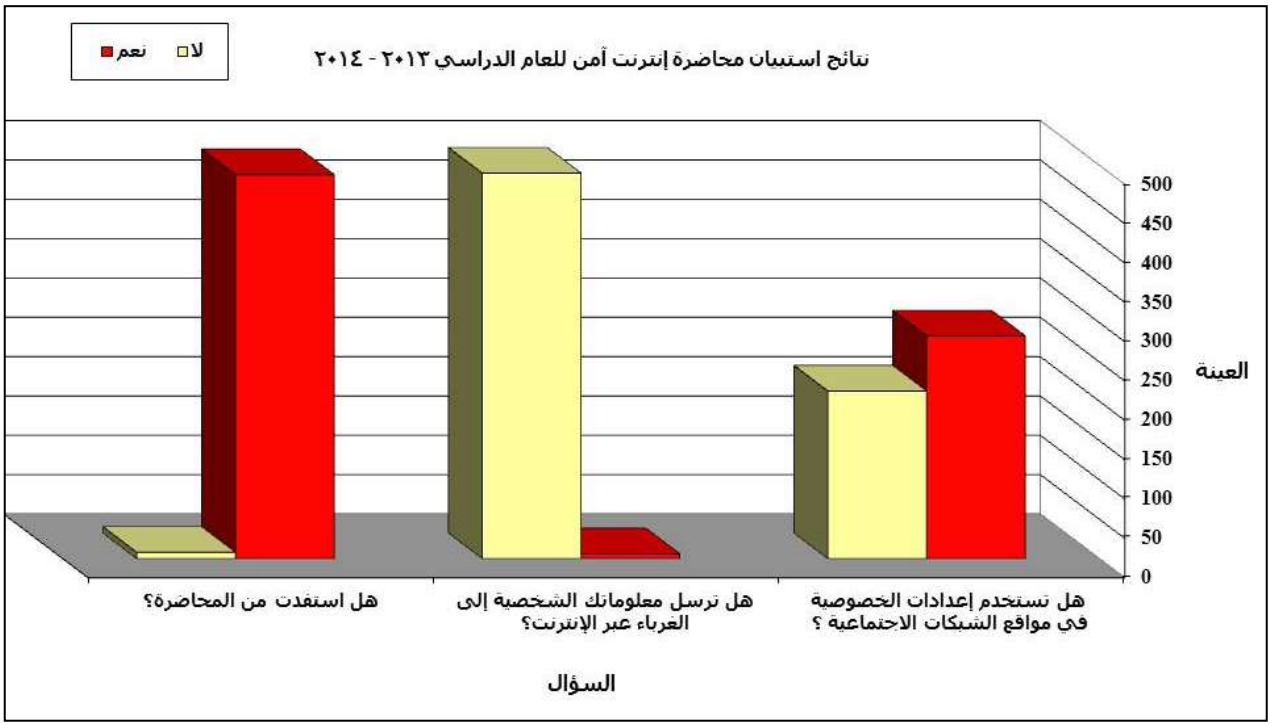
نعم
لا
نتائج استبيان محاضرة إنترنت آمن للعام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٤
500
450
400
350
300
250
200
150
100
50
0
العينة
هل استفدت من المحاضرة؟
هل ترسل معلوماتك الشخصية إلى الغرباء عبر الإنترنت؟
هل تستخدم إعدادات الخصوصية في مواقع الشبكات الاجتماعية ؟
السؤال

إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة

مقدمة:

تسعى إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة إلى تطوير العمل بشكل مستمر والاهتمام بالخدمات التي تقدمها لعملائها من أجل الرقي بقطاع المجوهرات واللؤلؤ والأحجار الكريمة. من أجل تحقيق ذلك قامت الإدارة بالعديد من الإنجازات في مجال الجودة والتدقيق واهتمت بشكل كبير في تطبيق قوانين الرقابية من خلال حملات تفتيشية مكثفة، من جانب آخر قامت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بدور فعال وكبير في مناقشات القضايا الهامة مع المختبرات العالمية من خلال لجان فنية تبحث المواضيع الحساسة في الساحة المحلية والعالمية.

كما سعت الإدارة إلى توفير ضمان نوعي وقانوني للمستهلك عند شرائه المشغولات الذهبية والأحجار الكريمة واللؤلؤ، والعمل على تنمية وتطوير قطاع المجوهرات عن طريق تقديم المشورة الفنية والدعم التقني للعاملين في هذا القطاع الحيوي.

إنجازات الإدارة في برامج الجودة:

تم الالتزام بجميع برامج الجودة المطلوبة في قطاع المجوهرات، كما تم استكمال برنامج قياس رضا الزبائن حسب الخطة الموضوعة من قبل نظام الجودة، و الحفاظ على جودة العمليات ودقة الوثائق الخاصة بها، بالإضافة إلى قيام الإدارة بمراجعة ملف الجودة و محتوياته واعتماد اصدارات جديدة لبعض الوثائق.

الاجتماعات:

قامت لجنة تجارة اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة بعقد إجتماع في تاريخ ١٨ مايو ٢٠١٤ بحضور سعادة وكيل الوزارة لشئون التجارة بوزارة الصناعة والتجارة . تم خلال الإجتماع مناقشة المشاكل المتعلقة بفحص اللؤلؤ الصغير الحجم (الكاشي) الناتج من عمليات الإستزراع، وكيفية تطوير مختبر فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة وتزويده بأجهزة متطورة ووضع آلية لتسريع إنجاز الأعمال .

التدريب:

أقامت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بالتعاون مع المعهد الأمريكي للجيمولوجيا (GIA) دورة تدريبية في فحص وتدرج الألماس وذلك في الفترة من ١٤-١٨ سبتمبر ٢٠١٤ وأخرى في تصميم المجوهرات في الفترة من ١٨-٢٥ سبتمبر ٢٠١٤، وذلك انطلاقا من مبدأ نشر الوعي لدى التاجر والمستهلك في قطاع المجوهرات وتقديم كافة المساعدات الفنية والعملية والإطلاع على كل ما هو جديد في مجال المجوهرات، وقد كان القبول من قبل قطاع المجوهرات والمهتمين به كبيراً حيث شارك في الدورة ٢٣ مشاركا.

<u>قسم فحص ووسم المعادن الثمينة:</u>

أولاً: الإنتـــاج

- **الإنتاج الكلي من المصوغات الذهبية الموسومة بالوسم الرسمي**

بلغ وزن المصوغات الذهبية المنجزة في قسم فحص ووسم المصوغات للعام ٢٠١٤ حوالي ٨,٧ طن، بنسبة ارتفاع تعادل ١٦%، مقارنة بإنتاج العام ٢٠١٣. في حين كانت نسبة الزيادة في أعداد المصوغات المنجزة تساوي ١,٢

مليون مشغول ذهب ، وبنسبة زيادة تعادل ١٦% مقارنة بإنتاج العام ٢٠١٣، بحسب الأشكال البيانية التوضيحية أدناه.

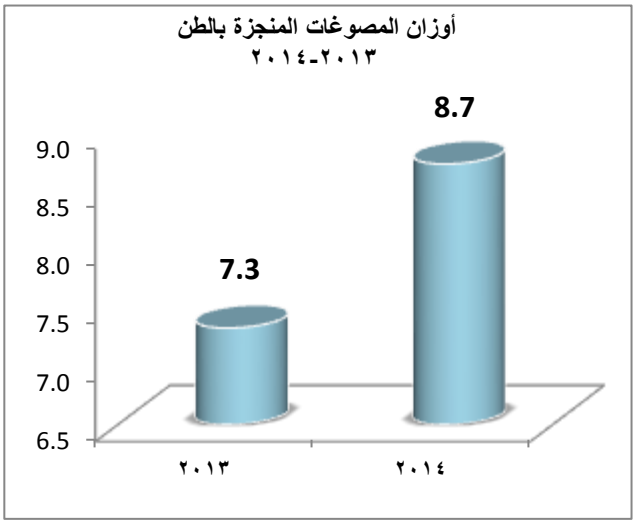

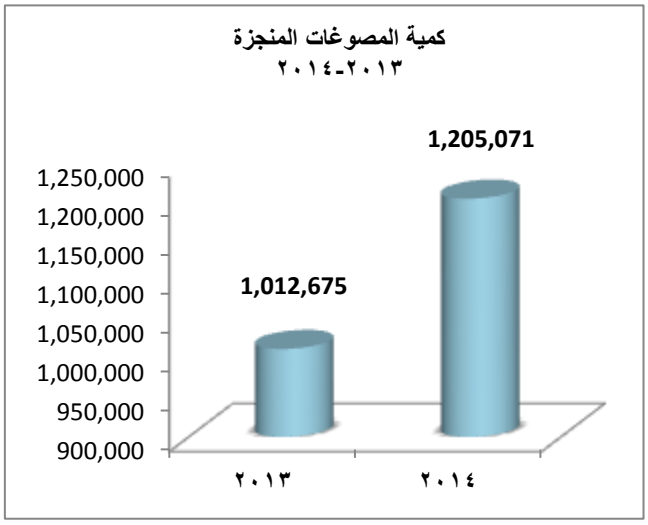

- **الإنتاج الكلي من المصوغات المنجزة بالليزر**

بلغ وزن المصوغات المنجزة بتقنية الليزر في قسم فحص ووسم المعادن في العام ٢٠١٤ حوالي ٦٠٧,٩ كيلو جرام، بنسبة انخفاض بلغت 28% عن العام ٢٠١٣، نتيجة لطبيعة المشغولات التي تتطلب جهداً يدوياً. ومن حيث أعداد المشغولات المنجزة فقد بلغ عددها ٥٣٠٦٢ مقارنة بالعام ٢٠١٣ حيث بلغ عدد المصوغات ٧٢٤٨٩ بنسبة انخفاض تعادل ٢٧% بحسب الرسومات البيانية أدناه.

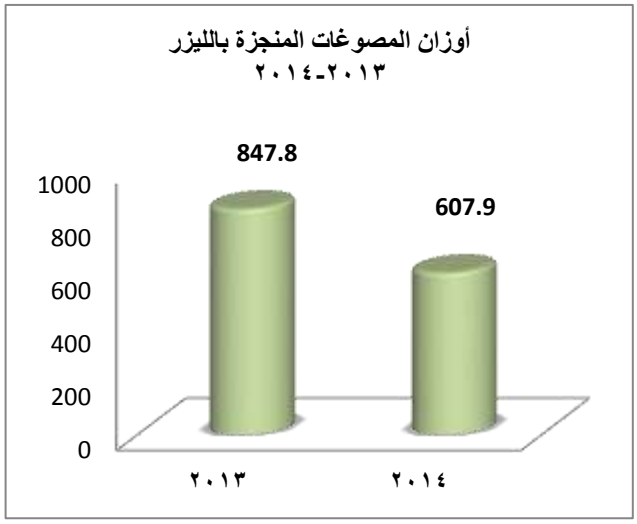

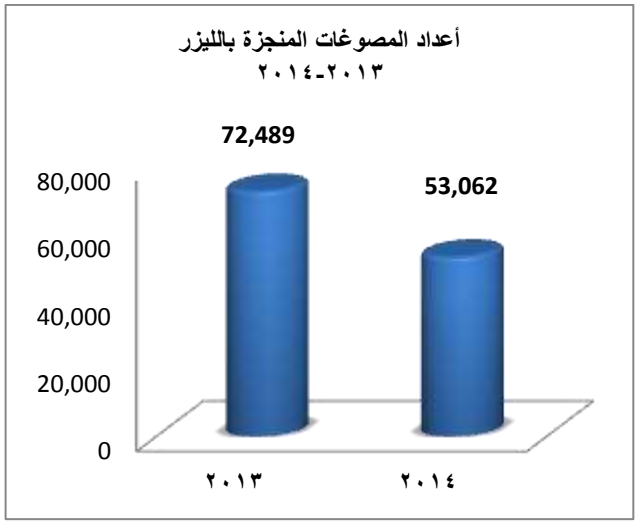

- **المصوغات المرفوضة وغير المجازة**

بلغ وزن المصوغات المرفوضة وغير المجازة في عام ٢٠١٤ حوالي ١٥٦,٥ كيلوجرام مقارنة بالعام ٢٠١٣ الذي كانت الكمية فيه تعادل ١١٤,٦ كيلو جرام، أي بنسبة زيادة تعادل ٣٧ %، وهي دلالة على المتابعة المستمرة لتطبيق إجراءات الرقابة على المصوغات واستيفاءها للاشتراطات الفنية الخاصة بالمعادن الثمينة.

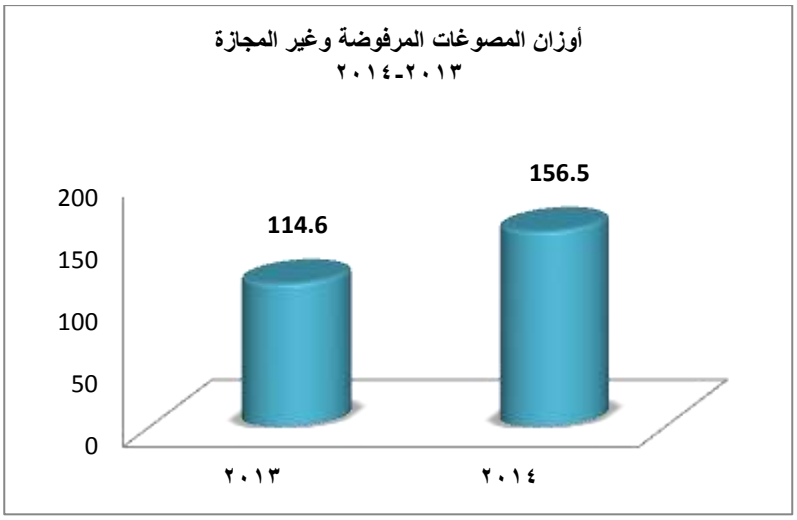

قسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة

أولاً: الإنتـــاج

بلغ مجموع الأعمال الواردة لقسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة في عام ٢٠١٤ (١٥٨١٠ عملاً)، مقارنة بالعام ٢٠١٣ (٤٤٨٨ عملاً) بقفزة كبيرة بلغة (٣٥٢%). ويعود هذا الإزدياد إلى الاهتمام الكبير باللؤلؤ الطبيعي والتجارة به كونه أحد الاستثمارات الناجحة، كما يعكس ازدياد الطلب العالمي على اللؤلؤ الطبيعي.

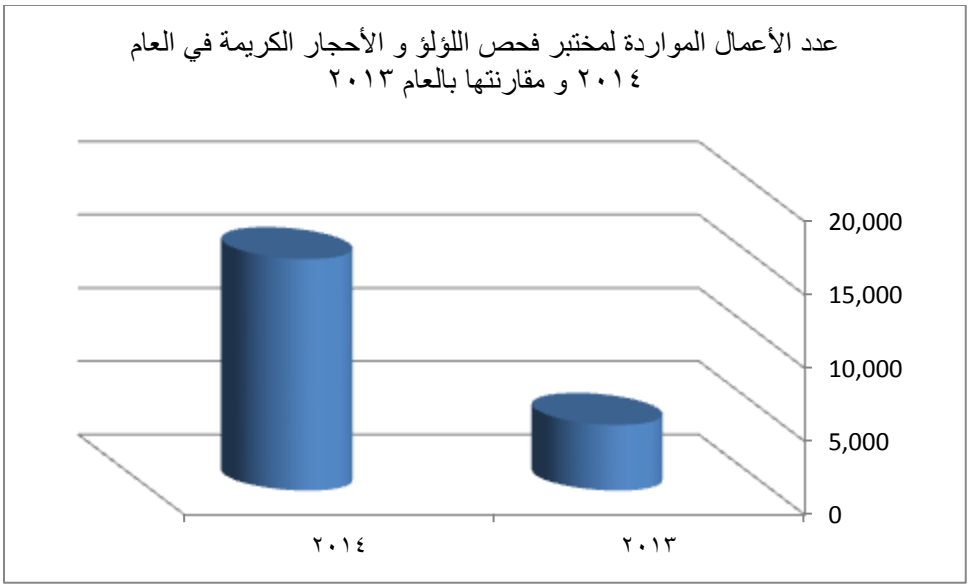

ملخص إحصائية عدد اللؤلؤ و الأحجار الكريمة للفترة من يناير – ديسمبر ٢٠١٤:

- بلغ عدد اللؤلؤ الطبيعي المفحوص (١٦٣٧٧٦٢ لؤلؤة)
- بلغ عدد اللؤلؤ المزروع المفحوص (٣٢٦٦٣٠ لؤلؤة)
- بلغ المجموع الكلي للؤلؤ المفحوص (١٩٦٤٣٩٢ لؤلؤة)
- بلغ عدد عقود اللؤلؤ المفحوصة (١٥٨٢ عقد)
- بلغ عدد الأحجار الطبيعية المفحوصة (٨٤٣١ حجرا)
- بلغ عدد الأحجار الصناعية المفحوصة (٥٣٦ حجرا)
- بلغ المجموع الكلي للأحجار المفحوصة (٨٩٦٧ حجرا)

ثانياً: التفتيـــش

تفعيلاً لدور إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة الرقابي على صناعة وتجارة اللؤلؤ ومشغولات المعادن الثمينة ولتطبيق قانون الرقابة والقرارات المختصة بالتفتيش، قامت الإدارة بحملات تفتيشية مختلفة على نطاق واسع في سوق الذهب والمجوهرات بمملكة البحرين شملت اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب بجميع عياراته وورش الصياغة.

قامت الإدارة بحصر وزيارة جميع محلات الذهب والمجوهرات بمملكة البحرين، وتم وضع خطة عمل للوصول لهدف الجودة. وعليه تم الحصول على تفاصيل جميع المحلات التي لها أنشطة مرخصة لبيع الذهب والمجوهرات من السجل التجاري والتي احتوت على قائمة تضمنت ٩٠٢ محلا لبيع الذهب وورش لتصنيعه وزعت على محافظات مملكة البحرين.

- **التفتيش المرتبط بالسجل التجاري:**

قامت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بناءً على قائمة محلات الذهب والمجوهرات بوضع خطة تضمنت جدولة المحلات حسب المجمعات السكنية وتقسيمها على مفتشي إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة. على إثر ذلك قامت الإدارة بالقيام بـ ١٤٨ حملة تفتيشية شملت محلات العرض وورش التصنيع المنتشرة بمختلف مناطق البحرين وبحسب العناوين الواردة من السجل التجاري.

شملت الحملات التفتيشية لإدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة ٦٦٤ محلا من أصل ٩٠٢، مع العلم بأن المحلات المتبقية هي محلات متفرقة و ليست محصورة في مجمعات سكنية واحدة والبالغ عددها ٢٣٨ محلا على أن يتم التفتيش عليها في عام ٢٠١٥.

نتج عن حملات التفتيش التي قامت بها الإدارة على ٦٦٤ محلا بالكشف عن ٢٠٧ محل مخالف لأنظمة السجل التجاري تم تحويل جميع المخالفات بخطابات رسمية إلى إدارة السجل التجاري للنظر فيها و تصحيح وضعها.

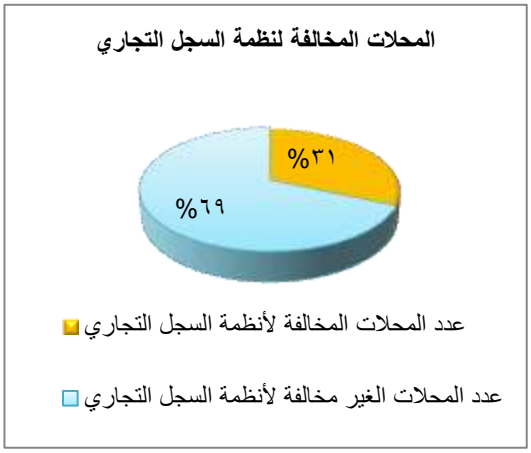

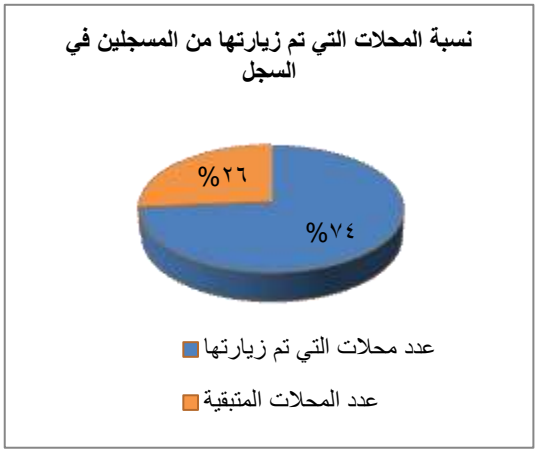

- **التفتيش على اللؤلؤ الحبيبي:**

تطبيقا لمرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠ في شأن الرقابة على اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة بالأخص المادة رقم (٥) والتي تنص على التالي (يُحظر الاتجار في اللؤلؤ المزروع ولو كان داخلا في مشغولات مطعـَّمة بـه) والمادة رقم (٩) من نفس المرسوم. قامت الادارة بـ ٢٥ حملة في عام ٢٠١٣ وتم استكمالها في عام ٢٠١٤ بثلاث حملات تم خلالها زيارة ٣٠١ محلا لرصد وأخذ عينات إلى المختبر بغرض فحص المشغولات المطعمة باللؤلؤ الحبيبي المشتبه بزراعته والمعروض للبيع.

١. نتج عن ٣٠١ محل التي تم التفتيش عليها ان ٣٨ محلا مخالفا يبيع لؤلؤ حبيبي مزروع تم انذارهم بخطابات رسمية متضمنة نصوص القانون التي تبين المخالفة لديهم.

٢. تم زيارة ٢٣ محلا من اصل ٣٨ محل للمرة الثانية للمحلات المخالفة ببيع اللؤلؤ الحبيبي المزروع للتأكد من تصحيح اوضاعهم، حيث تبين التزامهم بالقوانين ولم يتم اكتشاف أي مخالفة. اما العدد المتبقي من المحلات المخالفة التي تم ضبطها فقد تم تأجيل التفتيش عليها الى نهاية عام ٢٠١٤ وذلك بسبب عدم استلامهم البضاعة التي تم ضبطها وعدم استلامهم لخطاب الإنذار الذي يتوجب استلامه من قبل المحل بصفة شخصية من الإدارة.

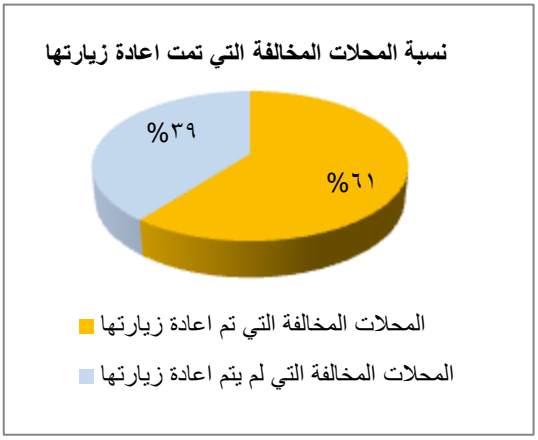

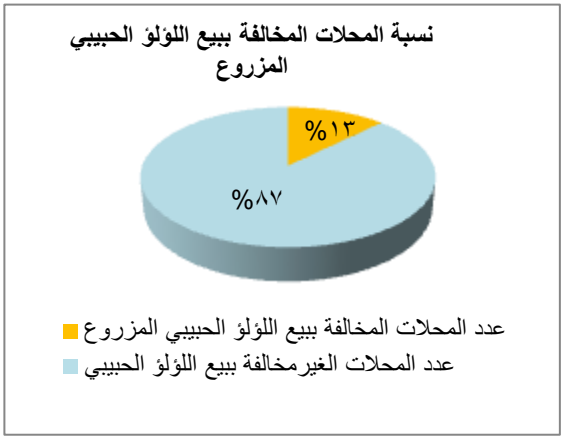

- **التفتيش على الذهب عيار ١٨:**

٣. قامت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بـ١٨ حملة تفتيشية متزامنة مع الحملات الدورية السابقة شملت عدد من محلات المصوغات المستوردة لعيار ١٨ وبلغ عددها ٦٩ محلا شاملة لجميع مناطق مملكة البحرين وذلك تطبيقا لمرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة. وقد تبين بعد فحص وتحليل العينات أن ٨٠% منها مجازة وأن ٢٠% غير مجازة.

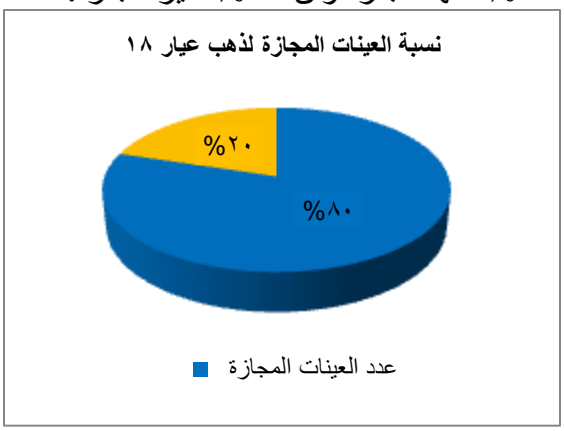

- **التفتيش على الأحجار الكريمة:**

٤. تطبيقا للمادة الأولى والثانية لقرار رقم (١٠) لسنة ١٩٩٤ بشأن تنظيم بيع المشغولات الثمينة والأحجار ذات القيمة، ومواصلة لعمليات التفتيش الدوري على المحلات التجارية المرصودة في قائمة السجل التجاري تم القيام بـ٥٩ حملة تفتيشية بهدف الاطلاع على طريقة تعامل السوق مع الأحجار الكريمة من حيث وضع المسميات الصحيحة و الإفصاح عن المعالجات عليها. وقد نتج عن المسح الميداني لبيع الاحجار الكريمة وأخذ عينات من ١٤ محل أن ٣ محلات منهم مخالفة بوضع اسماء غير مطابقة.

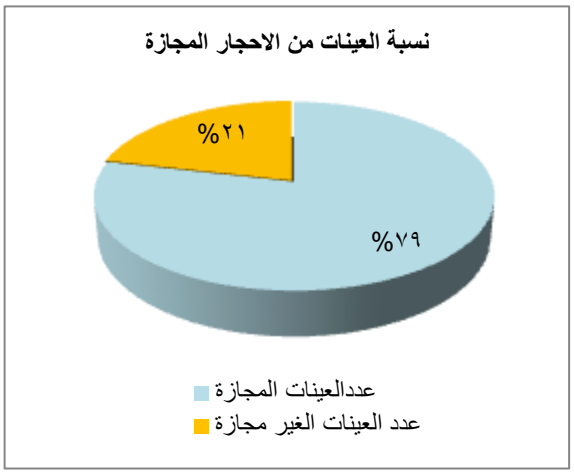

- **نظام التفتيش الالكتروني:**

تعمل إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة مع إدارة تكنولوجيا المعلومات على استحداث نظام آلي لحفظ بيانات التفتيش و نتائجه. يشتمل النظام على مميزات عديدة تساهم في زيادة جودة العمل وتسريعها وتوزيع حملات التفتيش بشكل آلي ومنظم على جميع المحلات المنتشرة في كل أرجاء المملكة.

<u>نبذة مختصرة لإنجازات إدارة فحص المعادن والاحجار الكريمة</u>

<u>أولاً : قسم فحص ووسم المعادن الثمينة:</u>

- **الإنتاج الكلي من المصوغات الذهبية الموسومة بالوسم الرسمي**

بلغ وزن المصوغات الذهبية المنجزة في قسم فحص ووسم المصوغات للعام ٢٠١٤ حوالي ٨,٧ طن، بنسبة ارتفاع تعادل ١٦%، مقارنة بإنتاج العام ٢٠١٣. في حين كانت نسبة الزيادة في أعداد المصوغات المنجزة تساوي ١,٢ مليون مشغول ذهب، وبنسبة زيادة تعادل ١٦% مقارنة بإنتاج العام ٢٠١٣.

- **الإنتاج الكلي من المصوغات المنجزة بالليزر**

بلغ وزن المصوغات المنجزة بتقنية الليزر في قسم فحص ووسم المعادن في العام ٢٠١٤ حوالي ٦٠٧,٩ كيلو جرام، بنسبة انخفاض بلغت 28% عن العام ٢٠١٣، نتيجة لطبيعة المشغولات التي تتطلب جهداً يدوياً. ومن حيث أعداد المشغولات المنجزة فقد كانت نسبة الانخفاض تعادل ٢٧% عن كمية المصوغات المنجزة بتقنية الليزر للعام ٢٠١٣.

- **المصوغات المرفوضة وغير المجازة**

بلغ وزن المصوغات المرفوضة وغير المجازة في عام ٢٠١٤ حوالي ١٥٦,٥ كيلوجرام مقارنة بالعام ٢٠١٣ الذي كانت الكمية فيه تعادل ١١٤,٦ كيلو جرام، أي بنسبة زيادة تعادل ٣٧ %.

ثانياً : قسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة:

بلغ مجموع الأعمال الواردة لقسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة في عام ٢٠١٤ (١٥٨١٠ عملاً)، مقارنة بالعام ٢٠١٣ (٤٤٨٨ عملاً) بقفزة كبيرة بلغة (٣٥٢%).

- بلغ المجموع الكلي للؤلؤ المفحوص (١٩٦٤٣٩٢ لؤلؤة).
- بلغ المجموع الكلي للأحجار المفحوصة (٨٩٦٧ حجرا).
- بلغ عدد عقود اللؤلؤ المفحوصة (١٥٨٢ عقد).

ثالثاً : التفتيـــش

قامت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بوضع خطة لحصر وزيارة جميع محلات الذهب والمجوهرات والورش المصنعة للمجوهرات في جميع مناطق مملكة البحرين. نتج عن ذلك ١٤٨ حملة تفتيشية على مختلف مناطق مملكة البحرين حسب العناوين الواردة من السجل التجاري.

- تم من خلال هذه الحملات التفتيشية تغطية ٦٦٤ محلا من أصل ٩٠٢. كما تبين أن ٢٠٧ محل من المحلات التي تم تغطيتها مخالف لأنظمة السجل التجاري تم تحويلها بخطابات رسمية الى إدارة السجل التجاري للنظر فيها و تصحيح وضعها.
- قامت الادارة بـ ٢٥ حملة في عام ٢٠١٣ بغرض فحص المشغولات المطعمة باللؤلؤ الحبيبي المشتبه بزراعته والمعروض للبيع وتم استكمالها في عام ٢٠١٤ بثلاث حملات تم خلالها زيارة ٣٠١ محل لرصد واخذ عينات الى المختبر. نتج عن ٣٠١ محلا التي تم التفتيش عليها ٣٨ محلا مخالف يبيع لؤلؤ حبيبي مزروع تم انذارهم بخطابات رسمية متضمنة نصوص القانون التي تبين المخالفة لديهم. تم زيارة ٢٣ محلا من ٣٨ محل للمرة الثانية للمحلات و تم تأجيل التفتيش على العدد المتبقي من المحلات المخالفة الى نهاية عام ٢٠١٤.
- وتطبيقا لقانون الرقابة على المعادن الثمينة ، قامت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بـ١٨ حملة تفتيشية متزامنة مع الحملات الدورية السابقة شملت عدد من محلات المصوغات المستوردة لعيار ١٨ وبلغ عددها ٦٩ محلا في جميع مناطق مملكة البحرين ، وقد تبين بعد فحص وتحليل العينات أن ٨٠% منها مجازة وأن ٢٠% غير مجازة.

- تطبيقا للمادة الأولى والثانية لقرار رقم (١٠) لسنة ١٩٩٤ بشأن تـنظيم بيع المشغولات الثمينة والأحجار ذات القيمة، تم القيام بـ٥٩ حملة تفتيشية بهدف الإطلاع على طريقة تعامل السوق مع الاحجار الكريمة من حيث وضع المسميات الصحيحة والافصاح عن المعالجات عليها. وقد نتج عن المسح الميداني لبيع الأحجار الكريمة وأخذ عينات من ١٤ محلا أن ٣ محلات منهم مخالفة بوضع أسماء غير مطابقة .
- تعمل إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة حالياً مع إدارة تكنولوجيا المعلومات على استحداث نظام آلي لحفظ بيانات التفتيش ونتائجه، يشتمل النظام على مميزات عديدة تساهم في زيادة جودة العمل وتسريعها.

رابعاً : التدريب

أقامت إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة بالتعاون مع المعهد الأمريكي للجيمولوجيا (GIA) دورة تدريبية في فحص وتدرج الألماس وذلك في الفترة من ١٤-١٨ سبتمبر ٢٠١٤ وأخرى في تصميم المجوهرات في الفترة من ١٨-٢٥ سبتمبر ٢٠١٤، وذلك انطلاقا من مبدأ نشر الوعي لدى التاجر والمستهلك في قطاع المجوهرات وتقديم كافة المساعدات الفنية والعملية والإطلاع على كل ما هو جديد في مجال المجوهرات، وقد كان القبول من قبل قطاع المجوهرات والمهتمين به كبيراً حيث شارك في الدورة ٢٣ مشارك.

إدارة العلاقات التجارية الخارجية

تقوم إدارة العلاقات التجارية الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الإدارات الأخرى المنضوية تحت وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين وكذلك مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى ببذل قصارى جهدها من اجل الارتقاء وتطوير تجارة البحرين الخارجية وتعزيز دور البحرين كمركز رائد للتجارة والخدمات والمال والأعمال في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، حيث تمخضت هذه الجهود عن تعزيز هذا الدور الريادي الذي تقوم به البحرين لتطوير تجارة البحرين الخارجية مع العالم وتعزيز مركزها التجاري إقليمياً ودولياً وانفتاحها على العالم وبالأخص اقتصاديا وتجارياً في ظل مبدأ الاقتصاد الحر.

أولاً: في مجال العلاقات التجارية الثنائية:-

تنظيم عدد من الملتقيات والفعاليات التجارية:قامت إدارة العلاقات التجارية الخارجية خلال عام ٢٠١٤ بالاعداد لزيارات الوفود التجارية والفعاليات الاقتصادية التي أقيمت على هامش الزيارات التي قام بها صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله، وكذلك الإعداد لزيارات الوفود التجارية القادمة لمملكة البحرين، وتنظيم عدة ملتقيات في عدة دول خارج وداخل مملكة البحرين والتي شارك فيها عدد من كبار المسئولين ورجال الأعمال من كل من مملكة البحرين والدول التي عقد فيها الملتقى. ويهدف كل ملتقى الى دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية ورفع مستويات التبادل التجاري بين مملكة البحرين وكل من الدول المذكورة في الجدول التالي:

	الزيارة	تاريخ عقد المنتدى	عدد المشاركين
	زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله الى الهند خلال الفترة من ١٨-٢١ فبراير ٢٠١٤	**تنظيم اقامة منتديين اعمال بحريني-هندي أثناء الزيارة:** **عقد المنتدى الاول في نيودلهي بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٤** **عقد المنتدى الثاني في مومباي بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٤**	**الوفد: ١٠٨ شخص** **المنتدى: حوالي ٤٠٠ شخص في كل منتدى**
	زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله الى باكستان خلال الفترة من ١٨-١٩ مارس ٢٠١٤	**منتدى الاعمال البحريني الباكستاني في اسلام اباد بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤، مع معرض صور مصاحب للمنتدى**	**الوفد: ٩٤ شخص** **المنتدى: حوالي ٤٠٠ شخص**
	زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله الى كازخستان خلال الفترة من ١٤-١٥ أبريل ٢٠١٤	**منتدى الاعمال البحريني الكازخستاني في استانا بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٤**	**الوفد: ٣٨ شخص** **المنتدى: حوالي ٣٥٠ شخص**

	الزيارة	تاريخ عقد المنتدى	عدد المشاركين
	زيارة فخامة رئيس جمهورية سيريلانكا الى مملكة البحرين بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٤	**منتدى الاعمال البحريني السيريلانكي في البحرين بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٤ بغرفة تجارة وصناعة البحرين**	**المنتدى: حوالي ١٥٠ شخص**
	زيارة صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الأول ملك اسبانيا الى مملكة البحرين بتاريخ ١ مايو ٢٠١٤	**منتدى الاعمال البحريني الاسباني بتاريخ ١ مايو ٢٠١٤ بقصر الشيخ حمد العامر في القضيبية، بحضور ومشاركة صاحب السمو الملكي ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء والملك خوان كارلوس الأول**	**المنتدى: حوالي ١٠٠ شخص**
	زيارة فخامة الرئيس امام علي رحمن رئيس جمهورية طاجيكستان الى مملكة البحرين بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤	**منتدى الاعمال البحريني الطاجيكي " بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، في قاعة عوالي بفندق الشيراتون، بحضور رئيس جمهورية طاجيكستان**	**المنتدى: حوالي ٣٥٠ شخص**

تنظيم عدد من الاجتماعات التحضيرية والمتابعة للزيارات:

اجتماعات سعادة وزير الصناعة والتجارة مع الوفد الاقتصادي المشارك لزيارة جلالة الملك المعظم حفظه الله لروسيا خلال الفترة ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٨:

عقد الاجتماع السابع يوم الثلاثاء الموافق ١ ابريل ٢٠١٤.

اجتماعات سعادة وزير الصناعة والتجارة مع الوفد الاقتصادي المشارك لزيارة جلالة الملك المعظم حفظه الله لليابان خلال الفترة ١١-١٣ ابريل ٢٠١٢:

عقد الاجتماع السادس يوم الاربعاء الموافق ١١ يونيه ٢٠١٤.

اجتماعات سعادة وزير الصناعة والتجارة مع الوفد الاقتصادي المشارك لزيارة جلالة الملك المعظم حفظه الله لكازخستان خلال الفترة ١٣-١٥ سبتمبر ٢٠١٤:

عقد الاجتماع الاول يوم الاربعاء الموافق ٢٥ يونيه ٢٠١٤.

اجتماعات متابعة نتائج زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله الى الهند خلال الفترة ١٩-٢١ فبراير ٢٠١٤:

عقد اجتماع المتابعة الاول يوم الاربعاء الموافق ٢٧ اغسطس ٢٠١٤.

اجتماعات متابعة نتائج زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله الى باكستان خلال الفترة ١٧-٢٠ مارس ٢٠١٤:

عقد اجتماع المتابعة الاول يوم الاربعاء الموافق ٣ سبتمبر ٢٠١٤.

اجتماعات سعادة وزير الصناعة والتجارة مع الوفد الاقتصادي المشارك لزيارة جلالة الملك المعظم حفظه الله للصين خلال الفترة ١٣-١٧ سبتمبر ٢٠١٢:

عقد الاجتماع الثاني يوم الاربعاء الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠١٤.

اجتماعات سعادة وزير الصناعة والتجارة مع الوفد الاقتصادي المشارك لزيارة جلالة الملك المعظم حفظه الله لتايلاند خلال الفترة ١٣-١٥ مايو ٢٠١٢:

عقد الاجتماع الثالث يوم الاربعاء الموافق ٢٢ اكتوبر ٢٠١٤.

عقد الاجتماع الرابع يوم الثلاثاء الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٤.

ثانيا: في مجال شئون مجلس التعاون والغرفة التجارية:

التنظيم والمشاركة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين:

الاجتماع التاسع عشر للجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والذي عقد بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٤.

الاجتماع العشرين للجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والذي عقد بتاريخ ٢٥ يونيه ٢٠١٤.

الاجتماع الواحد والعشرين للجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين والذي عقد بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤.

التحضير والمشاركة في اجتماعات لجنة التعاون التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

الاجتماع التحضيري للسادة وكلاء وزارات التجارة (٤٠ التحضيري) والمنعقد بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٤ في دولة الكويت الشقيقة.

الاجتماع (٤٩) للجنة التعاون التجاري والمنعقد بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٤ في دولة الكويت.

الاجتماع التحضيري للسادة وكلاء وزارت التجارة (٤١) والمنعقد بتاريخ ٣٠ اكتوبر ٢٠١٤ في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض.

الاجتماع (٥٠) للجنة التعاون التجاري والمنعقد بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٤ في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض.

ثالثاً: في مجال المنظمات التجارية الدولية:

تنظيم اجتماعات اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية برآسة سعادة وزير الصناعة والتجارة:

الاجتماع الثالث للجنة يوم الاربعاء الموافق ١٨ يونيه ٢٠١٤.

الاجتماع الرابع للجنة يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤.

الإعداد والمشاركة في عملية المراجعة الثالثة للسياسة التجارية لمملكة البحرين في إطار منظمة التجارة العالمية في أبريل ٢٠١٤:

قامت إدارة العلاقات التجارية الخارجية، بصفتها نقطة الاتصال الوطنية لمنظمة التجارة العالمية، بالتنسيق مع جميع الوزارات والجهات المعنية للتحضير والإعداد الجيد لعملية المراجعة الثالثة للسياسة التجارية لمملكة البحرين في إطار منظمة التجارة العالمية والذي عقد في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أبريل ٢٠١٤ لمناقشة وإقرار كل من تقرير الحكومة وتقرير سكرتارية منظمة التجارة العالمية حول مكونات ومحاور وتطورات السياسة التجارية لمملكة البحرين، حيث تم تشكيل وفد مملكة البحرين برئاسة المهندس نادر خليل المؤيد وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشؤون التجارة وعضوية ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الخارجية (السفير في جنيف)، ومصرف البحرين المركزي، ومجلس التنمية الاقتصادية.

ندب ملحق تجاري في جنيف:

تم ندب ملحق تجاري جديد في جنيف وهو السيد خالد جمال العامر بدء من شهر سبتمبر ٢٠١٤وذلك لمتابعة المواضيع ذات العلاقة بالتزامات وحقوق مملكة البحرين لدى عدد من المنظمات التجارية والاقتصادية هناك وهي منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وتمثيل وزارة الصناعة والتجارة في الاجتماعات التي تعقد في جنيف في هذه المنظمات وفي الاجتماعات التنسيقية على مستوى مجلس التعاون والدول العربية حول المواضيع التي تطرح في اجتماعات هذه المنظمات في جنيف.

تنظيم مؤتمر الإجراءات التنفيذية لاتفاقية تيسير التجارة لمملكة البحرين ٢٩-٣٠ اكتوبر ٢٠١٤:

قامت إدارة العلاقات التجارية الخارجية، في إطار منظمة التجارة العالمية لإعداد التقييم النهائي للموقف التنفيذي البحريني تجاه الاحتياجات الوطنية والأولويات في مجال تيسير التجارة وفقا لما نصت عليه اتفاقية تيسير التجارة. يومي ٢٩ – ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى مملكة البحرين، ومشاركة مسئولي شئون الجمارك البحرينية بوزارة الداخلية

وممثلي المنظمات الدولية المعنية وهي: منظمة التجارة العالمية بجنيف - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف – مركز التجارة الدولي بجنيف، وعدد من مستشاري التجارة الدولية.

المشاركة في عدة اجتماعات ذات علاقة بمنظمة التجارة العالمية:

فيما يلي أهم الاجتماعات والفعاليات التي شاركت فيها الإدارة خلال عام ٢٠١٤:

- الاجتماع الأول للفريق الفني المعني بتيسير التجارة وممثلين عن اللجنة المكلفة بمراجعة قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي ، ٧-٨ يوليه ٢٠١٤ بالرياض.
- الاجتماع ٣٥ للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٣١ مارس – ٢ ابريل ٢٠١٤ بالرياض.
- الاجتماع ٣٦ للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٤- ٦ يونية ٢٠١٤ بجنيف.
- الاجتماع الخامس لفريق العمل المكلف بدراسة الحماية الجمركية في الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ، ١٣- ١٤ اغسطس ٢٠١٤ بالرياض.
- الاجتماع ٣٧ للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٧- ١٩ سبتمبر ٢٠١٤ بجنيف.
- متابعة الأنشطة الخاصة بالمرحلة الثالثة من مشروع «تقوية القدرات المؤسسية لإدارة البيئة الاقتصادية العالمية» بين وزارة الصناعة والتجارة ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين:
- حيث تعتبر إدارة العلاقات التجارية الخارجية هي الجهة المنسقة بين وزارة الصناعة والتجارة ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين، والمشروع تستفيد منه ثلاثة إدارة في الوزارة وهي إدارة العلاقات التجارية الخارجية وإدارة الملكية الصناعية وإدارة المواصفات وحماية المستهلك.
- وقد تم خلال عام ٢٠١٤ تنظيم عدد من الاجتماعات للجنة التوجيهية للمشروع لمتابعة الأنشطة الخاصة بالمشروع، وندب عدد من خبراء الاقتصاديين، وتنظيم مؤتمر الإجراءات التنفيذية لاتفاقية تيسير التجارة لمملكة البحرين خلال الفترة من ٢٩-٣٠ اكتوبر ٢٠١٤ كما ورد أعلاه
- الترتيب لمشاركة وفد مملكة البحرين برئاسة سعادة الصناعة والتجارة في اعمال الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي- الكومسيك- في الفترة من ٢٥-٢٨ نوفمبر ٢٠١٤ في مدينة اسطنبول بتركيا.

<u>رابعا: مركز المعلومات التجارية:-</u>

قام مركز المعلومات التجارية بادارة العلاقات التجارية الخارجية بإعداد عدد ٥٠ تقرير عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين مملكة البحرين وعدد من الدول الشقيقة والصديقة خلال عام ٢٠١٤

إدارة العلاقات العامة والإعلام

في إطار سعيها لإبراز جهود وزارة الصناعة والتجارة وسعيها المتواصل لتعزيز القطاع الإقتصادي في البلاد ، تحرص إدارة العلاقات العامة والإعلام، وضمن إختصاصاتها ومسئولياتها، وبالإسترشاد بتوجيهات وزير الصناعة والتجارة الذي يشدد على أهمية الإعلام في إبراز الصورة الحضارية لمملكة البحرين، تحرص الإدارة على القيام بكل ما من شأنه تأطير جهود الحكومة الموقرة في المجال الإقتصادي والإستثماري بشكل عام وإبرازها محلياً وخارجياً.

وفي ظل هذا التوجه تقوم الإدارة بتغطية فعاليات الوزارة وأنشطتها الكبيرة والتي تصب في جلها في هدف تعزيز الإقتصاد الوطني ورفع معدلات التنمية الإقتصادية في مملكة البحرين، إضافة إلى تغطية إجتماعات وزير الصناعة والتجارة ومقابلاته وإستقباله لكبار المسئولين من داخل البحرين وخارجها ورجال الأعمال، إضافة إلى الرد على جميع الشكاوي والإستفسارات الخاصة بالوزارة والتي ترد في الصحف اليومية ووسائل الإعلام عبر التعاون مع الإدارات المعنية في الوزارة، حيث كان لكل هذه الجهود، الصدى الطيب والمؤثر والإيجابي.

ومن أبرز إنجازات إدارة العلاقات العامة والإعلام خلال العام ٢٠١٤ ، بالإضافة الى رصد الصحافة اليومية وإعداد الملف اليومي للأخبار والموضوعات ذات الصلة بالوزارة ورفعه إلى سعادة الوزير والمسئولين بالوزارة، وتحرير الأخبار الصحفية الخاصة بمكتب الوزير والإجتماعات واللقاءات اليومية مع كبار المسئولين والمستثمرين والوفود وغيرهم من داخل البحرين وخارجها ، وتوفير متطلبات هذه الإجتماعات والتغطيات الصحفية لفعاليات الوزارة، والتنسيق مع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لإستضافة بعض المسئولين في الوزارة لإجراء لقاءات مباشرة حول أعمالهم وإختصاصاتهم المباشرة ، وكذلك إعداد المذكرات المختلفة وخطابات الوزير للفعاليات الكثيرة التي تقوم بها الوزارة برعاية منه ، أو التي يشارك فيها من منطلق مسئولياته كوزير للصناعة والتجارة . بالإضافة إلى إستقبال كبار الشخصيات والوفود التي تزور البلاد من خلال الفعاليات التي تقوم بها الوزارة، والتنسيق مع الجهات المختصة للإعداد للمؤتمرات والإجتماعات، والمشاركة في اللجان ذات العلاقة، ومتابعة الجانب الإعلامي فيما يتعلق بالإتفاقيات والتفاهمات التي تكون الوزارة طرفاً فيها، إضافة إلى حفظ الكتيبات والنشرات الإعلامية وتسجيلات الأشرطة والفيديوهات المتعلقة بشئون الوزارة.

فقد قامت الإدارة بعدد من الإنجازات مثل :

أولاً : على الصعيد الإداري والإعلامي :

- إعداد وطباعة التقرير السنوي للوزارة للعام ٢٠١٣ ، وتجهيز النسخ المطلوبة لمجلس الوزراء الموقر .

- الترتيب لفعاليات توزيع الشهادات على رواد الأعمال المشاركين في الدورات التي تنظمها الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" والتي تقام برعاية سعادة الوزير بشكل دوري.
- الترتيب لزيارة الوفود الخارجية إلى مدينة سلمان الصناعية ومركز البحرين للمستثمرين بمجمع السيف ومعرض البحرين الدائم للصناعات الوطنية .
- الترتيب لعدد من اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع بعض المسئولين بالوزارة .
- القيام بالترتيبات الإعلامية وترتيبات الإستضافة لفعالية "إستثمر في البحرين 2014 " .
- القيام بالأمور المتعلقة بإستصدار التأشيرات " الفيز" والترتيب لإستقبال بعض ضيوف الوزارة او الخبراء أو الموظفين الأجانب أو عائلاتهم القادمين إلى مملكة البحرين .
- الترتيب والتنسيق مع الجهات المعنية لإحتفالات إفتتاح أو تدشين عدداً من المواقع والمنشآت الصناعية والتجارية.
-

على صعيد التدريب والتطوير المهني والفني :

- المشاركة في الدورة التدريبية لشرح برنامج إدارة الأداء وكيفية إدخال نتائج التقييم والإجراءات التطويرية المضافة في إستمارة تقييم الأداء/ بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٤ وقد حضرتها كلٍ من السيدة حنان سالم مديرة الإدارة، والسيد أحمد محمود رئيس قسم العلاقات العامة بالإدارة.
- المشاركة في دورة إدارة الأداء – والمخصصة لموظفي الإدارات بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٤، وشاركت فيها كلٍ من السيدة خولة الزياني والسيدة نوره الجار.
- المشاركة في ورشة عمل الحقوق الدستورية للمرأة البحرينية شاركت بها السيدة خولة الزياني.
- المشاركة في دبلوم التهيئة للقطاع العام – معهد الإدارة العامة شارك فيها السيد عيسى الحسن.
- ورشة عمل تدريبية حول برنامج إدارة الجودة ISO9001 شارك فيها السيدة نورة الجارة + عيسى الحسن
- المشاركة في برنامج تدريبي للصحفيين والإعلاميين – مجلس صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة و المعهد العربي للتخطيط بالكويت شارك بها السيد عيسى الحسن.

على الصعيد الإجتماعي :

- الإعداد والتنظيم للإحتفال بيوم المرأة البحرينية حيث تم توزيع هدايا على جميع موظفات الوزارة في الأول من ديسمبر ٢٠١٤.
- تنظيم فعالية صحية تحت عنوان "إحمي قلبك" بالتنسيق مع قطاع حماية المستهلك ووزارة الصحة.
- الترتيب لمشاركة موظفي إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة في معرض الجواهر العربية ٢٠١٤، من خلال الترتيب للوجبات وغيرها من المستلزمات.